

عبد الفتاح شحادة

الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة

بقلم المحامي
عبد الفتاح شحادة

الديمقراطية
بين النظرية العالمية الثالثة
والمفاهيم المعاصرة

الطبعة الأولى
الفاتح - 1986م

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي

1986 - 208

جميع الحقوق محفوظة
للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر
- عند نقل أي فقرة من فقرات هذا الكتاب يرجى ذكر المصدر -

المحتويات

9	تمهيد
11	الديمقراطية والحرية
17	الحرية والمساواة
23	الدولة بين المواطن والانسان
29	الديمقراطية والسيادة
35	بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية
41	الديمقراطية والأحزاب
51	نظرية الحكم
59	الديمقراطية ونظرية التمثيل - النيابة -
67	الانتخابات والبرلمانات
79	الحكومة والمعارضة «في ظل النظام التمثيلي»
87	الديمقراطية والإستفتاء الشعبي
99	الديمقراطية والماركسية
111	خلاصة لما تقدم
117	النظرية العالمية الثالثة - حل مشكلة الديمقراطية -
125	حول النظرية العالمية الثالثة
131	النظرية العالمية الثالثة والديمقراطية
137	النظرية العالمية الثالثة والدساتير
141	النظرية العالمية الثالثة والأحزاب
145	النظرية العالمية الثالثة - بين الحريات العامة والحرية الصحفية -
151	خاتمة

«ان الغاية النهائية للحياة هي أن
يكون الانسان حراً سعيداً تلك هي
الرسالة التي يحملها الكتاب الأخضر إلى
شعوب الأرض...»

تمهيد

لقد شاع تعبير الديمقراطية وذاع، حتى أصبحت هذه الكلمة وكأنها من الكلمات الإستهلاكية في ميادين السياسة والاجتماع، وأضحت في أكثر من مكان ستاراً للأنظمة كائنة ما كانت، وسلاحاً تحارب به الأنظمة خصومها سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد المحلي... فباسم الديمقراطية تعمل الدول (صغيرة كانت أم كبيرة) على شن الحروب، وباسم حماية الديمقراطية تبسط القوى الكبرى هيمنتها على الدول الصغرى. وكذلك بإسم الديمقراطية وحماية لها تهدد القوى العظمى بدمار العالم في حروب نووية لا تبقى ولا تذر. أما على الصعيد الداخلي، فتلعب الديمقراطية أدواراً لا تقل أهميتها عن دورها على الصعيد الدولي، فهي المبرر للقضاء على الخصوم السياسيين المحليين، وباعتبارها غاية بحد ذاتها تطلق يد الأنظمة في سن التشريعات الجائرة التي تقيد وتحذف من الحريات الشخصية على إختلافها، مبررة ذلك بالمحافظة على الديمقراطية نفسها.

لا أريد القول أن الديمقراطية في حالة تراجع اليوم؛ في وقت تقدم فيه العلم حتى أضحت النجوم والكواكب مسرحاً من مسارح الإنسان وفي متناول يده.

لكنني أود أن انفض بعض الغبار اللاسق بالديمقراطية نفسها، والذي سبب تراكمه إستعمال الكلمة بأشكال متناقضة حتى أفرغها من مضمونها، وجعل من الديمقراطية صورا مختلطة، ومزيجاً عجيباً من الألوان... فبينما كان يريقها في الماضي يفجر الثورات الشعبية في أية بقعة من بقاع الأرض، أضحي نداؤها اليوم يثير التساؤلات ويخلق الشكوك وينمي الظنون.

ولعلي في هذه المحاولة المتواضعة، أستطيع أن أسلط شيئاً من الضوء على بعض ما نفتقده في هذه الحقبة من تاريخنا الانساني والذي طالما شكل بالنسبة لنا هدفاً نحاول إدراكه فنلامسه لنبتعد عنه، ونتوه بين السيء والأسوأ دائرين في حلقة مفرغة...

ولربما استطعت بمحاولتي هذه المساهمة في إجلاء بعض الخطوط الرئيسية لتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود..

فإن فشلت فحسبي أنني حاولت
المؤلف

الديمقراطية والحرية

الديمقراطية والحرية

إمتزج مفهوم الحرية بمفهوم الديمقراطية، بشكل طغى على الترابط بينهما، فبدأ وكأنهما تعبيران مختلفان لفكرة واحدة... ولا غرو أنه لا تعرف ديمقراطية بغير الحرية، ولا توجد حرية بغير ديمقراطية، لكن ذلك لا يعني أن مدلول كل منهما غير مستقل عن مدلول الآخر.

ففي الوقت الذي يعتبر فيه أن أبسط تعريف للديمقراطية هو «حكم الشعب بالشعب»... فإن أول ما ينصرف إليه الذهن كمعنى للحرية، هو الاستقلال الذاتي، وبالتالي انعدام أي ضغط أو إكراه، وبالتحديد «إنعدام القيود على الظروف الاجتماعية التي تمثل في المدنية الحديثة الضمانات الضرورية للسعادة الفردية» وذلك على حد تعبير الكاتب الإنكليزي هارولد لاسكي.

وإذا عنت الحرية إنعدام القيود؛ فإن ذلك يعني القدرة على الإلتساع، واختيار الفرد طريقة حياته الخاصة دون أي تحريمات تفرض عليه... ولا يعني هذا التعريف السلبي أن الناس ستزداد سعادتهم كلما قلت القيود في المجتمع الذي ينتمون إليه، لأن تباين الرغبات في مجتمع يحتم وجود القوانين والإلزام، وكلاهما تحديد للحرية، وقد يكون بعض هذه التحديدات ضروريا للسعادة لكنه في نفس الوقت لا يقلل لحظة واحدة من الحقيقة، إنها تحديدات، وهي كذلك إذا عزلنا أي فرد عن المجتمع واعتبرنا أن له الحق في الحرية خارج بيئة

هذا المجتمع ، لكننا في نفس الوقت نجعل من هذا الإنسان عندئذ شخصاً لا
كيان له.

حريتنا إذن، يجب أن تتحقق في وسط زحمة من المصالح المتنافسة
والمعاونة، المتلاقية والمتضاربة، والتي لا يتم التنسيق بينها إلا بشيء من التدقيق
الفكري، فالحاجة إذن لقبول القيود على بعض من حقوقنا أضحت بمفاهيمنا
اليوم من طبيعة الأمور، وأصبح لا يمكننا أن نتخيل أو نفهم أن يكون لمجتمع ما
هدفاً أو غرضاً يختلف أو يتعارض مع هدف وأغراض أفرادهِ.

كذلك هناك إعتبار آخر، قد يوضح الموضوع بشكل أعمق، فكثيراً ما
يقال: إن أي نظرية للحرية تبدأ من مجهود الفرد للحصول على السعادة لا بد
أن تنهار، ذلك لأن النظرية القائمة على هذا الأساس لا تضع في الحسبان أن
المجتمع له حقوق بالمثل، وأن هذه الحقوق هي بالضرورة متميزة عن حقوق
أجزائه المكونة له، لأنه في الواقع، أن أية هيئة هي أكثر من مجرد الوحدات التي
تتكون منها... وبهذا، فإن الدول القومية ليست مجرد جماعة من الأشخاص،
إنها شيء أبعد من ذلك، فالدولة لها حياة وذاتية ولها حاجات وأهداف لا
يمكن أن تنتهي عند كمية حاجات وأهداف أعضائها، لكنه من المؤكد أنها
تجاري أهدافهم وتشمل تطلعاتهم، لأن حرية كل مواطن وحقوقه إنما هي
مضمونة بالسور الوقائي للتنظيم الاجتماعي.

إذا كان مفهوم الحرية، كما قدمنا، يجعلها مساوية بالاستقلال الذاتي،
والذي حددناه بأنه إنعدام الضغط والإرهاب والشعور باستقلال جسدي
وفكري، فهذا يعني أن نوعية هذه الحرية تختلف باختلاف المعنى الذي يعطيه لها
الشخص الذي يتمتع بها، فهي إذن تظهر باستمرار على أنها القدرة التي
يستطيع الإنسان بفضلها أن يتصرف بشخصه إذا أراد، وبما أن هذه
الاستقلالية هي قضية نظرية أكثر منها فعلية، لأنها تعيدنا بالتالي الى وضعية
الإنسان المنعزل عن مجتمعه، من هنا فإن البشر قد فكروا في ضمانات لوضعهم
إن لم تكن هذه الضمانات ضد كافة الأخطار التي تهدد هذا الوضع، فعلى
الأقل، ضد الأخطار الناشئة عن وجود سلطة حاكمة، وهذا ما أدى لتوضيح
مفهوم جديد للحرية سماه الأستاذ - جورج بوردو - الحرية المساهمة، وخلص
بعد ذلك الى ضرورة إشراك المحكومين في ممارسة السلطة حتى لا تفرض عليهم

هذه الأخيرة تدابير كيفية إعتباطية.. من هنا، تولد مفهوم الحرية السياسية التي لم تكن في مفهومها الأولي هدفاً بحد ذاتها، لأن الحرية الأساسية هي تلك التي تفي بمتطلبات الطبيعة الإنسانية والتي عبرنا عنها، بالتصرف بالنفس واختيار السلوك وتحمل المسؤولية، أما الحرية السياسية والتي ليست سوى الديمقراطية «بنظر التقليديين» فقد عنت أن السلطة مبنية في نظام الحرية السياسية على إرادة الذين تحكمهم، ومن هنا فلا يمكن أن تكون هذه السلطة إلا أداة أو مجموعة من تدابير الحماية، ونموذجاً في الحكم يؤمن التوفيق والتوازن بين حرية الإنسان وضرورات التنظيم السياسي.

إنه لمن السهولة بمكان ملاحظة أن الحرية كصفة لصيقة بطبيعة البشر وبذواتهم، لا تتعدى كونها مطلباً عقيماً، ما لم يكونوا قادرين على التمتع بها فعلياً، فإين هي الحرية إذا كان الإنسان الذي يمتلك مثلاً حرية التفكير لا يستطيع التعبير عن رأيه وإلا تعرض لعزلة إجتماعية... ما هي أهمية أن يكون الإنسان حراً في مناقشة أوضاع عمله وشروطه إذا كان وضعه الاقتصادي سيضطره بالنتيجة لقبول ما يفرضه عليه رب العمل، ماذا يهم الإنسان أن يكون حراً في استغلال وقته، إذا كان التفتيش عن قوته اليومي سوف يستغرق كل هذا الوقت، وأين هي حرية الإنسان في الثقافة إذا كان لا يملك الحد المادي الأدنى للوصول الى هذه الثقافة؟

إن الحرية التي نادت بها الفلسفة الغربية، وهي تواجه اليوم عبودية تشد الإنسان إلى وجوده وواقعه فجرت تناقضاً أدى الى فضح هذه الحرية المجردة والتي إدعى المنادون بها أنها الحرية المتصلة بالطبيعة الإنسانية وظهرت أنها لم تتعد كونها خدعة وزيف وهراء، ونظرية مجردة.. فالحقيقة أن الحرية ليست معطية موجودة من الواجب حمايتها بواسطة تدابير أو بإقامة نموذج حكم يؤمن التوازن كما قدمنا بينها وبين ضرورات التنظيم السياسي، لكنها قدرة كامنة يجب إنتزاعها.. ومن هنا يصبح المبدأ القائل بالتحريم هو الأصل وهو البديل لمبدأ الحرية المطروح.

أمام هذا المبدأ الأخير، لا بد من وضع كل نظام سياسي أو إجتماعي تحت التدقيق، وأن توضع معه في نفس الوقت معاني الحرية بمفهومه والتي يعينها. لأن الحرية لن تصبح بالتالي نظاماً سياسياً، على حد تعبير التقليديين، يهدف

إلى ضمان تمتع الأفراد بالحریات التي یملكونها بطبیعتهم، لأنهم لا یملكون فی الواقع المحسوس شیئاً، إلا ما یعطى لهم وهكذا نصل الى أن الديمقراطية بحد ذاتها لن تعود كما یعنيها زیفا مدعوها. اليوم، بأنها طريقة لإدارة دعه یعمل دعه یمر. بل إنها ستعني كما هي حقاً وعلى أرضية الواقع الذي نعيش، وسيلة لخلق عالم یحرر الإنسان.

وإذا لم تكن الحرية نظاماً سياسياً بل صفة لصيقة بالإنسان وإمكانية ممارسة لديه، وإذا كانت الديمقراطية هي الوسيلة لخلق العالم الذي یتححر الإنسان فيه فإن هذه المفاهیم تظهر لنا بوضوح هذه الخطوط المتصلة المتقاطعة بین مفهومي الحرية والديمقراطية، سواء لجهة الإقتراق أو الإتصال.

الحرية والمساواة

الحرية والمساواة

إن تباين الطبيعة البشرية، وإختلاف المقدرة وراثية كانت أم طبيعية أم إجتماعية، كلها أشياء وحقائق موضوعية لا مفر منها، وهذا يعني أنه لا يمكن معاملة الناس بطريقة متماثلة.

من هنا فإن المساواة التي تنطلق من نظرة تقليدية، تنظر إلى الإنسان بإعتباره مثالي مجرد، متماثل مع غيره من النواحي الطبيعية والوراثية، قد ثبت أنها فعلاً بعيدة عن الواقع... إذ أن المساواة حقيقة ليست إلا في تنظيم الفرص بطريقة لا تجعل شخصية إنسان تعاني الحرمان من أجل مصلحة خاصة لآخر، لكنها تعطيه فرصته بحيث يمكنه إستخدام حريته كي يقوم بتجربة مقدراته التي يملكها وهو يعرف أنه في مجهوده للحصول على سعادته لا تعترضه أية عوائق يدعي على أساسها أن المجتمع قد وضع عراقيل أمامه لضمان هزيمته لمصلحة آخرين.

المساواة إذن تعني عدم التفضية بفرص أي شخص لصالح حقوق شخص آخر، لأن إنعدام المساواة، يعني منح إمتياز خاص للبعض وحرمان البعض الآخر منه ولو كان هذا البعض الآخر هو الأغلبية.

لقد عرضنا فيما سبق لما تعنيه الحرية، وقلنا أن مفهومها الأولي يجعلها مساوية للإستقلال الذاتي الذي حددناه بأنه إنعدام الضغط والشعور

بالاستقلال الجسدي والفكري، وعرضنا هنا للمساواة فقلنا أنها تكافؤ في الفرص أمام الجميع ودون إستثناء، وذلك يعني وجود جامع مشترك بين مفهومي الحرية والمساواة. وإذا كان الأمر كذلك فلا بد لنا من الإجابة عن تساؤل بديهي، هو عما إذا كان هناك إرتباط بين الحرية والمساواة وجوداً وعدمًا.

إنه لمن الخطأ تماماً ما يذهب إليه البعض من أن الحرية والمساواة متلازمان، إذ قد تكون هناك مساواة على مستوى الجماهير في ظل نظام حكم مستبد، مساواة أمام القمع حيث الحرية مفقودة، فالمساواة إذن ليست هي الحرية وقد لا تتواجدان معاً؛ من هنا لا يمكن التسليم بما ذهب إليه - اللورد آكتون - عندما قال: «حيثما أفتقدت المساواة فلا جدوى من الأمل بالحرية». إذا كانت الحرية لا ترتبط وجوداً مع المساواة في ظل نظام حكم مستبد، فهل يعني ذلك أنها تتواجد حكماً مع المساواة في ظل الأنظمة الليبرالية التي تقول بالحرية والتي تتغنى من خلال ليبراليتها بالديمقراطية؟

لن نعرض هنا لمقارنة بعض مفاهيم الحرية التي ينادي بها الليبراليون، لكن لنعد للديمقراطية بتعريفها المبسط الذي عرضنا له فيما سبق عندما قلنا بأنها حكم الشعب بالشعب؛ وحيث يفترض أنه في ظل هكذا نظام تصبح الحرية والمساواة مؤمّنتان...

لنتساءل عن كيفية إنطباق هذا التعريف على الحدود الدنيا التي عرضنا لها؟ وهل يعتبر التعريف المتقدم بحد ذاته كافياً لإرضاء روح الديمقراطية وجوهرها، ثم نتلمس الحرية والمساواة ومفاهيمهما من خلاله مقارنين مع المفاهيم السائدة والمعروفة؟

من الأوائل في العقول، أنه عند إتحاد الحاكم والمحكوم في شخصية واحدة، فإنما ذلك يعني عدم طغيان الحاكم وعدم تمرد المحكوم، لاستحالة ذلك، وبالتالي وعلى هذا الأساس يمكن الوصول إلى عدالة حقيقية لأن الحاكم المحكوم في نفس الوقت لن يتمكن من إيقاع ظلم منه عليه، لاستحالة ذلك كما قدمنا، ولأن القيود التي توضع من الحاكم في هكذا حالات، لا يمكن أن تكون قيوداً تفرض على إرادته أو سوراً يحد من حريته، كما أنها ليست بالتوضحيات التي يقدمها المحكوم والتي يعبر عنها فلاسفة القانون أو علم

الاجتماع، يفترض بالفرد تقديمها لصالح المجموع؛ لأن هذه القيود عند إتحاد الحاكم بالمحكوم تصبح أداة ضرورية من أدوات إستمرار المجتمع، واستمرار الطاقة التي تغذي هذا التوازن بين الحاكم والمحكوم لا للتمييز بين الإثنين بقدر ما هي في التقريب بينهما.

فلا حاجة للتساؤل في ظل ديمقراطية حقيقية عما هي المساواة؟ إذ أن الديمقراطية الحققة لا يمكن أن تتم، بمفهوم مخالف، في ظل اللامساواة... إن افلاطون عندما عرض في كتابه «القوانين» صيغته الجديدة لما اعتبره مثلاً أعلى لنظام الدولة، وحتى يمكن تطبيقه على الحياة الواقعية حوله، ورغم تنازله عن مطالبته بالشيوعية التي كان قد طالب بها فيما سبق ذلك، شدد بقوة على الحاجة إلى فرض المساواة، وتوصل بهذا الصدد، أنه لا يحق لأي فرد في الدولة أن يمتلك أكثر مما يعادل قيمة أربعة أمثال ما يملكه أفقر المواطنين، وافلاطون لم ينطلق ويتوصل الى ذلك من الفراغ، لكنه بنى هذه النتيجة على أسس واضحة، إذ أنه رأى أن الاختلافات الاقتصادية الواسعة تتناقض مع وحدة المصلحة في المجتمع، إذ أنه حيثما إنعدمت المساواة يستحيل وجود أساس مشترك يمكن أن يصل على أساسه الى مثل عليا متشابهة، لأن حياة الأقلية هنا ستكون شديدة البعد عن حياة الأكثرية، مما يستحيل معه التفاهم على المسائل الاجتماعية بطرق سلمية دون حاجة الى تغيير التنظيم النهائي للمجتمع، وهذا البعد بين الطبقتين اللتين حددناهما سيجعل من تفكيرهما تفكيراً عدائياً بطبيعته، فالأقلية في خوف دائم على إمتيازاتها، والأكثرية ستعاني من الشعور بالحرمان، وهذا ما يدفع التفكير المعادي إلى أقصاه ويهدد إستمرارية النظام الاجتماعي القائم... وفي ظل نظام كالذي نتكلم عنه، والذي تشكل الأنظمة الليبرالية أمثلة عليه، لا يمكن أن تتواجد ديمقراطية لإنعدام المساواة، وفي حال إنعدام الديمقراطية تنعدم الحرية كذلك.

إن أكثر الكتاب والدارسين، الذين حاولوا تقدير أهمية الديمقراطية، تأكد لهم بالنتيجة، أن المساواة هي مفتاحها، وهذا ما إتفق عليه «توكفيل» و«جون ستوارت ميل» ووضحه «ماتيو ارنولد» في محاضراته عن المساواة في مجموعة أعماله المعنونة بـ «MIXED ESSAYS».

لكن أي تقريم للمساواة أو لمفهومها أو تجزئتها، كالقول مثلاً، بالمساواة

أمام القانون، والذي تدعيه أنظمة الحكم الحاضرة على إختلافها، ما هو في الحقيقة إلا إفتئات على مدلول المساواة نفسها، قصر الكل على الجزء، إن المساواة بهذا التقزيم تصبح فارغة من محتواها كما تصبح أسلوباً لضرب المساواة نفسها وإخضاعها للنفوذ الإجتماعي، إذ أن القانون المطبق الذي يتساوى الأفراد أمامه هنا، ما هو الا قانون صاحب السلطة سواء كان حاكماً أو فرداً أو كان طبقه، إذ أن القانون لن يعمل إلا على ضمان مصلحة الحكام الذين ستعني المساواة بنظرهم، زوال ممارسة قوتهم وهذا ما سيؤدي الى تنكرهم لها، ولسوف يجدون أنه من المحتم عليهم أن يحاربوا للإحتفاظ بمكتسباتهم مما سيوصل ولا شك لإغلاق أي منفذ من المنافذ التي تشكل مدخلاً لهرزة سلطاتهم، ومن هنا سوف تصبح المساواة منكراً، ثم لسوف تنكر معها حرية المطالبة بها من قبل صاحب السلطة.. على أنه لا نزاع في أن الحق بالحرية سوف يبقى أمراً مطلوباً ومثاراً، وهنا لابد من أن تقوم القوتان المتمثلتان بالحاكم وبالمحكوم فتجمعان قواتهما لمعركة مدمرة، إذ أنه من إستقراء التاريخ لا نرى أن هناك مناسبة واحدة قام فيها مالكو السلطة بالتنازل طوعية عنها أو على الأقل عن إمتيازاتهم أو عن بعضها، فهم عندما ينادون بسيادة الحكمة والعدل، إنما يقصدون حكمتهم هم وعدلهم هم، وهم على إستعداد لإستخدام القمع والإكراه لحماية مقولاتهم، كما أنهم يفضلون خوض معركة مواجهة مع الجماهير كائنة ما كانت ضارية أو ضارة، هذه المعركة، على التسليم.

هكذا فإنه من المستحيل أن يسود تعقل إذا كان المطالب «بكسر اللام» والمطالب «بفتح اللام» مستعدان للقتال كل من أجل سيادة مصلحته، وهكذا حينما يصبح القتال طريقاً وحيداً، لا يعود في المجتمع مكان للحرية، لأن الحرية تتناقض مع العنف.

هس يرسف اللموتى

الدولة بين المواطن والانسان

الدولة بين المواطن والإنسان

إن جذور الاختلافات الفكرية حول شكل السلطة وأداتها وأصل نشأتها، أعاد المفكرين الى الأصل وإلى خلاف جديد حول حقيقة نظرة الإنسان. فحين ذهب مدرسة القانون الطبيعي ممثلة بـ «جروسيوس» و«بفندورف» و«ولف» و«لوك» و«روسو» وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر، إلى أن الإنسان كان يعيش في حياته البدائية متحرراً من كل أنواع الخضوع يتمتع بكامل حريته وإنطلاقاته حتى الغريزية وحقوقه الطبيعية في حياة مليئة بالخير والسعادة والحرية والمساواة.

ذهب أصحاب المذاهب الاجتماعية منذ أرسطو مروراً بـ «برجسون» و«دوجي» إلى أن الإنسان الفطري، الذي حدده أصحاب مذهب القانون الطبيعي، لم يوجد ولا يمكن تصور وجوده، فالإنسان بنظر أصحاب المذهب الاجتماعي، مدني بطبعه، يولد معه غريزة الاجتماع بغيره من الناس يتبادل معهم المنافع ويجد بينهم الأمن.

ورغم إختلاف المنطلقات النظرية لكل من المذهبين، لكن تطورهما قد أدى بهما للإتفاق على واحدة من النتائج، وهي تسليمهما بسيادة الشعب وبأنه هو صاحب السلطة..

إن الثورة الفرنسية التي كانت ثماراً للنظريات السابقة كرست بروز

الشعب، شعب من المواطنين؛ لكن المواطن بنظرها، ليس هو الفرد الواقعي بكل أنانياته، الفرد الذي نعيش معه ونحس به، إنما هو الإنسان الواعي الذي ينير سبيله العقل، إنه الإنسان المتحرر من النظريات الطبقية، ومن الإهتمام الأناني بوضعه الإقتصادي، وهو القادر على إبداء رأيه في المصلحة العامة بمغزل عن تفضيلاته الشخصية.

لقد توجهت إذن النظريات هذه إلى المواطن كمخلوق مجرد أزلي، وبتوجهها هذا إبتعدت عن الفرد الواقعي وعن جوهر المواطن العادي، لا مبالية بوضعه الإجتماعي.

لكن هذا التجريد والابتعاد بالشعب عن إنسانيته الواقعية واللامبالاة التامة بالواقع الإجتماعي، واعتبار الشعب جوهرأ كاملاً لا فروقات فيه، وإهمال واقع الإنقسامات والفروقات وتناقضات الأفراد، تلك هي الخيوط التي تعلقت بها الديمقراطية التقليدية التي أذابت الفرد في الأمة وربطته بالحدود التي تفرضها عليه القوانين... هذه القوانين التي بموجب العقود الإجتماعية التي طورتها النظريات وتقدمت بها ظلت تخفي بين طياتها نظرة واحدة أجمع الفكر عليها وهي؛ الجماعة السياسية؛ والتي لا يمكن فهمها من غير سلطة تحكمها وتوجه النشاط الفردي فيها، مما أدى لنتيجة واحدة كذلك، هي إنقسام المجتمع إلى حاكم ومحكوم معتبرين هذه النتيجة هي شرط المجتمع السياسي.

لكن تحولات الحياة الإقتصادية، ثم الثورة الصناعية التي ضاعفت من بؤس العمال وحاجتهم، أبرزت الفروقات الشاسعة بين نظام المواطنة الذي تكلمنا عنه ووضع الطبقات الشعبية التي أخذت تستعبد لها الضرورات الحياتية، فكان ذلك باعثاً لظهور تحديد جديد للشعب أخذ يحل محل التحديد القديم، بدأت بواده بالظهور من خلال المحاولات الأولى لحل ما سمي اللاتمية في إنجلترا لتحل محل المجموعة القومية التي إعتمدتها المدرسة الكلاسيكية، ثم كانت ثورة 1848، وبعد ذلك كانت التجربة التي خاضتها فرنسا سنة 1871 وعرفت بتجربة «الكومون».

هكذا ابتدأ الشعب بالظهور عن طريق المؤسسات التي أقامها متجردة عن الأصل الذي الصقه التقليديون بها، ومن هنا إبتدأ يظهر على المسرح السياسي الإنسان المحسوس الذي يُعرف بخصائصه الشخصية، هذا الإنسان الواقعي

الذي نميزه بمهنته ووسائل حياته وأذواقه وحاجاته.

إن الإنسان الواقعي المحسوس، لم يكن كالمواطن نتيجة نظرية مثالية، إنما فرضته على النظريات، الظروف الحياتية والتغيرات الاجتماعية، وهذا ما تفهمته الماركسية فجعلت من الشعب الحقيقي محركاً ومن الإنسان الواقعي غاية لجميع العمليات السياسية، فاستطاعت في وقت لم تكن تجابه فيه إلا النظريات التقليدية والمثالية، أن ترضي طموح المحكومين وأن تستقطبهم دونما عناء لأنه لم تكن قد تكونت بعد أية نظرية ثالثة تعطي للإنسان الواقعي وللشعب الواقعي ما إفتقده في ظلال كافة النظريات السابقة، فكان من الطبيعي إنجراف المحكومين وراء مقولات الماركسية مستعيزين بالبعض عن اللاشيء وبالجزم عن الكل، لأنه لم يكن هنالك كلٌ بعد.

من الطبيعي وصفات الإنسان الواقعي تتناقض مع صفات المواطن المجرد، أن يكون لهذا التناقض أثره العميق على مفهوم الديمقراطية نفسها... ففي حين يرى المواطن أن حريته هي من مقومات شخصيته وهي ترتبط به، فإن المشكلة التي تؤدي وتنتج عنها هذه النظرة، هي في ضرورة الاعتراف بهذه الحرية، وبالتالي العمل على ألا يحدها النظام الاجتماعي أو يعترض عليها، وهو إذ يسلم بكيونة الدولة وضرورة وجودها يرى فيها عضواً من المجتمع لكنه متميزاً عن هذا المجتمع في نفس الوقت، ويصبح الحل إذن كامناً في ضرورة إيجاد الضوابط والحدود لهذا العضو، والمواطن بالتالي معني بحسب هذه النظرة بالفتيش عن تأمين حكم لمجتمع قائم.

أما حرية الإنسان الواقعي، البشر الواقعيين، فهي تنوق وتنظر إلى التحرر، لأن الحرية ليست مضمونة لها بعد، إنها تنظر إلى تسوية العلاقات الاجتماعية بشكل يتيح لها التمتع بهذه الحرية، ومن هنا تنظر إلى الحكم باعتباره متناقضاً مع إرادتها، وتنظر إلى السلطة على أنها ليست حامية للحرية بل إنها نقيض لها وإنها عامل من عوامل التحديد والقمع... هكذا نعود إلى البدء وإلى الصراع الفعلي بين الإنسان الواقعي وبين الجماعة المجردة، بين ما هو قائم فعلاً وبين الطموح لما يجب أن يقوم، وتحت ستار التزعة الفردية والتزعة الجماعية في الإنسان يحاولون دفن أصل النزاع بين الظلم والعدالة.

الديمقراطية والسيادة

الديمقراطية والسيادة

أصبحت الديمقراطية، دون جدل، وبإتفاق كافة الفلاسفة وأصحاب المذاهب السياسية، تفترض بالضرورة إستقرار السيادة في الشعب، ولقد دأب الفلاسفة وحتى اللاهوتيون خلال قرون عدة، على التعليم بأن الشعب هو صاحب السيادة «وهو القابض الأصيل Détenteur» على السلطة. لكننا لو عدنا للنظريات، ولقد عرضنا لها ولو بشكل محدود، لأدركنا بواطن الخلاف بينها، هذا الخلاف لم يكن إلا حول المدلول الذي تعطيه كل واحدة منها للشعب السيد.. ولقد تجاذب هذا المدلول نظريتان ظهرت دقائقهما خلال القرن الثامن عشر بوضوح.

النظرية الأولى:

نادت بأن السيادة تتمركز في كل فرد من أفراد المجتمع وهذا يعني أن سيادة الشعب ليست إلا جمعا للسيادات الفردية.

أما النظرية الثانية:

فقد حددتها المادة الثالثة من اعلان حقوق الإنسان الصادر في 26 آب (أغسطس) 1789 والتي تنص: «إن مبدأ كل سيادة إنما هو في الأمة ولا يستطيع أي شخص أو هيئة ممارسة سلطة لا تصدر عنها».

وقد عنت هذه النظرية بأن الأمة بأكملها شخص معنوي قانوني يختص وحده بحق السيادة. وهكذا أضحت السيادة حسب هذه النظرية تنحصر بالأمة كلها وبشكل مجرد، لا في كل فرد أو مجموع من الأفراد مهما بلغ عددهم وليست هي بالتالي مجموع الإرادات الفردية المتفرقة.

وتبعا لهذه النظرية الأخيرة فإن مشكلة تحقيق الديمقراطية تنحصر إذن في استعمال الأسلوب القانوني الذي يمنع لهذا الكل القومي «الشخص المعنوي» إرادة لا راد لها لأنها منسوبة للشعب.

قد يتساءل البعض هنا، عما هو المقصود بالقول، منح الإرادة لا إستخلاصها أو إستجلاءها؟... ذلك لأن الشخص المعنوي الذي تكلمنا عنه يختلف في إرادته وضميره عن تألف منهم، إذ أنه بإعتباره تجريداً لا يمكن أن يحتوي على أية إرادة.

أما واجب الأفراد حسب هذه النظرية، فهو أن يظهروا إرادتهم، وفي نفس الوقت أن يعترف المجموع لهم بها... وإظهار الإرادة هذا يتم بواسطة التمثيل أو النيابة.

وهكذا، فإن القانون بحسب هذه النظرية إنما هو التعبير عن الإرادة العامة، كما ورد ذلك في المادة السادسة من نفس إعلان حقوق الإنسان. أما النظرية الأولى والتي يمكن تسميتها بالنظرية الواقعية، فهي التي أطلقت إسم الشعب على المجموعة التي يمنحها إجتمع البشر حقيقتها الإجتماعية، والتي إعتبرت كذلك أن سيادة الشعب هي مجموع السيادات الفردية..

لقد نادت هذه النظرية بأن صاحب السلطة هو الشعب الحقيقي "REAL". وتبعاً لهذه النظرية فإن القانون يستخلص سلطته من آمال ورغبات الأفراد الواقعيين الذين يفرضونه، والذي نتوصل إليه من خلال ذلك، إن بإمكان هؤلاء الأفراد الواقعيين، تبعاً لهذه النظرية، إجبار الحاكم على أرضاء مطالبهم.

إن التصور المثالي، الذي جعل السيادة في الأمة، شخصاً معنوياً مجرداً، هذا التصور الذي لم يسمح أرض الواقع الفعلي، أدى الى إفراز قوى فعلية فرضت نفسها عليه وأظهرت خطأه، هذه القوى هي التي ندعوها بالسلطات الفعلية الواقعية، والتي تتمثل في القوى التي ينشأها تجمع ما والتي تشكل بحد

ذاتها وبمجرد وجودها تناقضاً مع الفكرة الكلاسيكية للسيادة وللديمقراطية، وإلى هذه النظرية يرد سبب الأحداث السياسية الرئيسية التي تقع في المجتمعات، وهي كذلك تطبع الأنظمة السياسية بطابعها الخاص عندما نرى فيها وجوداً لسلطات فعلية واقعية غير سلطة الشخص الاعتباري الممثل بالدولة، ومع أن هذه القوى لا تزال محصورة ضمن ميادين نشاطات ضيقة لكنها تشكل قوى سياسية هامة تصل إلى حد منافسة السلطات الرسمية القائمة، وذلك لأنها تجسد سلطتها في عدد مهم من الأفراد وتطبعهم بطابع تجعلهم يعبرون عنه في المطالبة بنظام سياسي مرغوب فيه أي غير قائم بعد، هذه السلطات الواقعية، المقصود بها كما هو معلوم، النقابات والائتلافات والأحزاب.

إن وجود الأحزاب إن دل على شيء فإنما يدل على أن السلطة أيا كانت التصورات التي تجعل منها أداة للتعبير عن الشعب، هي في الحقيقة لا تمثل الشعب بكليته ولا تساير مطالبه وطموحاته، ومن هنا تكون الأحزاب بالضرورة متنفساً لهذا القصور الذي يتمثل في عدم تمكن السلطة من الإستجابة للتطلعات الشعبية.

مما لا شك فيه أن الخلافات بين السلطات الرسمية وما عبرنا عنه بالسلطات الفعلية الواقعية يجعل من الحياة السياسية حركة مستمرة، وبالتالي يخلق عدم استقرار، لكن الجديد في الأمر أن السلطات الفعلية التي تجد تبريرها في مفهوم الإرادة الشعبية تصبح حرة في إختيار أدواتها، وهكذا فإذا أدرك الحكام وجهة نظر هذه القوى إستخدموها لأغراضهم، لكن هذه القوى ذاتها تهجر المؤسسات الدستوية لتستخدم كل الأساليب التي تراها مناسبة عندما يتردد الحاكمون أو يتناقصون مع إرادتها.. وهذا الأمر الأخير رغم إيجابياته فإنه قد يكون مدخلاً لعمليات عنف تسيطر على المجتمع فتضحي الحرية ذاتها مع هذا العنف والديمقراطية بالتالي ليست مهدهتين فقط بل غير مؤمل وجودهما، إذ لا حرية مع العنف ولا ديمقراطية حيث تسود شريعة القوة. ومن هنا تتكون بدايات الصراع الداخلي، هذا الصراع عنيفاً كان أو سلمياً، إن أكد شيئاً أو برهنه فإنما يؤكد أنه في هكذا حالات، لا يمكن أن تكون السلطة أو أن تبقى رهينة الجهاز الحكومي أو سجينة فيه، وإن الإرادة الشعبية لا يمكن أن تعبر

عنها أجهزة السلطة وإن حدث فإنما بشكل جزئي تماماً، بينما تنقسم الإرادة الشعبية بين السلطة من جهة وبين مراكز القوى الواقعية والفعلية من جهة أخرى.

من خلال ما قدمنا لا يمكننا إلا أن نتوصل الى حقيقة واقعة وهي أن على المؤسسات السياسية الرسمية التكيف مع الإرادة الشعبية والتغير معها وهو ما لا تستطيع مجاراته أبداً، لأنها لا يمكن أن تعبر عن إنقسامات هذا الشعب، وكذلك كما رأينا فإنه لا يمكنها أن تعبر عن كليته، إذ أن الشعب لم يعد ذلك الكل المتناسق الموحد، مجرداً مثالياً، بل إنه في الواقع، هو المجتمع الذي تتواجد فيه كافة التناقضات المصلحية وكافة الرغبات المتعددة والمتنافرة، وهكذا تحولت، كما نشاهد اليوم، الديمقراطية الكلاسيكية من نظام العقل كما يقال، إلى اختبارات للقوة بين الإرادات المتضاربة على حلبة المجتمع.

بين الديمقراطية السياسية
والديمقراطية الاجتماعية

بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية

إذا كان مرمى الديمقراطية السياسية هو تحرير الفرد من جميع أشكال الضغط الحكومي وتحقيق مساهمته في إقرار القواعد التي يلزم بإتباعها في جميع الميادين.

فما هي الديمقراطية الاجتماعية؟... إذا جاز لنا تجزئة الديمقراطية والابتعاد بها عن شموليتها.

ما هي روابط الديمقراطية الاجتماعية بالديمقراطية السياسية؟ وما هو مدى العلاقة بين الإثنين؟

الديمقراطية الاجتماعية، تركز كالديمقراطية السياسية، إلى حقوق الإنسان، وقد حددها إعلان هذه الحقوق الصادر سنة 1789، بأنها: «قدرات من مقومات الفرد، يعود إليه نفسه حق إستثمار إمكاناتها...».

إن النتيجة التي نخلص إليها من هذا التحديد، هو أن الحقوق المحكي عنها ليس لها من معنى بالنسبة للدولة، إلا أنها مضمونة بألا تنتهك، وبالتالي فإن عمل الدولة هنا وموقفها سلبين، أي يشيران فقط إلى الإمتناع عن العمل، وهكذا فإن هذه النظرة هي التي شكلت أسس «الديمقراطية» الليبرالية.

أما الديمقراطية الاجتماعية فقد إعتبرت على عكس المفهوم الليبرالي، أن

هذه الحقوق، هي متطلبات تحدد محتواها الحاجات وتعتبر هذه الحقوق نتائج قانونية لها. وعندما نقول أنها متطلبات نعني بذلك ضرورة تلبية الحاجات المتأتبة عنها والمكونة فعلاً لها.

إن حق الإنسان بحسب الديمقراطية الإجتماعية، لم يعد تحديد قدرة موجودة فيه وحماية هذه القدرة وبالتالي إمتناعاً عن إنتهاكها أو التعرض لها أو لصلاحيية إستثمار إمكاناتها، بل إن هذا الحق هو مقياس للضرورة وللحاجة، إن هذا الحق يصل إلى فرض متطلب حد حياتي أدنى لا يندرج فقط في ميدان العمل، كتطبيق الحد الأدنى للأجور مثلاً، بل يتجاوز ذلك إلى الميادين الأوسع التي تندرج تحتها كافة الإحتياجات المادية والروحية، لأن الحاجة في الواقع ما هي الا التعبير عن الإنسان الواقعي، في بحثه لتحقيق ذاته، ذلك أنها لم تعد مقررّة لمخلوق مجرد، بل أصبحت مقررّة للإنسان الواقعي ابن البيئية التي تجعل منه الشخص الذي نراه ونعرفه ونميزه، ومن هنا فإن المقولة بأنه «في الحاجة تكمن الحرية» هي المقولة الصحيحة التي تختصر وتفسر إنسانية الإنسان الواقعي الذي نتكلم عنه، مع كافة إرتباطاته البيئية والإجتماعية.

إن فلسفة الحكم الحديثة، منذ القرنين الماضيين، قد حملت مشعل الحقوق الفردية، وكذلك فإن النصوص الدستورية المعاصرة أكدت وجود الحقوق الإجتماعية.. ولقد أضحي مفهوم الديمقراطية الإجتماعية؛ هو تأمين الأوضاع الحياتية لكل عضو في المجموعة، مما يعيدنا هنا للقول، بأن المجتمع الديمقراطي ما هو إلا مجتمع المساواة حيث تنعدم فيه الفروقات الإقتصادية، والذي لا تكون فيه الثروة حكراً على أقلية تجعل منها وسيلة للسلطة أو للضغط أو التحكم.

وتبعاً لفلسفة الحكم الحديثة، ومن ناحية نظرية بحثية، يمكننا أن نتلمس للديمقراطية الإجتماعية حالياً حلين:

أولها: ان تكون الدولة آلة الإزدهار وأن تكون الديمقراطية الإجتماعية من عمل السلطة.

ثانيهما: أن تكون الدولة حارسة لهذه الديمقراطية الإجتماعية التي ستتحقق نتيجة لعمل القوى المتواجدة في المجتمع.

لقد إنحاز العالم الغربي، الذي يعبر عن نفسه بالعالم الحر، إلى النظرية

الثانية أو الحل الثاني؟ لكنه وضع شرطاً واحداً هو المراقبة وذلك لإمكانية الحراسة... إذ أن الأنظمة الرأسمالية التي تعرضت في الماضي لأزمات إقتصادية ضعفتها نتيجة الليبرالية التي كانت تتبعها، أدركت شعوبها ووعت الإمكانية التي تتمتع بها الدولة باعتبارها مؤسسة، في حال تدخلها إبان الأزمات لتقوم عجز المجتمع وتعود به إلى طريق الإزدهار... من هنا نتج هذا التآرجح في تشريعات الدول الرأسمالية بين الليبرالية من جهة والإشتراكية من جهة أخرى، وأدى إلى توسيع قاعدة التدخل، وبالتالي أعطى لتشريعات ما سمي بالضمان الإجتماعي أبعاداً جديدة تناولت إلى حد ما كافة فروع الإقتصاد المعروفة.

هذه النظرية التي توكل إلى ما يسمى بالمؤسسات الديمقراطية التقليدية التي تعرفها، مهمة إرضاء متطلبات الديمقراطية الإجتماعية، إستوحاها مؤسسو أوروبا الغربية، واعتبروا أن المؤسسة السياسية وبواسطة اللوائح والقوانين تستطيع أن توجد نوعاً من التوازن الإجتماعي، ومن هنا إنطلقوا في إعطاء الديمقراطية السياسية مفاهيم موسعة لديهم فاشتملت على مناح جديدة شملت فيما شملت أهدافاً إجتماعية للسلطة، وذلك تحت ضغط الشعب الحقيقي الذي أخذ يتدرج بالقوة بفعل التجمعات الإنتاجية القائمة التي سهلت للأفراد سبل الإجتماع للنظر بأموالهم الحياتية والإنصواء في سلطات فعلية واقعية وكذلك بفعل الحركات والنقابات، مما أدى لإنصباب السلطة بكل طاقاتها على التركيبات الإقتصادية والإجتماعية القائمة لتوجيهها نحو إستقرار وتوازن جديدين، لكنها في كل الحالات تعمل على التوفيق وضمن حدود بين الأهداف الجماعية وبين التفتيش عن الربح.

أما النظرية التي تجعل الديمقراطية من عمل السلطة، تستتبع بالضرورة ذوبان السياسي في الإقتصادي، وهذا يعني أن على الإنسان الواقعي أن يتخلى بحسب هذه النظرية كذلك عن حريته السياسية لقاء حريته الإقتصادية أو الإجتماعية، وبالتحديد ضمان الحد الأدنى للمعيشة، ومع أن النظرية تستتبع كذلك زوال الدولة لعلّة زوال الروابط التبعية وهو ما أفادت به الماركسية، وتلك هي النظرية الأساسية في فكر ماركس التي ستؤدي من وجهة نظره إلى زوال كل ضغط مما يتحتم معه إنتفاء كل سلطة يمارسها جهاز الدولة، وإن

ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بتحول في التركيب السياسي.

نحن لسنا هنا بصدد التعرض لمفاهيم ووظائف الدولة من المجتمع الماركسي أو لمناقشتها، إنما نريد أن نخلص إلى أن النتيجة الفعلية التي أدت وتؤدي إليها كلتا النظريتين؛ هي أن الديمقراطية السياسية لم تعد بعد هذا التطور تشكل كلاً واحداً لا يتجزأ أو مفهوماً واحداً ينصب حول مفاهيم السلطة وأداة الحكم، بل إنها أضحت مع الديمقراطية الاجتماعية هذا الكل، ولم تعد تعرف الحرية السياسية كحقيقة واقعية محسوسة إلا بجرية رغيف الخبز... وهذا يعني أن الديمقراطية أضحت شمولية المفهوم لا مجزأة المضامين كما كان ينادي بها أصحاب المذاهب الليبرالية، لتحويل الإنسان عن الكل إلى الجزء ولاستغلال مناح على حساب مناح أخرى. فلم تعد هناك ديمقراطية سياسية وأخرى اجتماعية إلى ما هنالك من التسميات لاستحالة وجود الواحدة حقيقة دون الأخرى، إذ أنه ومن المسلم به، لا يمكن تحقيق المفاهيم الديمقراطية سياسياً فعلاً إلا بربطها مباشرة بمساواة اقتصادية يكون غيابها مدخلاً لإهدار الأولى.. هكذا يصبح مفهوم الديمقراطية يعني الوعاء الذي تتواجد فيه الحرية والمساواة سياسياً إلى جانب المساواة الاقتصادية.

من خلال ما تقدم، نرى أن كل النظريات تدور حول ضرورة تدخل الدولة، وإن اختلفت حول مدى هذا التدخل، سواء بإعتبارها حارسة أو بإعتبارها آلة، ومن هنا يمكن القول أن المشكلة الفعلية بعدما رأينا، ليست في مدى أو مقدار التدخل، بقدر ما تشكل حول مفهوم ماهية الدولة التي ليست سوى أداة الحكم، فإذا كانت المفاهيم الديمقراطية على ما رأينا تفرض الحد من تدخل الدولة بمعناها التقليدي لثلا تشكل ضغطاً على الحرية الفردية وكذلك على الحريات العامة، فوجب إذن دراسة الأداة التي تستطيع بتدخلها وتوجيهها عدم تشكيل تعارض مع الأسس الديمقراطية بل تعتبر مكملاً وضماناً لهذه الأسس. كذلك يجب أن نصل بالنتيجة لتحديد تصور لماهية الدولة أو أداة الحكم التي يمكن أن توجد هذا التوازن في التدخل حتى لا تتعرض الحرية الشخصية فيها على حساب رغيف الخبز أو العكس.

الديمقراطية والأحزاب

الديمقراطية والأحزاب

إذ كانت الأنظمة الغربية التي تدعي أنها تمثل ما يدعونه «بالديمقراطية الغربية»، قد تطورت في تفسير الديمقراطية نفسها، ومن خلال الدساتير التي وضعتها، أقرت بمبادئ الحريات العامة والحقوق الشخصية التي استخرجتها النظريات الفلسفية الغربية في القرنين الأخيرين، كما أقرت بالتالي بحق المواطن بأن يؤمن بما يشاء من المذاهب الدينية والسياسية والاقتصادية، وعلى الأخص بحق الإنسان أن يتكفل مع أقرانه لتشكيل الحزب الذي يختار، مقرة في نفس الوقت بمبدأ تعدد الأحزاب، معتبرة أن الحريات بتنوعها لا تتحقق عملياً إلا إذا كان باستطاعة المواطنين أن يؤلفوا الأحزاب وأن ينتموا إليها وأن ينتخبوا حكامهم وأن يمارسوا حقوقهم بحرية تامة.

المفكر النمساوي الكبير «كلس» في كتابه الشيق «الديمقراطية طبيعتها وقيمتها» أورد في الصفحة العشرين منه قولاً ترجمته: «إن العداء نحو الأحزاب إنما يخفي عداء للديمقراطية ذاتها...».

كذلك فقد قال العلامة «روبرت ميتشل»: «إن الديمقراطية لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم، والأحزاب هي التي تتولى ذلك التنظيم، لأن التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة، كذلك فإن التنظيم في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء».

في نفس الوقت الذي واجهت فيه هذه النظريات ، نظريات أخرى جابقتها وضادمتها وأقرت بخطئها، دعت هذه الأخيرة إلى أنه من الضروري أن يفرض على المواطنين كافة الإقتناع بفلسفتها السياسية القائمة على وجوب الخضوع إلى حزبها الأوحد الذي لا يحق له إلا أن يحمل شعاراتها ويعمل على تحقيق أغراضها، وهذه هي النظرية الماركسية.

وسواء كان هناك حزب واحد أم كانت هناك أحزاب متعددة فإن الأنظمة الغربية أو الماركسية على حد سواء، تؤمن بضرورة وجود الحزب أو الأحزاب. وقبل التطرق لموقف مفكري الديمقراطية التقليدية من الأحزاب، لابد من عرض بعض الأفكار حول ماهية الأحزاب ونشأتها.

لقد تشكلت الأحزاب منذ الثورة الفرنسية ومنذ ظهور اليقويين والجليلين والجيرونديين، وازدادت أهمية هذه الأحزاب بعد عهد الإصلاح، مما ساهم في استقرار النظام التمثيلي في فرنسا.

إن الأحزاب الأوروبية بشكل عام، وبشكل خاص الأحزاب البريطانية العريقة في القدم كانت من العوامل المؤثرة في نشر وإرساء المؤسسات الليبرالية. لكن لو ألقينا نظرة على الأحزاب المعاصرة، لتبين لنا مدى إختلافها عن الأحزاب البدائية، لكنها تحتفظ مثلها بصفة مشتركة وهي أن جميع هذه الأحزاب تعتبر أحزاباً «جماهيرية» وأعني بذلك أنها تضم بين صفوفها مواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية وذلك دون أي اعتبار لوضعهم الحياتي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، حيث يتخلون إلى حد ما عن مميزاتهم الفردية داخل الحزب ويعانقون المصالح العامة بقدر، ومن هذا المفهوم كان تعبيرنا عنها «بالجماهيرية». وليس ذلك وليد ديمقراطية حزبية بقدر ما هو تقبل الحزب للتركيب الاجتماعي القائم، وبالتالي المساعدة على تكريسه وكذلك الموافقة أساساً عليه، من هنا فإن النتيجة الفعلية لهذا التقبل، والموافقة على البني الاجتماعية القائمة، هي إنصباب جهود الأحزاب على الدعوة لإصلاحات معينة ومحدودة للأوضاع القائمة، لكنها لا تحاول مطلقاً النفاذ إلى الصميم والدعوة إلى بناء المجتمع على أسس جديدة.

إن صفات الأحزاب المعاصرة والتي عبرنا عنها بالأحزاب الجماهيرية، تتناسب إذن مع صفات «الرأي العام» الذي هو عبارة عن تجريد لتلاقي

عقليات فردية تنتزه عن الأوضاع والأغراض الخاصة فتعائق القضايا العامة وغير الشخصية، أي القضايا التي تمس من باب أولى المجموعة بكاملها والتي تتطلب حلولاً لها... من هنا ينتج عن هذا التجريد وهذا التنزه عن القضايا الخاصة نوعاً من الحلول الوسط اللازمة لتبني موقف مشترك في مواجهة المشاكل التي تعترض حقوق فئة إجتماعية معينة، وسيكون هذا الموقف دون شك موقفاً وسطاً هو الآخر، وهذا طبيعي، ويعني أن الرأي العام الذي أوردنا يدور ضمن إطار الحقوق المدنية المتعارف عليها، وهكذا فإن الأحزاب التقليدية التي تكلمنا عنها وعبرنا عنها بالأحزاب الجماهيرية تركز إلى تلك الحقوق مما يضحى معه الأمر بالنسبة لها كما قال الأستاذ «بوردو»: «ليس بناء المدينة الفاضلة، إنما إدارة المدينة القائمة».

• من هنا تضحى نظريات هذه الأحزاب، نظريات وسطية لا تشكل عائقاً أمام المساومة مع النظام السائد، وسيكون موضوع المساومة، هي المطالب الحزبية المطروحة كبرامج والتي عبرنا عنها هي الأخرى بالحلول الوسط وتتجنب هذه الأحزاب النظريات القاسية، مما يؤدي لجعل تركيبها الداخلية رخوة، تاركة في ذلك للرأي العام إمكانية إختراقها، لأنها من خلال هذا الإختراق تستشعر بالتغيرات الحادثة في الرأي العام فتغير مطالبها وبرامجها مراعاة له. أما الأحزاب الإيديولوجية، فإنها تختلف عن الأحزاب التقليدية (أحزاب الجماهير) بأطروحاتها وأهدافها وبرامجها، ففي الوقت الذي نرى فيه التقليديون يبشرون بديمقراطية إجتماعية ضمن آراء وميول محددة جداً، لا تمس كما رأينا البنى القائمة بالجواهر، نرى الأحزاب الإيديولوجية تنطلق من مطالب ضرورية محسوسة نابعة من مختلف فئات الشعب، وتعبر عنها بأنها مطالب واجبة التحقيق، كما نراها تعبر عن الإهتمام والهموم والآلام التي يستشعرها الإنسان الواقعي في حياته اليومية... ولما كان الرأي العام يقتضي كما رأينا نوعاً من التجرد، تصبح معه مطالب الحزب الجماهيري معبر عنها بشكل ضيق ومحدود، نرى الأحزاب الإيديولوجية تضرب أوتار الأوضاع المحسوسة للإنسان الواقعي وبشكل كثيف جداً يتخطى الرأي العام ليتحول فيصبح مجال ضغط شعبي، إن هذه الأحزاب تطرح، خلافاً للأحزاب التقليدية، عملية الانتقال من واقع سيء الى وضع أفضل، كطرح الحل الإشتراكي للقضايا الإجتماعية مثلاً وهو

الوضع السائد اليوم بالنسبة لغالبية هذه الأحزاب العقائدية في مواجهة التقليديين الذين يعملون ضمن وجهات نظر ليس إلا.

تمتاز الأحزاب الإيديولوجية بشكل عام، بأنها تجمع الأفراد على أساس تشابه أوضاعهم الاقتصادية، فهي تفرق إذن عن الأحزاب التقليدية بنمط جديد، ففي الوقت الذي رأينا فيه صفوف هذه الأخيرة منتظمة من مختلف الطبقات الاجتماعية، نرى الأحزاب الإيديولوجية قد أتننا بجديد، فهي لا تقوم على عدد المتتمين إليها بقدر ما تقوم على نوعية هؤلاء الذين يكونونها.

ويجمع الأحزاب الإيديولوجية مع الأحزاب التقليدية أمر واحد، هو أنه بداخلها جميعاً يتخلى الفرد عن ميزاته وحقيقته الفردية، ليتطلع إلى القضايا العامة.

لكن في الحزب الإيديولوجي، رغم هذا التخلي عن الميزات الفردية، نرى أن مصالح المنضوين للحزب متعانة أكثر وكأنهم يستشعرون بوحدة مصيرهم الحياتي، ومرد ذلك لوحدة الإنتماء الذي رأيناه، والشعور بوحدة المصير هذه تؤدي حتماً لنتيجتين.

الأولى : يصبح نظام الحزب صلباً وعقيدته متناسقة.

الثانية : يصبح الحزب وكأنه عامل من عوامل تحضير العالم المقبل، العالم السعيد المؤمل، فيعطي الحزب لنفسه بناء لذلك معنى يفصله في عمله وفي أهدافه عن الميول الفردية، مرتفعاً إلى مستوى تاريخي يظهر وكأنه في مواجهة مستمرة مع قوى أخرى يحتوي عليها التطور الإنساني.

مع قوى أخرى يحتوي عليها التطور الإنساني.

وهنا لابد قبل الإستطراد في تميزات الأحزاب الإيديولوجية من الوقوف لحظة أمام النتائج التي قدمنا. وخاصة النتيجة الثانية منها، لنرى أن الحزب الإيديولوجي يطلب من الحزبين، هؤلاء الأفراد الواقعيين المحسوسين، هؤلاء البشر التعساء، التجاوز عن أوضاعهم الحاضرة والتضحية بهم كجيل، من أجل جيل آخر في هذه المعركة المستمرة التي تحدثنا عنها، كما يطلب إليهم النضال ضمن صفوف الحزب في سبيل التوصل إلى بناء مستقبلي لجيل لم يولد بعد حيث سيرى هذا الجيل المستقبلي السعادة، وقد تستغرق عملية البناء هذه عدة أجيال تكون فيها بضعة أجيال متعاقبة هي الضحية.

كذلك إذا إستجاب الحزب الايديولوجي لردة الإنسان الواقعي المسحوق في ظله وبمواجهة نظام ينظر فيه هذا الإنسان لنفسه وكأنه ضحية هذا النظام.. فإن الإنسان الواقعي العادي المتزن لا يستجيب هو لتفكير وتطلعات وشعارات هذا الحزب، لأنه بنظر هذا الإنسان الأخير ليس إلا حزب تمنيات وآمال مرتقبة، في وقت يعيش فيه الإنسان الواقعي حياته التي يؤمن أن له فيها حقوقاً مكتسبة، واجبة له، لشخصه هو وحال حياته هو.

إن لم نكن بصدد ممارسة نقد، فلا حاجة بنا إذن للتوسع هنا ولنعد لتمييزات الأحزاب الايديولوجية... فبعد أن رأينا أن الميزة الأولى، هي تشابه أوضاع الحزبيين الإجتماعية. فلنخلص لميزات أخرى تفرق هذه الأحزاب عن الأحزاب الكلاسيكية.

إن الميزة الثانية للحزب الايديولوجي، هو أنه حزب عقائدي له نظرية معينة تعالج كل شيء حتى الوجود والكون، وهكذا نرى أن برامجهم ليست إفرازاً أو تركيباً مستعاراً من القاعدة، بل إن برامج هذه الأحزاب فوقية موضوعة من أعلى الهرم، وأفراد هذه الأحزاب يقدمون لأحزابهم رفضهم لواقعهم وإرهاقهم ومرارتهم وآمالهم في تغيير ما هو قائم، ويقدم الحزب لهؤلاء أجوبة تحمل العزاء، مبشراً بمستقبل سعيد، ومن هنا تستعمل الأحزاب الايديولوجية الشعارات التي لا تهدف إلى فرض موقف معين بقدر ما يقصد منها إثارة التفكير وإستثارة العمل عند الفرد الذي سيتصرف عفويّاً حسب مبادئ فلسفة حزبه.

والحزب العقائدي بصفته ناطقاً بإسم الجماهير يقوم بزيادة حدة الفروقات بين الطبقات، مؤكداً لأعضائه أو متحزبيه أن زيادة هذه الحدة ستؤدي لتقريب الثورة وبالتالي التغيير والوصول لما هو مؤمل، وهذا الطرح داخل الحزب يضمن له الوصول إلى إستبدادية تنظيمية يفرض من خلالها وحدة روحية على أعضائه متزجاً بذلك إعترافاً بعصمته، وهذا يؤدي لعدم قبول المناقشة ولعدم تشجيع إختلاف التفسيرات الفردية.

إذا كانت هذه حال الأحزاب بشكل عام...؟

فما هو موقف الديمقراطية من الأحزاب.؟

إتفق المفكرون أنفسهم، الذين يدافعون عن فكرة وجود الأحزاب وحتى عن تعددها، بأن الأحزاب السياسية إنما تسيطر عليها وتوجهها قلة من

المستفيدين، في حين أن الديمقراطية تتنافى مع حكم أو تحكم الأقلية، وقد شرح ذلك وفسره الأستاذ «روبرت ميتشل» أحد أنصار وجود الأحزاب نفسه، عندما تكلم عن التنظيم الحزبي فقال: «إن التنظيم الحزبي ينزع بنا نحو الأوليغارشية، أي سيطرة الأقلية».

ويقول الأستاذ «روبرت ميتشل» أيضاً: «إنه في كل جماعة منظمة، نلاحظ تلك الظاهرة، فالتنظيم من شأنه أن ينتهي بكل جماعة سواء كانت حزباً أو نقابة إلى إنقسامها لأقلية تقوم بمهمة السيطرة أو الحكم أو التوجيه وإلى أغلبية محكومة».

حتى لدى مفكري الديمقراطية التقليدية، لم تتمتع الأحزاب بسمعة طيبة؛ إذ نظر هؤلاء المفكرون إلى الأحزاب بإعتبارها من عوامل التقسيم الاجتماعي التي لا تتناسب مع وحدة الأمة؛ وإذ كانت الأحزاب حتى فترة قصيرة غير معترف بها من الناحية الدستورية، فإن أدوات الحكم المعاصرة، والتي قامت كما رأينا، بشكل لا يمكنها فعلاً من التعبير عن آراء الشعب أو إرادته؛ فإنه من الأمور الطبيعية جداً بالنسبة لأدوات الحكم هذه كذلك ومن ضروريات وجودها واستمراريتها أن توجد للشعب متنفسات سياسية وقنوات يعبر من خلالها عن نزعاته، وفي كثير من الأحيان عن معاناة الرأي العام عبر برامج وشعارات تكون هادياً لهذه الأدوات المتحركة لكي تطور عملها، وبالتالي أن تسترشد دائماً إلى المبادئ لإحكام سيطرتها من خلال بعض التجاوب الذي تبديه مع المناهج والاطروحات التي تتغنى بها الأحزاب، فتعمل من خلال بعض هذا التجاوب على إمتصاص التبرم الاجتماعي والقضاء بالتالي بعد ذلك على بذور التمرد الشعبي الذي سيؤدي تراكمه دون شك للثورة... من هنا تصبح الأحزاب بنظر أدوات الحكم التي تدعي الديمقراطية، ضرورة من ضرورات وجود هذه الأدوات واستمراريتها خاصة وأنها لا تشكل، كما قدمنا، عندما عرضنا للبنى الحزبية نفسها ولتكوينها، خطراً يهدد بشكل جذري المؤسسات السلطوية القائمة.

فالأحزاب، يعتبر عملها وتحركاتها ومطالبها وبرامجها وشعاراتها المتغيرة، بنظر النظام الحاكم، مؤشرات لضرورة إجراء بعض التعديلات أو بعض التغييرات أو التبديلات من قبل النظام، كما تشكل بالفعل مقياساً للتبدلات الحاصلة على

صعيد الرأي العام، وهكذا تلعب الأحزاب دور ناقوس الخطر الذي يندر الأنظمة بقرب وقوع الكارثة، ومن هنا تضحى الأحزاب بشكلها ومفهومها ومضامينها، ضمانة من ضمانات إستمرارية الحكم، فهي إذن ليست عاملاً من عوامل تطبيق الديمقراطية الحقيقية أو وسيلة للوصول إليها بقدر ما هي حاجز حقيقي وركن من أركان المؤسسات السلطوية القائمة، وجهاز ولو بمفهوم مخالف من أجهزة النظام.

نظرية الحكم

نظرية الحكم

يختلف المفكرون في تحديد معنى للدولة بشكل واضح وثابت ، أو في إعطائها وصفاً بشكل موحد ، ولقد كان هذا الإختلاف نابعا من الخلاف في النظريات ، وفي النظرة للدولة ، وبالتحديد حول دورها . حتى أن بعض المفكرين قد اعتبر أنه من المستحيل تحديدها أو وصفها بشكل شامل . ففي الوقت الذي ظهرت في ألمانيا نظريات تراوحت بين تحديد الأستاذ «جورج يلينك» للدولة بأنها : «مجتمع يتصف بمشيئة لا تتحرك إلا بواسطته ، وتمتع بتنظيم خاص بهذا المجتمع يهيئها لحياة شاملة مستقلة» . من جهة ومن جهة أخرى ما نادى به العالم الألماني الأستاذ «كارل لايلند» والذي وصف الدولة بأنها : «مجتمع يتمتع بحقوق خاصة بالسيادة على الأفراد الأحرار الذين يتألف منهم هذا المجتمع» .. نرى العلامة «ديغي» يحددها بأنها : «هي الظاهرة التي تتواجد في مجتمع سياسي يتم فيه تمييز بين حاكم ومحكوم» .

ولقد رجح علماء القانون الدستوري تحديدا للدولة بأنها : «جماعة كبيرة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليماً جغرافياً معيناً وتخضع في شؤونها لسلطة ما» .

هكذا نرى أن كافة الآراء المختلفة على تحديد الدولة ، إتفقت على شيء واحد ، هو إعتبار السلطة عنصراً جوهرياً في كينونة الدولة ، معتبرين أنه لا بد

لكل مجتمع من قيادة، وبأن وجود القيادة حقيقة أزلية، ولهذا القيادة سلطة تمارسها تتميز بها، وهي موطن التمييز بين الحكام والمحكومين سواء كان الحاكم فرداً أو هيئة.

على أن مفهوم السلطة، تطور هو الآخر بتطور المفاهيم العامة، فبعد أن كان صاحب السلطان يستمد سلطته من حق إلهي يدعيه، كما كان الحال في فرنسا حيث تجسد ذلك في المذكرات التي تركها لويس الرابع عشر وذكر فيها ما ترجمته: «إن سلطة الملوك، هي تفويض إلهي، والله هو المصدر لكل سلطة، وله وحده يلتزم الملوك بتقديم الحساب عن كيفية ممارستهم لها».

هذه النظرية التي إستند إليها الملوك كانت دافعاً من دوافع التطوير، حيث ظهرت البوادر في فرنسا نفسها خلال العام 1484 عندما أطلق «شارل بوت» تصريحه الشهير في جلسة إجتماع الطبقات الثلاث - الأرستقراطية - الإكليروس - البرجوازية - وقال: «أن الشعب وحده هو الذي يمنح السلطة وله الحق بإستعادتها إذا لم يكن الملوك أهلاً لها».

وخلافاً لنظرية الحق الإلهي نشأت النظريات العقدية، التي جاءت هي الأخرى نتيجة الحرب الدينية في فرنسا والتي تمخضت عن نتيجة إيجابية متطورة، هي حق الشعب بالثورة وبالتالي بوجوب قتل الملك الطاغية. ونتيجة لهذه المناداة الأخيرة وصل الشعب إلى درجة الإيمان بمبدأ إعتبر الأساس والأصل في تطور مفاهيم السلطة الغربية الحديثة، مؤداه أن الشعب هو السيد وبأنه هو صاحب السلطة الأول، وبأن الملك إنما يحكم بتفويض من الشعب الذي له الحق بإستعادة سلطانه... وقد بلور هذه النظرية «جان جاك روسو» بعد أن كان قد أوجد لها فلاسفة القرن الثامن عشر التربة الخصبة؛ وأمثال الفلاسفة الكثير الذين هياؤا بكتاباتهم هذه التربة «مونتسكيو - فولتير - هوبز ولوك» وغيرهم... ولقد توصل «روسو» في كتابه «العقد الإجتماعي» إلى نتائج متقدمة هامة حيث كرس فيه السيادة للشعب بأسره ودون تفريق، وأن السيادة الشعبية يستحيل التفرغ عنها أو التنازل لأن في ذلك زوال لها. وأن الحكام ليسوا إلا منفذين لإرادة الشعب الذي له الحق بإقالتهم في كل لحظة.

وبما أننا لسنا بصدد السياق التاريخي لتطور مفهوم السلطة من جهة وللسيادة الشعبية من جهة أخرى؛ يكفي أن نقول أن هذا التطور لمفهوم السيادة

وبأنها محصورة بالشعب، أوصلنا إلى فكرة الدستور التي نشأت عرفاً ثم أضحي الدستور كتابياً ثم أصبحت الكتابة شرطاً لتنظيم العلاقات بين الدولة والشعب أو بين مؤسسات الدولة نفسها.

لقد إترف دارسو القوانين الدستورية بأن المشكلة الكبرى في حياة الدول، إنما هي في نزاعها المتواصل مع شعبها، كما إترفوا بأن هناك مشادة مستمرة وقائمة بين الدولة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى وحددوا ذلك بأنه صراع بين حاكم ومحكوم، فالإنسان التواق لحريته ولضمان حقوقه يصطدم في كل مرة يحاول فيها ممارسة هذه الحقوق بنوع من أنواع التحديدات التي تضغط حركته وحريته وهي عبارة عن القوانين التي وضعت من قبل السلطة الحاكمة... إلى جانب هذا النزاع، هناك نزاع آخر دائم ومحاولات جاهدة ومستمرة لتغيير الحاكم ولحللول آخرين محله، أي صراع على السلطة نفسها، من هنا كان لا بد لدارسي الدساتير، رداً وتحديداً للصراعات القائمة من إتخاذ موقف فيما يتعلق بالدساتير نفسها لكي لا تكون هي الأخرى ووجودها بالذات موضوع صراع؛ فاعترف عدد غير قليل منهم بأن الدساتير ليست صكوكاً جامدة لا تخضع للتبديل، بل إنها قواعد تسير التطور الإجتماعي والتطور السياسي.

لقد حدد علماء القانون الدستوري، كما عرضنا، بأن الدولة: «ما هي إلا آلة حاكمة يتناول حكمها الشعب الخاضع لسلطانها»... ويظهر جلياً من هذا التحديد مفهوم الدولة المتميز وليس المعبر عن الشعب، هذا الشعب الذي يجب أن يكون خاضعاً لسلطة هذه الدولة، حسب التحديد؛ ولأن المشكلة بنظر علماء القانون الدستوري، هي وضع حدود لممارسة الدولة لسلطانها كي لا تتعسف؛ فإنطلاقاً من التحديد الذي ذكرنا ومن المفهوم الذي عرضنا، برروا وجود القانون الدستوري وحدوده بأنه: «القواعد المنظمة والمقيدة للحكم كي لا ينقلب إلى طغيان». وهكذا خلصوا للقول، أنه لا بد لكل مجتمع سياسي من دستور، تماماً كما يتوجب لكل مجتمع من قوانين يخضع الأفراد إليها؛ لأن الدستور هو القانون الأساسي الذي ينظم حياة المجتمع السياسية.

إن كانت قد شكلت الفلسفة والأفكار التي سادت القرن الثامن عشر، والتي طالبت بالحرية الفردية، منطلقاً للمطالبة بالحد من سلطة الدولة،

فانتشرت الفكرة الدستورية المطالبة بضمان تمتع الشعب بحريته من خلال وضع دستور يقيد أعمال السلطة ويضبط ممارساتها؛ فإن القرن التاسع عشر قد شهد ثمرة هذه الأفكار عندما وضعت كافة المجتمعات السياسية دساتير مكتوبة لها، سواء ذلك في أوروبا أو أميركا... وجاء القرن العشرين، فكان بحق قرن الدساتير المكتوبة التي عمت جميع دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى. ولقد إتفق علماء القانون الدستوري على تعريف الدستور: «بأنه القانون الأساسي للدولة والذي يشتمل على المبادئ الأساسية والأحكام العامة التي تتألف منها السلطات والهيئات في الدولة والذي ينظم العلاقة بين هذه السلطات والهيئات وهو بالتالي يرسم الحدود لكل هيئة أو سلطة».

ولنعد للديمقراطية وتطور مفهومها، لأنها مدار بحثنا ولأن ما عرضنا له هو من ضروريات فهم الموضوع الأساسي خاصة وأن دارسي القانون الدستوري قد أضحوا بحكم هذا التطور الذي ألمحنا إليه، يعتبرون أن الديمقراطية بحد ذاتها لا يمكن أن تعني فقط حكم الشعب بواسطة الشعب، لكنها تنطوي في نتائجها على تبديل في النظام الاجتماعي وذلك كنتيجة لازمة لترسيخ المساواة، وإنه خلافاً لما كان قد قرره غالبية المفكرون، بأن الديمقراطية هي فقط مذهب سياسي وليست بمذهب اجتماعي أو اقتصادي؛ وعبروا عنها بأنها مسألة: «عقل وقلب» وليست مسألة «خبز وزبد»... من هنا لم تعد مفاهيم المساواة مقتصرة على ممارسة الحقوق السياسية لكل أفراد الشعب بل تعدتها إلى إيجاد تنظيم لنواح اجتماعية وإقتصادية كذلك..

لكن التطبيقات الدستورية المعاصرة، لم تكن مرآة لهذه الأفكار، التي أدت من جهة عملية إلى إشراك بعض الشعب وليس كل الشعب في أعمال السلطة وبشكل شكلي تماماً، وخلافاً لما توصلوا إليه أوضحت المساواة عبارة عن مساواة في حقوق «سياسية» لم تتعد بأي حال حق التصويت، في عمليات إنتخابية مقررّة كل أربعة أو خمسة أعوام؛ وكأنما موجب هذا التصويت إمتصاص تراكم نقمة السنوات السابقة، وتأميل الشعب بمستقبل أفضل وتكرار اللعبة.

ولننصف التطبيقات القائمة اليوم لمفاهيم الديمقراطية، لا بد لنا من عرض أسسها، مبتدئين بالأعم عالمياً منها، وهو ما عرف بنظرية النيابة «التمثيل» ثم لنقارن هذه النظريات التي إتخذت منها أدوات الحكم المعاصرة أسلوباً، لنرى مقدار إنطباقها مع المفاهيم الفعلية للديمقراطية.

الديمقراطية
ونظرية التمثيل
- النيابة -

الديمقراطية ونظرية التمثيل

- النيابة -

يعبر اليوم عن الحكم النيابي، بالديمقراطية التمثيلية، وينظر المفكرين الغربيين يعتبر الحكم النيابي واحداً من أعمدة الديمقراطية في البلاد الغربية، وجزءاً لا يتجزأ من حضارة هذه البلاد، وأنه وليد الحركات الدستورية التي أفرزتها الثورتين الأميركية والفرنسية.

ولقد أصبح الحكم النيابي اليوم، النوع الشائع في العالم المعاصر، ويتميز هذا النظام بالإقرار للمواطنين بحق انتخاب ممثلين عنهم للمدة التي يكون الدستور قد حددها، وذلك لكي تنبثق عن مجموعة الممثلين المنتخبين، الهيئات التي ينبغي لها أن تتولى زمام الحكم في الدولة.

وفي الديمقراطية التمثيلية عموماً، لا يعود حق ممارسة السيادة القومية إلى فرد واحد وإنما إلى هيئات مختلفة وذلك للحوول دون تمرکز السلطات بيد شخص واحد قد يهدد الحرية السياسية بالتقييد أو الزوال «على حد تعبير واضعي هذه النظرية أو الآخذين بها»، وهو المبدأ المعروف بفصل السلطات.

والواقع أن الهيئة الأساسية في النظام التمثيلي، إنما هي مجلس منتخب من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب، بموجب القوانين التي تنظم العمليات الانتخابية، ويسمى هذا المجلس بالبرلمان.

أما ما يهمننا نحن في هذا البحث، هو أن أصحاب هذا النموذج يعتبرونه توفيقاً بين الحكم التمثيلي وبين المبدأ الديمقراطي، فما هي طبيعة الحكم التمثيلي

(البرلمان) القانونية والعملية؟...

رداً على التساؤل هذا نرى: أنه بموجب نظرية السيادة الشعبية التي عرضنا لها، يؤلف الشعب شخصاً معنوياً له إرادة يعبر عنها، وإن الشعب لا يمكنه عملياً التعبير مباشرة عن إرادته كما تقضي به القاعدة الديمقراطية، مما يضطره لتعيين ممثلين أو نواب عنه يقومون مقامه. هذا، بإختصار موجز للنظرية. وقبل أن نعرض أو نناقش هذه النظرية، في مدى صحة الأساس الذي إعتبرته من المسلمات؛ بأن الشعب لا يمكنه التعبير مباشرة عن إرادته؟... دعونا نبحث في سؤال يتبادر إلى الأذهان بشكل تلقائي، هو نوعية العلاقة التي ستعقد بين الشعب الناخب وبين نوابه أساساً؟.

حسب المبدأ المتبع في النظرية التمثيلية؛ هو أن كل نائب لا يمثل ناخبيه فقط وإنما يمثل الشعب بأسره، وفي الوقت الذي لا نرى فيه فائدة للدخول في سرد تاريخي للتطور الذي أوصل نظرية التمثيل إلى هذا المبدأ، يهمننا أن نؤكد أنه مبدأ أساسي حسب مفاهيم هذه النظرية... لأن عنه ينجم نتيجة حتمية رافقت التطور التاريخي، هي عدم وجود وكالة الزامية بين النائب والناخب؛ وهذا يثير تساؤلاً جديداً ولو بمفهوم المخالفة؛ من أنه إذا كان النائب يقوم بتمثيل الشعب، وكان هذا الشعب منحصراً عملياً بمجموعة الناخبين، فلماذا لا يكون النائب مرتبطاً بوكالة عن هذا الجسم الناخب وبما يفرضه عليه من المطالب والشروط؟

ولا يتنافى هذا التساؤل أساساً مع نظرية النيابة التي تحدد «واجبات النواب السياسية»؛ بأن عليهم أن يبقوا متجاوبين مع الشعب الناخب وممثلين لأرادته، بل إن ما تذهب إليه النظرية لهذه الجهة يدعم التساؤل الأول، لكنه كذلك يطرح سؤالاً ملحاحاً حول معنى «الواجبات» التي ذكرتها النظرية.. لأن الواجبات كما هو معروف ليست إلا إلزاماً أدبياً أو خلقياً ولا قيمة قانونية ملزمة لها... كذلك نجد أنفسنا مضطرين لطرح سؤال جديد كذلك.. هو، ما السبيل الذي سيسلكه النواب لمعرفة الإرادة العامة؟ وهل بالإمكان القول أن إرادة النواب وأعمالهم إنما هي انعكاس لما يريده الشعب من الأعمال؟

ونحن إذ نحاول من خلال هذه التساؤلات إيجاد أسس نقاش نظرية التمثيل بشكل موضوعي، حري بنا أن نذهب إلى أبعد مما ذهبنا إليه في تساؤلاتنا، وأن

نستدرك بسؤال هو من بديهيات مناقشة هذه النظرية فنقول :

هل حقيقة أن الشعب الذي إنتخب نوابه يبقى سيداً فعلاً، كما تقول الديمقراطية، بعد أن تكون قد تمت عملية الانتخاب وأصبح النواب عند نهاية العمليات الانتخابية قابضين وحدهم على زمام السلطة وأداة الحكم. إن نظرية التمثيل أو النيابة، لم تمر منذ نشوئها دون نقد، ولقد إنبرى أنصارها للدفاع عنها بشتى الوسائل وخاصة بعد أن لمسوا هم بالذات ضعفها، فلم يتوان المفكرون عن الإستعانة بنظريات أخرى رديفة لمحاولين تبريرها. رجال الثورة الفرنسية أنفسهم، واجهتهم الأسئلة التي طرحنا، كما واجهتهم مقولة السيادة الشعبية وإتخذوا منها موقفاً، لكنهم لم يفرقوا بين السيادة من جهة والإرادة العامة من جهة أخرى، فقررروا أنه يستحيل التنازل عن السيادة.

و«جان جاك روسو» كذلك أورد ما ترجمته :

«لا يمكن للسيادة أن تكون ممثلة، لذات السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل إذ أن السيادة، إنما هي حقيقة، الإرادة العامة التي لا يمكن تمثيلها، فهي ذاتها أو هي شيء آخر، ولا يوجد حل متوسط بينهما، فالنواب لا يمثلون إذن ولا يمكن أن يمثلوا إرادة العامة».

إن الإرادة، من الناحيتين الفلسفية والواقعية، ترتبط بشخص واقعي معين، لديه الإمكانيات لأن يريد، ولا يمكن لأي شخص آخر أن يريد عنه، من هنا فإن الإرادة لا تكون موضوع إنتداب أو وكالة... فكيف يكون للنواب صفة الممثلين عن الشعب وحق التعبير عن إرادته طالما أن الإرادة لا تفصل عمن يريد، وإرادة النواب في هذه الحالة هي إرادتهم هم ولا يمكن أن تكون إرادة الشعب.

عندما ثبت أن نظرية التمثيل تستند إلى أساس قانوني فاسد، حاول المفكرون أنصار هذه النظرية، أن يكملوها وأن يرروها وأن يجدوا حلاً للمأزقها فأبتكروا نظرية العضو⁽¹⁾، وقد قامت هذه النظرية مستندة كذلك إلى إعتبار

(1) نظرية العضو: نظرية ألمانية المنشأ إعتنقها الألمان بصورة عامة ونشرها العلامة (جيركه).

الشعب شخصية معنوية، فبينما كانت نظرية التمثيل تقول بوجود فريقين فيها هما: الممثل (بكسر الثاء) والممثل (بفتح الثاء) وأن لكل منهما دون شك إرادة منفصلة ومستقلة عن إرادة الآخر، رغم أن الممثل (بالكسر) يمارس إرادة تعتبر بالتصور، إرادة من يمثل... أما في نظرية العضو، فقد قال (جيركه) مثنياً على نظرية التمثيل؛ أنه ليس للفريقين الواردين في نظرية التمثيل من وجود، لأن العضو لا يؤلف شخصاً وليست له إرادة خاصة به.. وإن العضو هو آلة للتعبير عن إرادة الشخص الذي تنبثق عنه، وبحسب هذه النظرية لا يوجد إلا شخص معنوي واحد، هو الأمة، أي الشعب والذي سيعبر عن إرادته بواسطة هؤلاء الأعضاء (الممثلين) من مجالس أو جماعات أو أفراد.

لكن هذه النظرية، كان لابد لها من أن تجرنا إلى نتيجة حتمية، وهي أن إرادة الشعب أو الأمة لا تنفصل عمن يعبرون عنها، والحكومة إذن هي العضو اللازم للتعبير عن الإرادة، وهذا يستتبع نتيجة حتمية أخرى، هي أن الدولة أضحت بحسب هذه النظرية ضرورية الوجود تماماً كالعضو في الجسم، وذلك لإجراء ما تقتضيه حياة الشعب العامة.

هذه النظرية التي قدمناها، تعرضت لانتقادات شديدة حتى من أنصار نظرية التمثيل، كذلك فإننا نرى أن هناك اعتراضات كثيرة توصل للقول أن أقل نتائج هذه النظرية هو أنها تتعارض مع المفاهيم الديمقراطية... إن نظرية العضو تستند إلى تصور قانوني، عندما تعتبر الشعب شخصية معنوية (وقد تكلّمنا فيما سبق عن الشعب الواقعي والشعب كشخص اعتباري) وأن الشخصية المعنوية حسب النظرية شبيهة بشخص الإنسان وبالتحديد بجسم الشخص الإنساني، لها من الأعضاء (الهيئات) ما للشخص الفعلي من أعضاء في البدن.

كذلك فإن النتيجة الفعلية لنظرية العضو، أنها مقيدة للحرية عندما تجعل من إرادة الشعب نفس إرادة الهيئات الحاكمة، وهذا الأمر يجعل ما يريده الحكام هو بالضرورة ما يريده الشعب، وهذا ما يؤدي بدوره للديكتاتورية الحقّة، بل ويبرر تعمسف الحكام وديكتاتوريتهم... لأنه لا يعود بإستطاعة الشعب المطالبة بأي حق من الحقوق إلا ما ترضى الدولة أن تقر به له، وفي هذا تناقض مع المبدأ الديمقراطي، وهكذا تضع هذه النظرية الشعب في ظل تهديد مستمر بسلب حرياته، إذا تمتع أصلاً بأي حرية.

بناء لهذه النتائج، عاد أصحاب نظرية التمثيل ومفكروها عندما أعياهم المخرج القانوني والواقعي، فقالوا أن الأمر ليس بحاجة لنظريات وإبتكارات وإدعوا أن المبدأ الديمقراطي لا يمكن أن يجد تطبيقاً بكامل معانيه وأشكاله، وأنه يستحيل عملياً إشراك جميع أفراد الشعب في الأعمال العامة، وأعترفوا أن الانتخاب إنما هو وسيلة فنية وعلمية تمكن الرأي العام من المساهمة في توجيه الدولة، وأعتبروا ذلك كافياً لإرضاء الروح الديمقراطية على قدر المستطاع... وبإعترافهم أن النظرية لا تتوافق مع المبدأ الديمقراطي ولا تعبر عنه إنما هي (إرضاء لروح الديمقراطية على قدر المستطاع) أوجدوا بدور ومبررات الثورة على الحكم النيابي لأنه لا يمثل طموحات الجماهير بديمقراطية حقة، يكون فيها الشعب فعلاً سيد نفسه وسيد مصيره، لأن وضعه على حد تعبيرهم لا يتعدى دور المساهم في إدارة دفة الحكم، مما يدعو بالتالي للإستفسار عن هم شركاء الشعب في المساهمة هذه، وما هو دور الشعب بالتالي؟ وأين هي الإرادة الشعبية؟...

كل هذا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة واحدة ولا شك، هي أن النظام التمثيلي (النيابي) ليس بالنظام الديمقراطي الذي يتجاوب مع تطلعات المواطن الإنسان ويعبر عن طموحاته ويلبي حاجاته ويتجاوب مع تطلعاته.

الانتخابات والبرلمانات

الانتخاب والبرلمانات

إذا قلنا نظرية تمثيلية، فإنما نعني إنتخاب الشعب لنواب عنه وبالتالي الوصول إلى مجلس منتخب، هو الهيئة التشريعية في ظل نظام تمثيلي، وهذه الهيئة هي الرقيب على سياسة الحكومة (السلطة التنفيذية) أو السلطة الإجرائية، لأنه قلما إختص مجلس تمثيلي فقط بقضايا التشريع، وسواء عبرنا عن المجلس المنتخب بكلمة برلمان أو مجلس أمة أو مجلس شعب إلى ما هنالك من التسميات؛ وإذا كانت القاعدة بالنسبة لنظرية الديمقراطية التمثيلية أن المجلس المنتخب إنما يمثل الأمة، فهل إن هذا ينطبق على الواقع الفعلي؟ وقبل أن نتساءل عن البرلمان، كيف يجري التمثيل فيه، وماذا يمثل؟ وعن النائب ما دوره؟ وقد ألفت على عاتقه مهمة تمثيل الشعب، الأمة كل الأمة. لابد لنا من الكلام على الحملات الإنتخابية وبالتالي القوانين الإنتخابية وعلى الأساليب والحملات الدعائية، لأن كل ذلك يشكل مقدمة لوصول النائب إلى البرلمان.

اتفق الكاتب (ديجي) مع الكاتب (بارتلمي) على أن نسبة عدد الناخبين إلى عدد السكان في أي بلد من البلاد، هي نسبة ضئيلة، وقد أعطى (ديجي) مثلاً على ذلك فقال :

«إن نسبة المنتخبين في فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية لم تتعد تسعاً وعشرين بالمئة من عدد السكان».

وقد ورد ذلك في كتابه «مطول القانون الدستوري - الجزء الأول ص 662». فالقول إذن أن البرلمان يمثل أغلبية الشعب، إنما هو قول لا يعبر عن الحقيقة، فالواقع أن البرلمان بكامل أعضائه لا يمثل فعلاً سوى أقلية الناخبين، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأصوات التي نالها المرشحون الفاشلون من جهة وكذلك عدد الناخبين الذين لم يدلوا بأصواتهم..

فإذا كان البرلمان بمحد ذاته وبمجموع أعضائه لا يمثل أكثرية الناخبين المقيدين، إذن ماذا تمثل الأغلبية البرلمانية فعلاً؟ أياً كانت هذه الأغلبية... كذلك ماذا تمثل من مجموع الناخبين، الأغلبية التي تصوت على قانون إذا كانت لم تتعد أغلبية الحاضرين في جلسة برلمانية عادية انعقدت عند إكمال النصاب أي بمجموع يعادل نصف عدد النواب زائد واحد.

ثم إن الأغلبية البرلمانية التي تكون في الواقع كما قدمنا لا تمثل سوى أقلية من أفراد الشعب، وحتى ممن لهم حق الانتخاب، هذه الأغلبية، تكون بدورها خاضعة لسيطرة عدد ضئيل من زعماء حزب الأغلبية، ونرى ذلك في الواقع في دولة تعتبر من أعرق الدول الغربية في الديمقراطية البرلمانية كبريطانيا مثلاً، إذ أن الأغلبية في مجلس العموم، خاضعة فعلاً لقيادة الحزب الذي تنتمي إليه سواء كان حزب العمال أو حزب المحافظين.

إذا كانت هذه هي حالة البرلمان وما يمثل، فهل إن النواب، رغم أنهم لا يمثلون كما رأينا إلا أقلية ضئيلة فعلاً، يعملون مخلصين لمصالح الشعب؟.

بهذا الصدد نذكر خطاباً قيماً لرئيس الوزراء البريطاني السير ونستون تشرشل، أذيع بتاريخ 26 آب (أغسطس) 1947، وأتهم فيه حكومة العمال بأنها وراء فساد الإدارة... وقد ورد في الخطاب ما ترجمته حرفياً: «إنكم تضعون مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب البريطاني».

ونحن إذ نستشهد بالسيد «تشرشل» فإنما لأن الدساتير تتجه لإعتبار «الديمقراطية البرلمانية» البريطانية مثلاً يحتذى.

وحتى لا يكون إستشهادنا بالسيد تشرشل وليد حادث عابر، فإننا نذكر بالخطاب الذي ألقاه السيد (اتلي) رئيس وزراء بريطانيا سنة 1948 في إحتفال

حزب العمال في بليموت، إذ ورد في خطابه عن الحزب الشيوعي البريطاني :
«إن نواب هذا الحزب أكثر إهتماماً بمصالح روسيا منهم بمصالح إنجلترا». وفي
هذا إتهام بتغليب الصالح الأجنبي على الصالح القومي.

إذا عدنا للكلام على التمثيل، وعن الأقلية الضئيلة التي تتمثل بالبرلمان
وبالتالي عن أكثرية الشعب التي لايجري تمثيلها. فلنأخذ بذلك نكون قد نظرنا إلى
النائب وكأن غايته من إهتمامه بالوصول إلى البرلمان، إنما هي القيام بمهمة قومية
أو بواجب أساسي تجاه الشعب، وكأنما دافعه للوصول إلى البرلمان شعوره بهذا
الواجب مما يحذوه للتضحية ولتسخير إمكاناته لتحقيق غايته، ونحن إذ نسعى
لدراسة موضوعية محاولين ألا نتحامل على شخصية النواب أو الممثلين، لن
نعتمد رأينا نحن ولا واقعاً نعيشه ويعيشه معنا كل شعب حيث يطبق النظام
البرلماني، لأن ذلك قد يضعنا في موقف إتهام، لكننا سنسرد رأي الأستاذ
«بارتلي» الذي يقول:

«إنه يوجد بين أعضاء البرلمان الفرنسي من لا يصلحون للعمل في أية وظيفة
من الوظائف في أصغر المقاطعات»⁽¹⁾.

والواقع أن الأستاذ «غيز» هو الآخر قد إنتقد أعضاء البرلمان بالقول:
«أليست طلاقة اللسان، واللباقة والجرأة والحداد هي الصفات الأساسية التي
تكفل النجاح، وإن الذكاء والمعرفة والخلق هي صفات تأتي في المقام الثاني»⁽²⁾.
ونحن لا نريد أن نجعل من شخصية النائب مداراً لبحثنا، ولا الحكم على
دوافعه بالترشيح قبل دراستها، لكننا ونحن نعيش الواقع المخبور والتجربة
الصحيحة منذ بداية تطبيق النظرية التمثيلية حتى يومنا هذا، فإن ذلك يقتضينا
الانطلاق من المثاليات البعيدة عن أرض الواقع، ولعله أجدر بنا أن نبحث في
أنظمة الانتخاب وقوانينها وذلك بإلقاء نظرة سريعة، سواء كان الأمر يتعلق
بانتخاب رئيس للجمهورية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية، أو
بانتخاب نائب في البرلمان... وهذا يقتضينا المرور بشكل أو بآخر على ما يحيط

(1) بارتلمي: «مشكلة الكفاءة في الديمقراطية - ص 52».

(2) غيز: «المبادئ العامة للقانون الإداري - ص 415».

بعملية الترشيح كذلك إلى البرلمان أو الرئاسة من عوامل ومؤثرات !.

إن الترشيح في ظل الأنظمة «الديمقراطية الغربية»، يشكل على عاتق المرشح ثقلًا ماديًا باهظًا، من تكاليف عادية للدعاية الانتخابية، أو تأمين الترشيح (المبالغ التي تودع من المرشح حسب قانون الانتخاب) مما يجعل هذا الأمر وكأنما المقصود به واحد من إثنين، إما صاحب رأس المال من جهة، أو الحزبي الذي يقوم حزبه بتبني ترشيحه من جهة أخرى.. والأول إذا استطاع أن يقوم بالتكاليف فعليه في نفس الوقت اللجوء إلى تنظيم متكامل لآلته الانتخابية وذلك قبل الانتخاب بفترة طويلة، وكأنما يراد بذلك أيضاً إمتناع غير الحزبيين عن الترشيح وحصر هذا الحق في هؤلاء الأخيرين لوجود الآلة الانتخابية مسبقاً لدى أي حزب، من هنا يصبح الحق في الترشيح لكل مواطن كما يقال، إنما هو حق صوري ليس إلا !.

أما العمليات الانتخابية، والإرتباطات التي تتم قبل الانتخابات خاصة، سواء مع المؤسسات الرأسمالية التي تبني الحملات الانتخابية الحزبية فلا تزال مدار نقد كبير حتى من المدافعين عن الأنظمة الديمقراطية الغربية وعن النظرية التمثيلية، وحسبنا أن نورد هنا ما ذكره الأستاذ «هارولد لاسكي» عن الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية إذ قال :

«إن الأمور المعروفة لنا جميعاً أن الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية الأميركية هي عبارة عن أربعة شهور من الفساد»⁽¹⁾.

فإذا كانت العمليات الانتخابية تكلف المرشح، كما قدمنا، مبالغ طائلة للوصول إلى البرلمان، أو الوصول إلى رئاسة الجمهورية، وذلك مما لا طاقة للشخص المنفرد به، وإذا كان التنظيم للآلة الانتخابية يقتضي الاستعانة بالخبراء الذين يديرون العمليات الانتخابية، فإن ذلك سيؤدي ولا شك إلى انحراف النائب أساساً عن مهمته والإنصراف إلى تأمين الصفقات المربحة خلال مدة وجوده في البرلمان لضمان فوزه في إنتخابات مقبلة، كذلك الإنصراف عن الخدمات العامة، لأداء خدمات خاصة لمن يدعونهم عادة (المفاتيح الانتخابية) وهم الأشخاص المؤثرون بحكم مركزهم أو نوعية عملهم أو

(1) هارولد لاسكي : «أزمة الديمقراطية - طبعة 1933».

علاقاتهم، على مجموعة من الناس... والمفاتيح الانتخابية أو الناس المؤثرون لا يضغطون باتجاه الوضع السياسي العام، إنما سيكون ضغطهم باتجاه تحقيق مكاسب شخصية لهم.

وكمثال حي لما تنطوي عليه الحياة السياسية في الولايات المتحدة من التأثيرات المالية وما سواها من أسباب الإغراء، فإننا نورد بعض ما أوردته مجلة «لوك» الأميركية المعروفة في عددها الصادر في شهر آب «أغسطس» سنة 1968، حول تكاليف الانتخابات الرئاسية إذ قالت ما ترجمته:

«يتصدر لائحة الإنفاق على الحملة الانتخابية الأميركية للانتخابات الرئاسية في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1968، حاكم ولاية الاباما السابق العنصري - جورج والاس - وقد انفق سبعة ملايين دولار. يليه السيناتور - يوجين مكارّي - حوالي أربعة ملايين دولار، والسيناتور الراحل - روبرت كندي - أكثر من ثلاثة ملايين دولار، والسيد - ريتشارد نيكسون - بين ثلاثة وخمسة ملايين، والسيد - هيوبرت همفري - نائب رئيس الولايات المتحدة بين مليون ومليون دولار. والرئيس جونسون - خمسمائة ألف دولار. وحاكم ولاية ميشيغان السيد - جورج رومني - الذي انسحب حوالي مليون دولار».

ثم تتساءل المجلة، كيف تنفق هذه المبالغ ولمن؟ وتقول:

«إن برامج البث التلفزيوني تكلف المرشحين مبالغ عالية جداً... ثم يجب حساب نفقات الرحلات المستمرة عبر الولايات للتعرف عن النفس؛ والأموال التي تصرف للأشخاص الذين يعملون في المكاتب الانتخابية، وأخيراً عمليات سبر أجواء الرأي العام...»⁽¹⁾.

فن أين تأتي هذه الأموال الطائلة إذا لم تكن مصادرها في الجماعات المالية المسيطرة على الحياة السياسية؟ وهذا ما حدا بقيام ما هو معروف اليوم بإسم الكتل الضاغطة، التي

(1) نقلاً عن جريدة «الجريدة» الصادرة في بيروت عدد 14 آب (أغسطس) 1968.

أصبحت قضية مستقلة بذاتها، وهذه الكتلة التي تتشكل من الرأسمالين التي تدعم المرشحين، وأهمها في أميركا ما يدعونه بـ «اللوبي»⁽¹⁾ وهو يعني الأخصائيين والوسطاء بالمدخلات السياسية لدى أعضاء المجالس التشريعية، وكذلك المتكلمين بإسم الجماعات المالية والصناعية القوية، ويتدخل اللوبي هذا مع الممثلين في البرلمان بغية حمل أعضائه، وذلك بعد الاتفاق معهم طبعاً على عمولات كبيرة وخفية، على مراعاة مصالح من يتدخل بإسمهم، سواء في سن القوانين أو إتخاذ المواقف السياسية داخل البرلمان لمصلحة هذه القوى.

كما ظهرت كذلك من بين هذه الكتلة الضاغطة أيضاً ما هو معروف بـ «اللوك رولينغ» حيث يقوم النواب أنفسهم بتشكيل تكتلات داخل البرلمان يساعد أفرادها بعضهم البعض في تمرير القوانين أو إتخاذ المواقف السياسية المتبادلة التي تطلبها الكتلة الضاغطة التي تشكل خلفية للنائب⁽²⁾.

ولقد إعترف الأستاذ «لورنس لويل» (وهو أحد المدافعين عن النظام التمثيلي) وخاصة عن النظام الرئاسي الأميركي؛ إعترف بهذا الفساد في النظام إذ قال:

«إن المال ضروري حتى لسداد نفقات حملة إنتخابية مشروعة، ولذلك فإن خير وسيلة لاكتساب صداقة أعضاء البرلمان، هي المساهمة في النفقات التي تتحملها خزانة الحزب لأجل القيام بالدعاية الإنتخابية، وبما أن الهدف من تلك المساهمة في النفقات إنما هو إحراز الشكر وعرفان الجميل لا إنتصار الحزب، لذلك كنا نجد هذه الشركات تعتمد أحياناً إلى المساهمة في نفقات الأحزاب المختلفة المتنافسة، وبما أن زعماء هذه الأحزاب إنما يهدفون إلى تولي الحكم أكثر مما يهدفون إلى تنفيذ سياسة معينة، لذلك لا نجد ثمة ما يمنع زعماء الأحزاب المختلفة المتنافسة من إتفاقهم على خدمة شخصية أو هيئة أو شركة أو كتلة معينة ساعدت مالياً تلك الأحزاب»⁽³⁾.

(1) الدكتور إدمون رباط - الوسيط في القانون الدستوري - ج 1 - ص 540.

(2) لدراسة اللاخلفية المستشرية في النظام الأميركي - مقالات ج. غراهام - التي نشرت في نيويورك سنة 1953 بعنوان «الخلفية في السياسة الأميركية».

(3) لورانس لويل - أزمة الأنظمة ص 138.

كذلك يقول الأساذ (غيز):

«في فرنسا مثلاً نجد من الأمور المعروفة، مبلغ النفوذ الذي يزاوله المحامون السياسيون على القضاة، وفي بعض الديمقراطيات الحديثة نجد أن مقعد البرلمان هو السلم الذي يوصل إلى أكبر مناصب الدولة وأرقاها أدبياً ومادياً، ثم إن نفوذ النواب على الإدارة يسمح لهم بالوصول إلى مقاعد في مجالس إدارة الشركات الكبيرة الصناعية والمالية، وفقدان مقعد النيابة يفقد السياسي كل وسائل النفوذ وبالتالي مصادر الكسب الشخصي، لذلك فإن كل إهتمام النائب سيتوجه إلى إعادة إنتخابه، أما الصالح العام فليس له لديه سوى وزن خفيف»⁽²⁾.

وليست الأعباء المالية وحدها هي التي تدفع بالنائب في البرلمان للانحراف... لكن النصوص الدستورية نفسها، والتي تجعل حل البرلمان بيد السلطة التنفيذية تشكل بحذاتها أداة ضغط على البرلمان فيما لو حاول إجراء رقابة برلمانية صحيحة على سياسة وأعمال الحكومة، ولما كان هدف النائب كما قدمنا هو الوصول إلى المقعد النيابي للغايات التي شرحنا والتي عرض لها أكثر الكتاب بمن فيهم المدافعون عن النظرية التمثيلية أنفسهم؛ إذن من الطبيعي أن يستعيز النائب عن ممارسة حقه بالرقابة بتحقيق المكاسب الشخصية وقد قال الكاتب (بارتلمي) بهذا الصدد ما ترجمته:

«إن أعضاء البرلمان يعملون كأفراد في التأثير على أعمال الحكومة لقضاء بعض المصالح الخاصة، جاعلين أصواتهم في البرلمان ثمناً لما يكونون قد أحرزوه من هذه الحكومة من ضروب المنافع، إن هذا السلوك، سلوك معيب ومع ذلك فهو أمر شائع»⁽³⁾.

هكذا إذن تصبح رقابة البرلمان، رقابة صورية، باتت مطوية في باطن الدساتير لا طائل تحتها في ظل الديمقراطية الغربية، كذلك تصبح موضوعة فصل السلطات نظرية مجردة من أية مضامين، تنتظر إليها الحكومة بنوع من

(2) غيز - المبادئ العامة للقانون الإداري - ص 406.

(3) بارتلمي - مشكلة الكفاءة في الديمقراطية - ص 713.

التهمكية ولا تأخذها بالحسبان بشكل جدي، وتضحي كلمات النواب في البرلمان خطباً للاستهلاك.

هكذا أيضاً يتبين أن الديمقراطية لا يبقى منها إلا التسمية، في ظل الأنظمة البرلمانية، وكأنما هي فعلاً رخامة على مقبرة الديمقراطية الحقة، وتصبح كذلك مصالح الشعوب هي الضحية فقط، ويصبح الشعب سلعة في سوق السياسة اللعوية بيد النائب الذي لم يخرج عن كونه هو بالذات اللعوية تتحكم بها مصالح التكتلات الحزبية أو الرأسمالية والتي لا هم لها إلا جني الأرباح وإمتصاص دماء الشعوب، أو يصبح النائب في أفضل الحالات رهن مصالحه الشخصية الفردية، أو مصالح بعض المنتفعين الذين يضمنون عودته للبرلمان من جديد.

كذلك علينا ألا ننسى، قوة الإدارة نفسها التي تجري الانتخابات والتي تأخذ لها منها حصة الأسد، لأنها تستعين بالمؤسسات التي إن وجدت فإنما «حسب النظرية التمثيلية» لخدمة الشعب فتستخدمها الإدارة للضغط على الشعب في سبيل مصالح الحكام.

إنه لمن السخرية بمكان، أن نجد بعد ما رأيناه أصواتاً ترتفع لتدافع عن الأنظمة التمثيلية وتعبر عنها بالديمقراطية الحقة، ثم تحاول أن تنحى باللائمة على الشعب في محاولة لتبرير النقائص التي عرضنا لها، فلا يكفي أن يكون الشعب هو الضحية التي تثن تحت نير الحكام، بل تحمله مسؤولية إنحراف هؤلاء، ويردون أسباب مساءلة الشعب، للجهل ولقلة صلاحية الناخبين لأداء مهمتهم⁽¹⁾، حتى في أرق الدول على حد تعبيرهم.

لكن الأستاذ «هارولد لاسكي»، وهو الذي كان يعد بمثابة الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني، كما كان أستاذاً للعلوم السياسية والإقتصادية في لندن، يفضح ما ذهب إليه المفكرون الغريون وكذلك بعض أصوات النشاز المقلدة في الوطن العربي، هؤلاء الذين حملوا الشعب مسؤولية الجهل وبالتالي النتيجة التي توصل نوابا منحرفين الى البرلمان فقال ما ترجمته :

(1) الدكتور عبد الحميد متولي - أزمة الأنظمة الديمقراطية - ص 75-76.

«... كلما إرتفع مستوى التعليم للجماهير في ديمقراطية رأسمالية ، كلما كان من الصعب الإحتفاظ بتلك الفروق التقليدية القديمة بين الأغنياء والفقراء ، فإن الطبقة الفقيرة إذا أصبحت ذات ثقافة عالية فإنها لن تقنع وترضى بحالة الفقر الذي تعانيه ، فهي سوف تهاجم ذلك النظام الذي يبق على تلك الفروق دون مسوغ لها... فكل الأنظمة القائمة على أساس عدم المساواة إنما تستمد قوتها من جهل الجماهير ، ومن شأن هذه الأنظمة أن تكيف أساليب التعليم فيها بحيث لا تحدث إلا أقل ما يمكن من الضرر بتلك الأنظمة»⁽¹⁾.

وكأنما أراد الأستاذ لاسكي بهذا القول أن يبرهن لنا على أنه لا أمل في ظل الأنظمة الغربية مهما كانت وأيا تكن ، مادامت الرأسمالية هي المتحكمة ، من إيجاد منفذ أو متنفس للديمقراطية ، إذ أن إحدى ركائز المجتمعات الغربية هو إستمرارية اللامساواة ، والدفاع عن الجهل واستغلاله ، وهكذا يكون التمثيل فعلاً تدجيلاً ليس على المواطنين فقط ، لكنه تدجيل على الديمقراطية نفسها وتزييف لها.

(1) هارولد لاسكي - أزمة الديمقراطية - ص 67 إلى 72.

الحكومة والمعارضة
«في ظل النظام التمثيلي»

الحكومة والمعارضة «في ظل النظام التمثيلي»

إذا كانت الديمقراطية التمثيلية، تعني حسب مفهومها ولدى المدافعين عنها، بأنها إشراك الشعب في الأعمال العامة، من خلال الانتخاب. فلقد أدت هذه النظرية بالذات إلى ما يسمى بالتسامح في وجود المعارضة وحقوقها؛ حقوق حددتها اللوائح والقوانين؛ وهذا يفترض أساساً وجود أحزاب متعددة من جهة.... ووجود المعارضة والإعتراف بحقوقها يفترض من جهة أخرى تقبل كل حزب لحكم خصمه، والعمل من جهته ضمن المفاهيم المحددة في اللوائح للوصول إلى السلطة، وهذا يكرس «صراعاً سلمياً على السلطة» إذا لم يخرج عن الأطر والمفاهيم المحددة في اللوائح أو يتعداها. ثم إن تقبل الحزب لحكم خصمه؛ إنما يعني الرضوخ لمناهج الحزب الحاكم، هذه المناهج التي لا يمكن أن تكتسب صفة الديمومة أو الاستمرار، كائنة ما كانت، لأنها معرضة للتغيير بمجرد إزاحة الحزب الذي وضعها عن الحكم.. وهذا يفترض بقاء المشكلات العامة بعيدة فعلاً عن حل دائم لأن معالجتها خاضعة لنظريات متناقضة من خلال تناقض نظرة ومفاهيم هذه الأحزاب.

وإذا كانت النظرية التمثيلية قد أضفت من خلال المفهوم التقليدي للديمقراطية شرعية على المعارضة، من خلال التسليم بتعدد الأحزاب المتقابلة،

فما ذاك إلا تحت ستار أن المعارضة تؤكد الحرية السياسية، كما رأينا، لكن الأشكال السلطوية كما نلمس تجعل من المعارضة أمراً مشروعاً بل واجباً وضرورياً، وذلك لأنها لا ترى فيها قوة سلبية أو ثقلاً ميثاقياً يعرقل التحرك الحكومي، بل ترى فيها حسب أنصار هذا المذهب، منعاً للطاقة السياسية وأداة حيوية لحفظ النظام البرلماني القائم، من هنا نلاحظ أن أية وزارة في ظل نظام تمثيلي، تأخذ بعين الاعتبار ساعة إعداد بيانها الوزاري، مطالب الأحزاب المعارضة نفسها، ولا ينبع ذلك عن إيمانها بأحقية هذه المطالب أو ضرورة تحقيقها، بل إنها تنطلق من فكرة تقليل خطر المعارضة عليها وبالتالي إنتزاع أوراقها منها، أو تهدف الى إجتذاب بعض العناصر في البرلمان لتؤمن لها أكثرية، وبهذا يكون عملها هذا من قبيل التكتيك السياسي الذي يهدف إلى اكتساب بعض الأصوات في البرلمان من جهة، وإكتساب الرأي العام من جهة أخرى وتمييع أية حركة فعلية مطالبة عند وجودها وجديتها، هذا في حال وجود معارضة فعالة تشكل إمكانية تعريض الحكومة نفسها للسقوط أمام البرلمان وبالتالي حلول المعارضة محل الحكومة.

مالقول إذن في حالة وجود معارضة مشتتة لا أمل لها في تهديد الحكومة، حتى لو كانت حكومة قائمة على أكثرية برلمانية نسبية، في برلمان تعددت الأحزاب فيه وتفرقت، لكنها بمجموعها لو تحالفت لشكلت أكثرية فعلية، أليست الحكومة في هكذا حالات هي حكومة الأقلية التي شاء لها هذا التنافر الحزبي داخل البرلمان أن تصبح هي سيدة الموقف؟ أليست الأكثرية هنا، هي التي تبقى خارج الحكم فعلاً بالنظر للخلافات الجوهرية مثلاً والقائمة بين أحزابها، هذه الخلافات التي تمنع إمكانية تحالف هذه الأحزاب؟.

ثم ما هو مقدار رقابة المعارضة التي يعتبرها النظام البرلماني ضماناً له، في حال كون المعارضة ضعيفة لا تزعج الحاكمين؟ الا تصبح رقابة هذه المعارضة وهمية وصورية... كذلك كيف يمكن محاسبة حكومة ضعيفة داخل برلمان تكاثرت الأحزاب فيه وتعارضت بشكل جوهري بمنع هذه الأحزاب من إتخاذ مواقف متناسقة في مواجهة الحكومة، الا تكون الحكومة الضعيفة هذه واجبة الإستمرار بنظر هذه الأحزاب وحررة التصرف في آن معاً وغير خاضعة لرقابة

حقيقية «بحسب النظرية» من جهة ثالثة ، باعتبارها حلاً وسطاً لتضارب المفاهيم بين الأحزاب؟.

كذلك إذا كانت الحكومة، كما قدمنا تأخذ ببعض أو بكثير من اطروحات المعارضة ومطالبها في بيانها الوزاري، الا يكون وجود المعارضة وصراعها مع الحكومة لا يخرج عن كونه صراعاً بين طبقة الحاكمين أنفسهم، خلقه هؤلاء لإمتصاص نقمة المحكومين وتمييعها، وإلهاء المحكومين بصراع صوري دائر بين طبقة الحاكمين، مما يصرفهم عن المشكلة الأساسية التي قد تكون موضوع الصراع، وكذلك خلق نوع من أنواع التأميل لدى المحكومين بأنه قد تحل مشكلتهم من خلال هذا الصراع؟.

قد يتبادر للذهن سؤال هنا... عما هو الموقف في حال وجود أكثر من نوع واحد من المعارضة، كما هو سائد ومعروف الآن في أكثر الدول الأوروبية الغربية؛ منها ما هو معارضة كلاسيكية على غرار ما عرضنا له، معارضة تدور داخل إطار النظام السياسي القائم، أي معارضة إصلاحية، وكذلك وجود معارضة أخرى في نفس الوقت تهدف إلى تغيير النظام وأسس المجتمع!

ليس هناك من مجال للمناقشة، انه في حال إصطدام الحكومة بمعارضة ايدولوجية فقط تسعى وبشكل جذري إلى تغيير النظام القائم، من أن الصراع الذي يدور في هكذا حالات، أقرب إلى تنازع البقاء منه إلى الصراع التسامحي الذي عرضنا له؛ إذ أن معارضة كالتى نتكلم عنها، لن يكون همها إسراع صوتها للحكومة أو البقاء ضمن إطار المطالبة بإصلاحات، لأن هدفها الأساسي ومنهجها هو تغيير النظام السياسي والاجتماعي بشكل جذري، ولقد تشكلت وتكونت على أساس طرح هذا التغيير الذي سيستتبع بالضرورة وجود أكثرية ساحقة في صفوفها من بين المتطلعين إلى هذا التغيير، لأن ما هو قائم بمفهومهم قد أهدر على الأقل حقوقهم إما الاجتماعية أو السياسية، ومن خلال حركة هؤلاء ستترسخ لديهم القناعات الكاملة بعدم جدوى ما هو قائم وبضرورة إسقاطه وتغييره كائنه ما كانت التضحيات، إضافة إلى أن الحركات والأحزاب الإيدولوجية هي كما رأينا سابقاً تخاطب العقل من جهة وتدغدغ العواطف وتجذب الأنظار لتتطلع إلى المستقبل المؤمل من جهة أخرى، أمام واقع متردي ومرير وبمواجهة الفئات الحاكمة التي تتمسك بالسلطة وتقبض عليها فعلاً

وتتحكم بمؤسساتها والتي ستستخدم هذه المؤسسات دون شك في معركتها من أجل بقائها واستمرارها؛ سيتخذ من الصراع هنا طابع القوة بدل المناقشة العادية، وفي المقابل ستعمل المعارضة بإتجاه تقويض وضرب المؤسسات القائمة لا بإعتبارها فقط جزءاً من النظام المستهدف، إنما بإعتبارها كذلك أداة من أدوات القمع والقوة بيد السلطة، هكذا ينتج عن هذا الوضع حالات عنف متبادية مما يخلق وضعاً ثورياً يساهم في تغذيته الصدمات العنيفة بين السلطة والمعارضة مما يخلق وعياً جماهيرياً يغذي صفوف المعارضة بكتل بشرية يضحى وجودها ضرورياً لإيجاد توازن بين مؤسسات السلطة وقوتها المنظمة وبين قوة المعارضة الناشئة... والحتمية الثانية للقمع الذي ستلجأ إليه السلطة وعمليات العنف بشكل عام يؤديان إلى ضياع أبسط أنواع الحريات التي قد تكون السلطة تكلمت بالتساهل بها، وهكذا لا تعدو الحكومة إلا أن تكون أداة قمع ولا يمكنها بالتالي التجاوب مع أبسط الأمور وتضيع الحرية في ميادين العنف لأنها لا يمكن أن تقوم معه بان واحد.

أما في حالة وجود معارضة تقليدية كلاسيكية تهدف إلى تغيير التوجيه السياسي دون المساس بالمبادئ الأساسية للنظام، في وقت تتواجد فيه كذلك معارضة إيديولوجية تهدف إلى تغيير التركيب السياسي والاجتماعي القائم؛ فما لا شك فيه أن الحكومة بمواجهة هذين الخصمين يصبح وضعها من الناحية النظرية ضعيفاً، لكن الواقع العملي قد أثبت أنه في الحالات التي تسود فيها هكذا أوضاع، يقوى مركز الحكومة لأن المعارضة التقليدية تهرب من التأكيد على مسئولية الوزارة حتى لا تساعد المعارضة الإيديولوجية، هكذا يصبح إشراف البرلمان في النظام التمثيلي معلقاً لا قوة له، لأن الحكومة في هكذا حالات تتفلت بفعل هذه الظروف من الرقابة، إذ أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان والذي يعتبر سند الديمقراطية في النظام البرلماني يصبح عاجزاً لأن من ييدهم إستخدامه، وهم المعارضة التقليدية، لا يخاطرون بذلك خوفاً من النتائج التي قد تكون لصالح المعارضة الإيديولوجية، فيضطرون للتساهل مع حكومة يعارضونها لكي لا تقوى معارضة قد تكون ثورية عليها، وهكذا نرى أن الحكم فعلاً يعود ليصبح حكم أقلية قليلة، وهكذا في ظل تسميات ديمقراطية لا نجد للديمقراطية أية رسوم فعلية.

مادمننا بصدد عرض وضع الحكومة في ظل النظام التمثيلي، لابد لنا من التطرق لواقعية ممارسة المهمة الحكومية...

هنا لابد لنا بادىء ذي بدء من العودة لتأكيد قضية مهمة، وهي أن المعارضة في ظل النظام التمثيلي، وأنا أعني بها المعارضة المنظمة المتجانسة، لا تلك الفوضوية أو المشتتة، تصبح وكأنها حكومة وهمية لأنها تعمل على الوصول إلى مقاعد الحكم لتحمل أعباءه، واستمرار عمل المعارضة على هذا النحو وإستغلال أخطاء الحكومة كذلك للتشهير بها والوصول من خلال هذه الأخطاء إلى الغايات التي تعد المعارضة لها نفسها، هذه الأمور بحد ذاتها تؤدي إلى عرقلة سير عمل الحكومة التي تجد نفسها مجبرة على أن تكرر وقها للدفاع عن إستمراريتها في الحكم، وهكذا تصبح ممارسة السلطة فعلاً تحتل حيزاً بسيطاً من إهتماماتها التي تنصرف بأكثريتها لمواجهة هذه المعارضة، وهذا ما يؤدي إلى أن تصبح برامج الوزارات غير مستقرة وكذلك سياستها، وإن كانت تعتبر سياسة الحكومة أو الوزارات رسمية فإنه ليست لها صفة الديمومة لكنها مؤقتة جداً، إذ أن المعارضين في حال وصولهم إلى الحكم سوف يسيرونه لتحقيق وجهات نظرهم هم، والتي قد تكون معاكسة تماماً لوجهة نظر الحكومة التي كانت قائمة قبلهم.

إذن الصراعات التي تواجه الحكومة في ظل الأنظمة التمثيلية، لا آخرها ولا حد، والحكام في ظل هكذا نظام لا يتمتعون بشرعية دائمة وولايتهم ليست نهائية ولا يدفعهم ذلك إلا لجعل النظام نظام مغنم، واهتماماتهم تنصرف إلى البقاء والإستمرار وكذلك لتحقيق المكاسب من فرصة حكمهم الذهبية؛ إنهم بالنتيجة أقلية حاكمة في مواجهة أكثرية محكومة، أقلية تريد أن تحافظ على مقاعدها وعلى مكتسباتها، فينحرفون بالمؤسسات ليجعلوا منها أسواراً تحول دون ذهابهم، ويسخرون السلطة التي بين أيديهم لهذه الغايات، وإن كنت أعالج وضع الحكومة فلأنها واجهة النظام ولا أعني إبتعاد المعارضة عن هذا الوضع لأنها كما حددنا بالحقيقة ليست إلا جهازاً من أجهزة النظام.تضمن إستمراره وهي جزء من هذه القلة الحاكمة.

هكذا تصبح الديمقراطية، ديمقراطية الحاكم، تصبح مجرد مقولات ومجرد

نظريات يلجأ إليها الحكام لنفس غاية الإستمرار وهكذا يصبح الشعب بحد ذاته إحتياطاً لدى السلطة الحاكمة ، إحتياط حماية ، تستحثه من خلال بعض المواقف أو بعض الاطروحات ، فيتحول إلى عامل من عوامل دعم استمرارية الحاكمين.

الديمقراطية
والإستفتاء الشعبي

الديمقراطية والإستفتاء الشعبي

إذا كانت نظرية النيابة أو التمثيل قد لاقت نقداً أخرج أنصارها حتى يضطروهم للتسليم بأن النظرية ما هي إلا مخرج لإستحالة تطبيق المبدأ الديمقراطي (على حد تعبيرهم).

وإذا كانت الخاصية الجوهرية للديمقراطية تفترض إشراك كل المواطنين في شؤون الدولة... وإذا كان منظرو السياسة قد سلموا بأن الديمقراطية الفعلية هي في تمكين جميع الأفراد من المساهمة مباشرة في تسيير أعمال الدولة بلا إستثناء.

فقد حاول بعض المفكرون تخفيف سلبية النظام التمثيلي بالجوء إلى مركز وسط في محاولة للتوفيق بين الديمقراطية الفعلية والمباشرة وبين ما دعوه (بالديمقراطية التمثيلية)، فأحتفظوا بخصائص نظرية النيابة وطريقة الانتخاب، لكنهم إلى جانب ذلك أشركوا الشعب بتقرير بعض الأحكام في حالات معينة وذلك بواسطة الإستفتاء الشعبي.

إن الإستفتاء هذا، يعني عرض موضوع معين على الناخبين المتمتعين بحق الانتخاب.

ولقد عرفت الإستفتاءات صوراً مختلفة، ويعود إختلافها هذا لإختلاف في الموضوع، إذ قد يتعلق الإستفتاء بقانون عادي أو بقانون دستوري... كما قد

يكون إجبارياً، أي إنه في هذه الحالة تكون السلطة مجبرة أن تعرض الموضوع على جمهور الناخبين (بحكم الدستور) وإلا فقد صفتة الشرعية إذا لم يقترن بموافقة عليه من خلال إستفتاء... كما قد يكون الإستفتاء إختيارياً، وذلك يعني أن الأمر متروك هنا لمشئنة الحكومة او الهيئة النيابية القائمة، وبالتحديد لعدد معين من أعضاء البرلمان.

أما الفرق بين الإستفتاء والانتخاب، هو أنه في حالة الانتخاب يختار الناخبون أشخاصاً من بين مرشحين لتمثيلهم، كما رأينا ذلك في نظرية النيابة، أما في حالة الإستفتاء فإن موضوعاً معيناً من المواضيع هو الذي يعرض على مجموعة الناخبين... وقد يكون الإستفتاء إستشارياً بحثاً بمعنى أن يؤخذ رأي مجموعة الناخبين بموضوع معين دون أن يكون لرأيهم أية قوة الزامية قانوناً، كما قد يكون ملزماً للحكومة أو البرلمان، كذلك قد يكون سابقاً للتشريع أو لاحقاً له.

إن الإستفتاء السابق للتشريع، يعني ألا يتذاكر البرلمان في مشروع القانون إلا بعد أن يكون الشعب قد أبدى رأيه فيه، وهذا النوع من الإستفتاء نظري بحث لا مثيل له في التاريخ، في حين أن الإستفتاء اللاحق للتشريع هو المطبق في كثير من الأحوال.

إن ما قدمناه، هو نظرة عامة وشاملة عن ماهية الإستفتاء، أما كيف يتم؟ وما هي محاذيره؟ فهذه أمور سنعود فيها إلى من دافعوا عنه ولما خلصوا إليه، وإنما إذ نناقش الموضوع من وجهة نظر المدافعين فلكي نلم بالموضوع من جميع مناحيه، وبشكل علمي وبمجرد، لأن أنصار أية نظرية من المفكرين كانوا يدركون مواطن الضعف فيها وينقدوها هم بالذات... ولكننا قبل المناقشة أو العرض لابد لنا من القول ولو تكراراً، تحديداً وبشكل عام، أن الإستفتاء يعني طرح قانون معين على مجموعة الناخبين لإبداء رأيها في هذا القانون سواء كان ذلك بالموافقة أو بالرفض، وتكون إجابة الناخبين هنا محصورة بـ «لا» أو بـ «نعم» دون المناقشة أو الإختيار، ثم تتوقف النتيجة على رأي الأكثرية المطلقة للمقرعين، وذلك في حال عدم وجود نص يحدد النسبة المطلوبة، وعادة لا نص هناك.

فالإستفتاء إذن؛ ليس مناقشة قانون أو تصحيحه أو تعديله ليتلاءم مع

المتطلبات الفعلية للشعب، ولا يمكن لرفضه أو للموافق عليه أن يبدي أية ملاحظات أو تتاح له فرصة إبداء الرأي حول بعض المسائل التي ترد في هذا القانون، والناخب ملزم إما بالموافقة الكاملة على ما جاء بالقانون أو بالرفض الكامل لجميع مندرجاته... وهنا تكمن خطورة الاستفتاء، وكذلك هنا تستغل السلطة الاستفتاءية نفسها لجر الشعب «جمهرة الناخبين» للموافقة على كثير من الأمور التي قد لا تتناسب معهم، وذلك تحت غطاء أمور أخرى تعتبر ضرورات ملحة للشعب، كأن يجري إستفتاء على مجموعة مواقف يتضمن بعضها أموراً كانت مدار مطالبة شعبية سابقاً بإعتبارها ضرورات، فيجري إدخال جزء منها في موضوع الإستفتاء الذي يتضمن أموراً أخرى غالباً ما تكون خطرة ولا يمكن تمريرها بسهولة، وبحكم هذه الضرورات سيجد الشعب نفسه ينظر إلى هذه الضرورات وإلى هذا القانون بإعتباره فرصة لتحقيق هذه الأمور التي طالما تمنّاها فيقع في الشرك المنصوب له وفي ما يريده النظام القائم والذي لم يورد هذه الضرورات إلا تغطية لمقاصده من القانون. وهكذا يصبح الاستفتاء إبتزازاً لمواقف وتحميلاً لمسئوليات.

والجدير بالذكر أن كافة الدساتير التي تأخذ بالإستفتاء تنص على عدم إجرائه في حالة إضفاء صفة الإستعجال على القانون⁽¹⁾، وبهذا يصبح القانون نافذاً دون عرضه على الشعب، وهذا يعني أن صفة الإستعجال قد علقت مفعول النص القاضي بالإستفتاء والآمر به.

وإذا كنا قد تكلمنا عن أنواع الإستفتاء وحددناها تبعاً لموضوعها، ففي القرن العشرين تعدى الإستفتاء النطاق الضيق الذي عرف من خلاله والذي كان مستعملاً فيه قبلاً، فأضحى في كثير من الدول عاماً يشمل جميع القوانين وعرف بأنه (إستفتاء شامل) وقد أخذت به كثير من الدول المحلية (الولايات) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعنى شمول الإستفتاء أنه أصبح لازماً في جميع مشروعات القوانين دون إستثناء، لكن هذا الشمول الذي ذكرنا، أفقد

(1) المقرر في الدساتير التي تأخذ بالإستفتاء: أنه يجوز للمجلس التشريعي عدم اتباع طريق الرفرنوم إذا إتخذ المجلس وفي أغلب الأحيان بأكثرية الثلثين قراراً يقضي بإسـم السلام أو الصحة العامة أو أمن الدولة، قراراً بالتصويت المستعجل عليه مما يجعل الرفرنوم عندئذ فاقـد الموضوع وغير نافـذ «الدكتور إدـمون رباط - الوسيط في القانون الدستوري - ص 544».

الإستفتاء مزايا أخرى عرف بها، إذ أفقده التزام الدولة بإجرائه بعد أن أعطى الدستور نتيجة الإستفتاء إلزاماً قانونياً، فلم تعد الدولة ملزمة أن تستطلع الرأي العام إنما أصبح إجراء الإستفتاء نفسه يتوقف على تقدم عدد معين من الناخبين بطلب إجرائه، وهذا العدد المعين، محددة نسبته على مجموعة الناخبين، كما هو في الدول المحلية في الولايات المتحدة حيث تتراوح النسبة بين خمسة وثمانية بالمئة من مجموع الناخبين، فكأنما الشرط المطلوب هو شرط تعجيزي وهو تهرب صريح من أجزاء الإستفتاء، وبالتالي يعني الموافقة على القانون بمجرد نشره وإفساح المجال أمام جمهرة الناخبين للإعتراض عليه فيما إذا توفرت نسبة لهذا الاعتراض، والذي لن يتم لعدم وجود الآلة لدى الناخبين التي ستتحرك في حالة ما لجمع التواقيع المطلوبة؛ كذلك فإن النسبة المحددة من جمهرة المقترعين هي بحد ذاتها تعجيزاً إذ أن كثيراً من الناخبين لا يتقدمون في حالات عادية أو غير عادية من أقلام الإقتراع للتصويت ويقفون من الإنتخابات مواقف سلبية أو مستهترة بالتالي ولا يعلقون عليها أهمية ما.

إذا كنا سنوجه نقداً لنظرية الإستفتاء أو للأنظمة التي تأخذ به، فإننا لن نعود للتكرار بل سنذكر بالنقد الذي أوردناه في كلامنا على الديمقراطية التمثيلية وعن عمليات الانتخاب، وعن القول بماهية قانون وافق عليه واحد وخمسين بالمئة من المقترعين في برلمان ورفضه تسعة وأربعين بالمئة منهم، ونسأل: هل يمثل هذا القانون فعلاً إرادة الشعب؟ علماً بأن المقترعين عادة كما ذكرنا فيما سبق ليسوا مجموع الناخبين بل قسماً منهم.

أمام ما ذكرنا، كان لابد للممارسة الفعلية من أن تكشف العيوب التي تشوب «الديمقراطية» نفسها عند اعتبار الإستفتاء كركيزة أساسية في بنية نظام يدعي هذه «الديمقراطية» وكيف أن المساواة التي حول أصحاب هذه النظرية تناسبها عندما لم يأخذوا بنظرية التمثيل وحدها، وعندما أدخلوا الشعب إلى ميادين جديدة بنظرهم، فكان من الطبيعي أن يجدوا أن الإستفتاء لم يف بالمطلوب وأن النظرية قاصرة، فحاول المفكرون كما حولوا قبل ذلك وبصدد النظرية التمثيلية، إيجاد الحلول لتغطية هذا القصور، وهكذا توصلوا إلى حلين أضافوهما للإستفتاء وأعتمدتهما الولايات المتحدة الأميركية وهما:

الحل الأول: وسموه بالإقتراح الشعبي، والإقتراح هذا، كما عبر عنه رجال

الفكر الأمريكي هو - النوع الإيجابي للفرندوم REFERENDUM (الإستفتاء) وبموجبه أضحي للشعب الحق بوضع القوانين، إسوة بالنواب أنفسهم، وفي بعض الدول المحلية (الولايات) في الولايات المتحدة الأميركية صدر العديد من القوانين إثر طلب من الناخبين. وطريقة الإقتراح تسمح لنسبة معينة من الناخبين إقتراح قانون وطلب عرضه على الشعب وهكذا يجري إقراره ووضعه موضع التنفيذ دون المرور على المجلس التشريعي. إذ أنه في هكذا حالات وحسب النصوص لا علاقة للمجلس هنا ولا حق له على القانون.

أما الحل الثاني: وهو ما عرف بـ "RECALL" وهذا له معنيين لغويين هما؛ الإعادة والإقالة.

وملخص موضوع "RECALL"، أنه نوع من أنواع الرقابة الشعبية على القضاء، فمعروف أن القضاء يمارس سلطة من السلطات تشكل دون شك خطراً على الحريات العامة وعلى الحقوق الإنسانية والفردية فيما لو أسيء إستعمالها، ولما كان القاضي في الولايات المتحدة يستطيع أن يوقف تنفيذ القانون، على الأقل بالنسبة له، بمجرد إعتباره أن هذا القانون مخالف للدستور سواء لجهة نصه أو روحه، ففي حالة كهذه، أي إيقاف تنفيذ القانون الموضوع من قبل الشعب أو الذي وافق عليه الشعب، فإنما يكون حكم القاضي مخالفاً للإرادة الشعبية. ولإزالة معارضة القاضي ولضمان حسن تطبيق القانون، لجأ الأميركيون إلى طريق "RECALL" بإستعمال إحدى الطريقتين، الإقالة أو الإعادة.

أما ما تعنيه الإقالة، فهي عندما يتناول "RECALL" شخصية القاضي، أي عندما يكون المطلب إقالته شخصياً من منصبه، وذلك بطريق التصويت من الشعب ووفقاً لقواعد حددها الدستور.

لكن ما تعنيه الإعادة، فإنما هي عندما يتناول "RECALL" الأحكام الصادرة عن القاضي، وهنا يعتبر وسيلة لإعادة المحاكمة ضد تلك الأحكام لا بواسطة محكمة أعلى درجة كالإستئناف مثلاً، أو إعادة المحاكمة، إنما عن طريق الشعب الذي ينصب قاضياً محل القاضي الذي نظر بالدعوى لينظر القاضي الجديد بها نفسها ويصدر أحكاماً جديدة تكون هي الأحكام النافذة، وتعتبر الأحكام الأولى كأنها لم تكن.

إذا كانت الممارسة العملية لنظرية (الديمقراطية شبه المباشرة) والتي إعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية، والتي تتجه بعض الدول الأخرى إلى الأخذ بها اليوم، باعتمادها الإستفتاءات، قد كشفت عن عيوب كثيرة مما إضطرها لتطوير النظرية بإضافة "RECALL" والإقتراحات الشعبية كما رأينا، فلا بد لنا إذن من إستعراض موقف المفكرين السياسيين من هذه النظرية... لقد إشتراط الفكر السياسي توافر بعض الشروط حتى تتحقق مزايا الإستفتاء وجدواها بنظرهم، كعلاج لأزمة الديمقراطية، على حد تعبير الدكتور عبد الحميد متولي والذي حدد لها شروطاً ثلاثة معتمداً على الفكر السياسي الغربي ولا نرى مانعاً من تعدادها ومناقشتها⁽¹⁾.

الشرط الأول: يتعلق بضرورة إجراء الإستفتاء في جو حرية صحيحة، إذ أنه لا يمكن أن يكون هناك إستفتاء صحيحاً إلا إذا كانت هناك سرية تامة لدى إبداء الأفراد آراءهم حين الإستفتاء، وخلص للقول، لا حرية بلا سرية، وإنه لا يجوز الإدعاء بأن ثمة إستفتاء صحيح أو حقيقي ما لم تكن الحرية الشخصية وحرية الصحافة وحرية الإجتماع وغيرها من الحريات مكفولة للأفراد⁽²⁾.

إن مناقشة هذا الشرط تعيدنا للتكرار، يكفي أن نقول: إن حرية ما لا يمكن أن تتحقق في ظل نظام لاديمقراطي أساساً، إذ أن الحرية هي صنو للديمقراطية الحقيقية وإلا كانت الحرية في ظل نظام لاديمقراطي هي حرية النظام بالذات، كذلك فقد ذكرنا أن الحرية لا يمكن أن تتم إلا في ظل نظام المساواة الإجتماعية والإقتصادية، وأنه لا حرية للإنسان ما لم يكن رغبه خبزه حراً، وإن الحرية في الأنظمة الغربية هي حرية نظرية لأنها واقعة لا محالة تحت تأثير رأس المال المتحكم... إن من إشتراط هذا الشرط، لم يحدد هو بالذات مفهوم الحرية لديه، فأية حرية شخصية يريد؟ أهى حرية الشخص في البقاء دون عمل، كما رأينا، لأن رب العمل يتحكم بفرص العمل وبالتالي بلقمة عيش العامل.... وأين هي حرية الإجتماع وحرية الصحافة؟ إذا كانت

1 - الدكتور عبد الحميد متولي - أزمة الأنظمة الديمقراطية.

2 - بارتملي - قيمة الحرية - ص - 242.

الصحافة مملوكة لرأس المال؟ وأين يمكن أن تكون حرية الرأي، إذا كانت ستؤدي بصاحبها ليصبح معزولاً ومضطهداً في مجتمعه، وأين هي كذلك الحرية في نظام دكتاتورية طبقة من الطبقات كائنة ما كانت هذه الطبقة؟.

إن شرط الحرية والسرية، هما شرطان نظريان ليس إلا، لأنهما يجانبان الواقع الإنساني في ظل الأنظمة القائمة سواء في الغرب أو في الشرق، لأن الواقع كائنة ما كانت النصوص القانونية التي تضمنها أو تنص عليها، تبقى مجرد نصوص لا تلامس الواقع الذي يتحكم بالعامل أو الموظف أو التاجر الصغير أمام جبروت رأس المال المتحكم أو السلطة القمعية السائدة.

أما الشرط الثاني⁽¹⁾: الذي أوجبه المفكرون السياسيون؛ فهو يتعلق بالأشخاص الذين يشتركون بالإستفتاء، إذ يقولون ما معناه، أنه في بلد يكثر فيها عدد الأميين فإنه لن يكون الإستفتاء تعبيراً حقيقياً بل عن رأي عام سائد وثابت ومستدير، يجب أن يقتصر حق الإشتراك فيه على المتعلمين، ويردون ذلك لعدة أسباب:

أولها: أنه من المبادئ المقررة في العلوم السياسية أن الجماعات يجب أن يسوس أمورها خيارها.

ثانيها: أنه، كما يقولون بغير الإقتصار على المتعلمين فقط لا يمكن أن تكفل سرية التصويت.

ثالثها: أنه ثبت أن أكثر الناس خوفاً من الحكومة هم الأميون.

ونحن نرى أن الشرط الثاني هذا، يتناقض أساساً مع مبدأ الحرية الذي نادى به الشرط الأول نفسه، ثم أين الديمقراطية هنا، والإستفتاء وضع كما يقولون لتحقيق هذه الديمقراطية؛ أين هي الديمقراطية، وأول شرط من شروطها ممارسة كل إنسان² لحقوقه السياسية والاشتراك بالحكم وصياغة القرارات، عندما نمنع على هذا الإنسان أن يشترك على الأقل في هذه الـ «لا» والـ «نعم» اللتان لن تعديا الصورية، الا نصل بتطبيقنا هذا الشرط إلى تحكيم

1- بارتلمي - (القانون الدستوري) طبعة 1933 ص 242.

طبقة جديدة هي طبقة المتعلمين مثلاً، ثم ماذا لو كانوا قلة؟ ألن يلجأوا إلى فرض برامج تعليمية معينة تضمن إستتباب الجهل، ألن يصلوا إلى محاربة التعليم حتى يكفلوا إستمرار تحكمهم؟ وبالتالي يتحولون إلى طبقة حاكمة تدافع عن مكتسباتها بأي نظام طبقي، الا نكون بهذا قد كررنا الجهل في المجتمع بنصوص قانونية؟ إن أصحاب الشرط هذا يجعلنا شرطهم نتساءل عن مدى جديتهم للوصول إلى تطبيق للديمقراطية إذا كان هذا هو أسلوبهم لتطبيقها، وهذه شروطهم للوصول إليها اللهم إلا إذا كانوا يعنون بالديمقراطية مفاهيم أخرى ولها لديهم معان أخرى غير ما أتفق عليه كافة المفكرين في القضايا السياسية.

الشرط الثالث: يتعلق بموضوع الإستفتاء، إذ أن المفكرين اعتبروا أنه يجب أن يقتصر على المسائل الرئيسية والاتجاهات العامة المتعلقة بسياسة الدولة⁽¹⁾.

كذلك فإن هذا الشرط يعني تحديد رقابة الشعب وتضييقها، هذا إذا كان الشعب يمارس الرقابة فعلاً، وتحديد نطاق عمل الشعب فما لو كان عمله جدياً، وكذلك يعني هذا الإنتقاص من حقوق الناخبين، ولا أقول المواطنين، لأن هذا الشرط يمنع عليهم سحب رقابتهم أو تبيان آرائهم في مسائل كثيرة تهمهم سواء في حياتهم العادية اليومية، أم في حياتهم العامة، وهي المسائل التي حددها هذا الشرط واعتبرها داخلة في إختصاصات الهيئات القضائية أو المتعلقة بالمعتقدات الدينية أو المسائل ذات الصبغة الفنية أو إعداد الميزانية، ونحن نقول: أن المعتقدات الدينية هي معتقدات تتعلق بشخص الإنسان وبحريته، ونتساءل هنا، لمن يريدون أن يتركوا أمر التشريع فيها إذا لم تكن بيد أصحابها؟... أما الميزانية، أليست أكثر وارداتها ضرائب تجبى من المواطنين؟ أليس من الأفضل للمواطن أن يشعر هو بالذات بأنه يدفع الضريبة طوعاً، وإنها أمر واجب لإستمرار النظام الإجتماعي والسياسي القائم، من أن ينظر إليها بأنها عبء عليه وثقل على عاتقه؟.

أليس من الأجدى أن يناقش هذه الأمور، المواطن بالذات وهي كما قدمنا تمسه شخصياً، وتشرع كما يقال لحمايته، وذلك ليدرك مدى أهمية مساهمته

ومدى ضرورة التزامه، من أن يستشعر دائماً أنه مكروه على سلوك أمر أو مكروه على دفع مبلغ من المال؟.

إذا أردنا أن نخلص لنتيجة حول الإستفتاء الشعبي، فإننا يجب أن نلاحظ الحيرة القائمة بين المفكرين أصحاب النظريات من جهة. كالأستاذة بارتلمي وجيرو وغيرهم، وهم الذين يحددون الشروط التي عرضنا لها، وبين أصحاب الممارسة العملية الذين لا يزالون يطورون عملية الإستفتاء بعد أن ثبت لهم من خلال ممارستهم، أن الإستفتاء لا يمكن أن يفي الديمقراطية حقها وأنه ليس طريقها ولا الشرط الكافي والضروري لها، ولعل في المحاولات التي قام بها الطرفان، أنصار النظرية وشراحها وممارسوها، ما يعتبر رداً وتفسيراً لما نذهب إليه مما لا يدع لنا مجالاً للازدياد بالمناقشة، إذ أن الإستفتاء تلاعب على النظرية التمثيلية ومحاولة لتحويلها من خلال النظر إلى الموضوع، وليس هو ابتداء الطريقة الفضلى التي تؤدي لديمقراطية حقيقية.



مجلس يوسف الديموتري

الديمقراطية والماركسية

الديمقراطية والماركسية

إن ما نعينه بالماركسية هنا، إنما هو مجموعة الأفكار والمبادئ التي تركز إليها أنظمة الحكم في البلدان الاشتراكية التي تحكم بإسم الديمقراطية الشعبية... لأن الركائز الأساسية لهذه الأنظمة مستمدة من أفكار «كارل ماركس». ولكن برمجتها العملية مدينة الى لينين الذي عاش الحياة السياسية أكثر من ماركس وكذلك استمد النظام بعضاً من مقوماته من تطور الحياة السياسية التاريخي.. بحيث أن ماركس لم يكن بإستطاعته أن يتنبأ به.

إن الماركسية لا إعتراض لها على الديمقراطية الكلاسيكية، لكنها تعتبرها عاجزة عن إرضائها كنظرية، بإعتبار أن نظرية الديمقراطية الكلاسيكية تنطلق من مفهوم خاطيء للوضع الإنساني، لذلك وبناء لتفسيرات مستمدة من الفلسفة المادية، أضحي مفهوم الديمقراطية لدى الماركسين مختلف تماماً. فللمادية مفاهيمها الخاصة بالنسبة للإنسان وحرية وتطور الإجتماعي وكذلك للسلطة السياسية.

الإنسان بنظر الماركسية، موجود في إطار طبيعي، يخضع في وجوده هذا لعناصر مصيرية وحتمية تجعل منه الإنسان العادي الذي نعرفه، أما ضميره وعواطفه وأفكاره، فما هي إلا ناتج لوضعه الإجتماعي، لكن وضعه هذا لا يمكن أن يتزع منه حقه في الحرية.

أما الحرية، التي هي ليست من مقومات الإنسان أساساً، حسب النظرية الماركسية، فعليه أن يكتسبها إكتساباً، ويكون ذلك بمعرفة ووعي العناصر المصيرية التي عرضنا لها والتي لا تعدو كونها قيوداً، من هنا عليه أن يسيطر على القوى التي يستخدمها؛ والإنسان في محاولته لإكتساب حريته، يقاد إلى تحقيق ذاته ولتحقيق نوع سام من الإنسانية.. إن صورة الإنسان السامي هذا والذي إنعق أخيراً، موجودة في كل التطور التاريخي، حسب النظرية الماركسية، لأن التاريخ له إتجاه جتيمي تسيّره فكرة الجدل، والتقدم الجدلي هو تقدم ينتج نظاماً نابعا من الصراع بين نظرية (THEORY) ونظرية معاكسة لها (ANTI-THEORY).

أما النظرية؛ فهي المعطية الاجتماعية القائمة، كالطبقة المالكة القائمة مثلاً وتفوقها، والنظرية المعاكسة لها، هي مقاومة المعدمين للطبقة الأولى... والحاصل أو التركيب، حسب الماركسية، هو نشوء مجتمع دون طبقات. إن هذا التدرج في التاريخ لا يتأتى دون صراع، والذي هو النزاع بين الطبقات، وهذا النزاع سيؤدي بالنتيجة إلى حلول طبقة مكان أخرى مما يتأتى معه في كل مرحلة تولد حالة إجتماعية جديدة. إذن، الصراع الطبقي بنظر الماركسية، هو العامل الأساسي في التطور التاريخي، لكن هذا العامل لا يؤثر بطريق الصدفة، إنما تدخله من صميم شكل المجتمع وهذا الشكل يتعلق بوسائل وتقنيات الإنتاج والصلات الاقتصادية التي تنتج عنها.

ولما كانت الوسائل والتقنيات تتطور، فإن المستفيدين من العلاقات الاقتصادية القائمة سيحاولون رغم هذا التطور إبقاء العلاقات على شكلها؛ لكن القوى المنتجة الجديدة التي ستصدي لهذا الصراع لن تلبث أن تكتسب القوة التي تمكنها في آخر الأمر من إزاحة المستفيدين من النظام القديم، هكذا يصبح كل مجتمع مبني على إختلاف الطبقات محتماً عليه هذا الصراع، وهذا سيؤدي لأن يخرب المجتمع نفسه، وهذا الخراب هو من الأمور التي لا مفر منها لأنه محكوم بها نتيجة لتقدم تقنيات الإنتاج.

إذا كان التطور الذي ذكرنا حتمياً، بنظر الماركسية، فإن تدخل الإنسان

الإرادية يمكنه أن يريد من سرعة التطور. وبما أن العلاقات الاقتصادية في حالة المجتمعات الراهنة منظمة لمصلحة البرجوازية الرأسمالية. بينما القوى المنتجة تكمن في الطبقة العاملة. فإن وعي هذه الأخيرة لمهامها نتيجة التطور التاريخي سيؤدي إلى تسريع تحقق التاريخ من خلال الثورة التي ستؤدي لقلب سيطرة الطبقة البرجوازية. ولابد ثانياً ولتاريخياً أثناء محولتها هذه أن تضغط بالدولة. هذه الدولة التي تشكل بالمفهوم الماركسي أداة ضغط تستخدمها البرجوازية الحاكمة. لأنها تركيب فوقى يمثل إرادة ونوع حياة الطبقة التي نظمها لمصلحتها، وبهذه الصفة تكون غير صالحة. أما الثورة التي تقلبها. فهي استجابة طبيعية للتطور الجدلي الذي يؤدي لإزالة التركيبات الفوقية عندما تصبح غير متناسبة مع التركيبات التحتية التي تتكون من قوى الإنتاج.

وهكذا تصل النظرية بحكم تسلسلها إلى أنها ليست وسيلة المجتمع بأسره. إنما هي أداة الطبقة المسحوقة فحسب. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى النظر للثورة من حيث المبدأ. أنها غير ديمقراطية بحد ذاتها. لكنها كما يدعي الماركسيون. شرطاً لإقامة الديمقراطية. لأنها تحوّلها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تشكل مصدر الميزات التي تتمتع بها الطبقات المالكة. وهكذا بنظر الماركسيين تعود المساواة بين الأفراد. ليست مساواة أمام القانون فحسب على حد تعبير الديمقراطيات الغربية بل إنها تؤمن تكافؤ الفرص والوسائل.

إن السير مع المنطق الماركسي هذا. سيؤدي بنا ولا شك للوقوف أمام نقطة مهمة ونتيجة حتمية للتسلسل الذي عرضنا هي أنه: في المجتمع الخالي من الطبقات يفترض في أفكار ماركس وإنجلز إختفاء العمل السياسي. لأن الدولة بصفتها تعبيراً عن سلطة الطبقة الحاكمة ستلاشى حتماً بزوال الاختلاف بين أوضاع الأفراد الاجتماعية، وهكذا لا يعود هناك داع للبحث عن نظام. وقد عبر عن ذلك لينين في كتابه «الدولة والثورة». فقال ما ترجمته:

«إن البشر يعتادون تدريجياً. وبتحررهم من العبودية الرأسمالية والإرهاب والوحشية والعبث والاستثمار الرأسمالي. يعتادون على

مراعاة القواعد البدائية في الحياة الاجتماعية المعروفة منذ قرون عديدة، والتي تكررت منذ آلاف السنين، يعتادون على مراعاتها دون عنف أو ضغط أو تبعية، ودون وجود هذه الآلة الخاصة المسماة بالدولة».

إن النص الذي قدمنا ترجمته لم يخرج عن كونه شرحاً لآراء ماركس ورد في كتابه (Anti-Duhring) حين أشار للمجتمع الشيوعي قائلاً: «وتتخلى حكومة الأشخاص عن مكانها لإدارة الأشياء».

لكن الواقع والتاريخ اللذين إعتدما أصحاب النظرية لم يتأكداً بدليل أن منظري الأنظمة الاشتراكية، عادوا من جديد لإعتبار الدولة والديمقراطية نفسها التي كانت مجالاً لتقدمهم هي من المنجزات الاشتراكية، مبررين إستمرارية الدولة رغم نجاح ثورة البروليتاريا بإحتمال حدوث ردة فعل برجوازية عالمية، وبأن نظام الدولة هو الوحيد الذي يضمن الدفاع عن المجتمع ولا بد من بقائها مادام الخطر الرأسمالي قائماً. كذلك أكدوا أن جهاز الدولة يسهل تركيز التوجيهات وتنسيق الجهود لبناء المدينة الاشتراكية... وهكذا بقيت الدولة، خلافاً للنظرية الماركسية، وبقيت معها أجهزتها اللازمة لعملها... لكن الدولة القائمة الآن، هي دولة المجتمع المتجانس، حسب تعبيرهم وتفسيرهم لتغطية عجز النبوءات النظرية، وإمعاناً في التخريج، من هنا يلامسون الديمقراطية بإعتبار أنه إذا كانت الدولة تركيباً فوقياً فهي في مجتمعهم لتنسجم والتركيب التحتي (القاعدة الشعبية) وهي على حد التعبير الماركسي، تؤكد ديمقراطية حقيقية وفعلية لأن السلطة هي سلطة كل الشعب، ولأن الثورة الاشتراكية قد قضت على الخصومات بين الطبقات الاجتماعية وضمنت تناسب المصالح بين جميع العمال، وهذا ما يخفف من الإحساس بالتبعية، ويجعل من مهام الدولة الأساسية الحفاظ على التجانس الاجتماعي بين أفراد الجماعة.

وإذا كنا نورد ما تقول به الماركسية وحتى التخريج الذي أوجدته لإعتبار الدولة إنجازاً اشتراكياً فإننا لا نرى موجباً لبحث ومناقشة مفهوم الدولة لديهم لأنها منها قليل تبقى متميزة عن المحكومين وتشكل أقلية حاكمة وما سبق ووجه من نقد فيما مر معنا يمكن إعتاده بالنسبة لها.

أما من الناحية النظرية. فإن دساتير الدول الاشتراكية التي تنص على الحكم بالديمقراطيات الشعبية؛ فإنها تعدد بشكل يشابه ما ورد في إعلان حقوق الإنسان في الدول الغربية. الحقوق والحريات الفردية، وذلك بإستثناء الاختلاف حول الملكية الخاصة، فالحرية السياسية والمساواة أمام القانون وحرية الاعتقاد وكذلك الحريات العامة في التعبير والصحافة والإجتماع. كلها مؤكدة بحزم يساوي حزم النصوص في الدول الغربية، لكن الحقوق الاجتماعية تتمتع بالحاح خاص... إنما إذا كان هناك تشابه بالنصوص فلا يعني ذلك أنه لا خلاف بالمفهوم؛ وإذا درسنا شروط ممارسة هذه الحقوق لتبين لنا ما يلي:

من جهة أولى: يتضح أن الحريات المنصوص عليها في الدساتير الاشتراكية لا يمكن أن تستخدم في اتجاه معارض لإتجاهات المجتمع أو بتفسير مخالف. ان هذه الدساتير لا تمنح هذه الحقوق والحريات إلا لغاية تقوية (النظام الديمقراطي الشعبي)، فهي إذن حريات بإتجاه واحد تمكن الدولة من إكمال تجانس المجتمع الاشتراكي «حسب التعبير والفهم الماركسيين».

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا، يتعلق بالحرية نفسها. أهى حرية فعلية بما تعنيه الكلمة، بعد أن وضعت لها حدود وشروط؟ الا تفقد الحرية معناها وتصاب في مقتلها عندما تصبح محددة ومشروطة وموجهة وفي كل الحالات والأوقات مراقبة؟... ثم إن الحرية إذا مورست منطلقاً من عقلها فإنها لا تشذ عن الطريق الإجتماعي القويم بإعتبار أن غايتها إنما هي سعادة الإنسان، وأن أي قيد أو شرط عليها إنما فيه هدم للسعادة الإنسانية نفسها، كما أنها وبإعتبارها صنواً للديمقراطية فإن في تحديد الحرية ضرب للديمقراطية نفسها، لأن الحرية تتناقض مع التقييد أو التوجيه لأن الحرية إنطلاق، وبجرد تقييدها حد منها وذلك يعني فقدانها لا لمعانيها فقط إنما لجوهرها.

وهنا لابد لنا إلا أن نستشهد بما كتبه الأستاذ رينيه دافيد، والذي يعتبره الكتاب الماركسيون أفضل من فسر النظرية الماركسية اللينينية، لأننا بهذه الحالة نوفر غناء المناقشة والدخول في المفاهيم المخالفة، لقد قال الأستاذ دافيد ما ترجمته:

«ليس للحق أية قيمة إلا بمقدار ما يخدم سياسة الدولة، بصفته وسيلة لخدمة هذه السياسة... والنظام السوفياتي ليس نظام دولة

حقوقية. إن ما هو أساسي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. إنما هو النظام السوفياتي، لا الحق، النظام مع النظرية الماركسية اللينينية التي تشكل قاعدته، ومع الغاية التي يهدف إليها ألا وهي مجتمع لا طبقات فيه.

من جهة أخرى، يعتبر الماركسيون أن الحقوق والحريات المعترف بها للفرد في الأنظمة الماركسية، ليست مكتسبات مجردة، إنما إمكانية تحققها موجودة في التركيب الاجتماعي والاقتصادي، والدولة هي التي تأخذ على عاتقها تحقيق الحقوق بواسطة تنظيم مناسب للمجتمع، ومعنى هذا أن واقعية الحريات التي تؤمنها الأنظمة الاشتراكية تفترض تماسك هذه الأنظمة نفسها، وهذا يؤدي بالتالي إلى معنى، أن ضمان الحقوق ينحصر في حماية النظام الحاكم.

إن الماركسية ومن وجهة نظرها، تشدد أنه لا يمكن أن تترك السلطة للبشر كما هم بالواقع. لأن الاشتراكية لا تتحقق آنئذ باعتبار أن البشر الواقعيين عرضة لردود الفعل العفوية. وبهذا يصبح من السهل إخضاعهم للقوى الرجعية التي يمكن أن تستفيد من الأخطاء التي يمكن أن ترتكبها البروليتاريا. كذلك إذا فرضت القرارات طليعة ثورية، فلا يمكن تحقيق الديمقراطية لأن هذه الطليعة هي التي ستفرض نظامها... والحل بنظر الماركسية للخروج من هذا المأزق، هو في تغيير الإنسان نفسه لتتلاق إزادته وتناسب مع إرادة الحاكمين. وهنا تواجه الماركسية أسلوبين في تفهم الديمقراطية وتماثل المحكومين مع الحاكمين: إما إززال السلطة إلى الشعب، وإما رفع الشعب إلى السلطة. الأسلوب الأول، بنظر الماركسية غير مضمون النتائج لأنه قد يعرض البناء الاشتراكي للخطر نتيجة الأخطاء التي تقع فيها السلطة عندما تكون عرضة لاندفاعات الجماهير. من هنا يصبح الأسلوب الثاني دون شك بنظرها هو الحل الأمثل. ألا وهو تغيير الإنسان كما قدمنا، وتحويل العقلية الفردية للوصول بها إلى مستوى يضاهي مستوى الطموحات والمسؤوليات حسب المفاهيم الماركسية. إن القضية من منطلق نظري بحت، غير مستحيلة التطبيق، لكنها في مطلق الأحوال تعود لتصطدم بما إصطدمت به النظريات الديمقراطية الكلاسيكية والتي عرضنا لها عندما تكلمنا عن المواطن والإنسان الواقعي. وكذلك وقع

الماركسيون أنفسهم في المتزلقات التي وقع بها التقليديون؛ من هنا برروا ذلك بالقول، أن الديمقراطية الماركسية ليست نظاماً مبهماً مجرداً، إنما هي مصنوعة لأجل الإنسان الشيوعي، وهي التي تخلقه... وبهذا التفسير كذلك لم تستطع الماركسية أن تبرر موقفها أو تفسر موضوعها، إذ عادت وسقطت وتراجعت، بعد أن أخذت الإنسان الحقيقي الواقعي الحي كمعيار أساسي ثم قصرت نفسها ومفاهيمها على الإنسان الشيوعي، ثم حاولت أن تبرر نظرتها، فأعنتشهد كتابها بأرسطو الذي حرم العبيد من حقوقهم المدنية، وكذلك روسو عندما إعتبر إرادة الإنسان ليست بذات قيمة؛ فتخلّى فلاسفة الماركسية عن فلسفتهم هم عندما إستشهدوا بفلاسفة خارجين عن إطار نظرتهم ونظريتهم ولا يمتون إلى الواقع الذي يحاولون تبريره بصلة.

كذلك إن الماركسية لا تعتد بالأغلبية العددية أبداً، لأن أسس الديمقراطية بنظرها موجودة في فرضية واجبة نابعة من الإجماع، لأنه ليس للمدينة الاشتراكية إلا صوت واحد هو صوت الشعب، والذي يوحدده هو العمل التحريري الذي يحققه العمال المتضامنون كافة.

إن الإهتمام في صقل الإنسان وإرساء أبعاده الحقيقية التي (إنترتت إنسانيتها) كما يقول ماركس، وفي رفع الإنسان إلى مستوى تفهم ووعي دوره في الديمقراطية الحقيقية، من وجهة النظر الماركسية، هو الذي يرسي طبيعة ومكان الحزب الشيوعي كحزب واحد، أصبح بعد تحليلات لينين وتطبيقاته الجهاز الأساسي في النظام، متعدياً كل شيء... والحزب، حسب المفهوم الماركسي، ليس تنظيمًا يهدف لتجميع المناصرين لاكتساب أصواتهم كما هي الحال في الدول الغربية، لكن له حسب النظرية معنيين، أحدهما تاريخي والآخر ماورائي؛ فهو تاريخياً طليعة البروليتاريا، أي تلك الفئة القليلة العدد التي بدأت النضال ضد المستغلين، ونظمت نفسها على هذا الأساس، وهو من حيث المعنى الماورائي، ووعي البروليتاريا وتجسيد رسالتها وقيمها.

والحق أن الحزب بإعتباره الجهاز الأساسي في النظام الماركسي كما قدمنا، تعتبر وحدانيته هي الميزة الأساسية للنظام. من هنا فإن غالبية النقد الذي توجه وسيوجه لهذا النظام تدور ضمن إطار هدر الحرية، فكيف إذا كان الحزب كما هو في الواقع يشكل أرستقراطية لا تضم إلا أفضل أفراد الشعب، وتؤكد هذه

الأرستقراطية قلة عدد أعضاء الأحزاب الشيوعية من جهة وشروط الانتماء الدقيقة من جهة أخرى، ويؤكد إهدار الحرية كذلك أن الحزب بالذات، وظائفي ذو تسلسل قاس ونظام شديد وهو الناطق الوحيد المعبر لا عن الحزبيين فقط بل عن الايديولوجية البروليتارية وباعتباره المربي والقائد والموجه الأخلاقي والمعبر عن الشعب، إنه طليعة وجهاز أعلى للسلطات الحكومية، ومن هنا يحتكر الحزب التعبير حتى عن أماني الشعب ككل، لا عن أماني الحزبيين فقط وذلك دون أي رجوع إلى الشعب أيا كانت وسيلة هذا الرجوع ودون أي تفويض مهما كان صورياً أو تنافى مع مفاهيمنا للديمقراطية.

من هنا، إذا عدنا لتعريف الديمقراطية، بإعتبارها حكم الشعب بالشعب، نرى أن هذا المقياس يتنافى بل ويتناقض مع المفاهيم الماركسية التي حددت بالنتيجة دور الحزب بأنه مربّي وعي الجماهير الاشتراكي، ووضعت على عاتق هذا الحزب مسئولية تحديد القيم التي على الجماهير أن تصل إليها، وكذلك تحديد الأهداف التي يجب أن تعمل لها، وهكذا نصل بهذا المفهوم للحزب، كما قدمته الماركسية، إلى أن النظام لم يعد دكتاتورية البروليتاريا بل أضحي دكتاتورية قلة حزبية مختارة... والدكتاتورية والديمقراطية نقيضين لا يمكن لأي منهما أن يكون هو الآخر وبنفس الوقت مهما أضفينا عليهما من الصفات ومهما قدمنا من تفسيرات أو تحاليل.

إن من غير الواقعي أن تتأمن حرية الإنسان بسلبه حريته نفسها أو أن يكون نظام طبقة أو قلة أو حزب هو نظام الشعب كل الشعب مهما عملت القلة أو الطبقة لمصلحة هذا الشعب لأنها لا يمكن أن تكون هو أو العكس، لأن هذه القلة أو الطبقة تعمل من خلال مفاهيمها هي، فكيف بنا إذا كانت أسس أية نظرية مطروحة مبنية على وجوب تغيير الإنسان نفسه، تحت ستار الإرتقاء به ليتلاءم مع مفاهيم النظرية... إن الحكم بإمكانية تغيير الإنسان، لا بتطويره أو تنويره مثلاً، إنما هي نظرة تخفي مفهوماً خطيراً بجد ذاتها، لأنها تنظر للإنسان وكأنه آلة أو مادة قابلة للتغيير كأي مادة أخرى، وفي هذا افتراء على المشاعر الإنسانية وعلى إنسانية الإنسان، إن نظاماً كالذي ذكرنا لا يمكن الركون إليه وإعتباره معبراً عن أماني الشعب، وإن حكماً يقوم على الأسس التي عرضنا لها لا يمكن أن يكون هو حكم الشعب بالشعب، فكيف إذا كان قد وصف نفسه

بأنه دكتاتورية طبقة من الطبقات ، وقد عبر ستالين نفسه في كتابه «مسائل لينينية صفحة 38» معترفاً بالدكتاتورية التي تحدثنا عنها عندما قال ما ترجمته : «إن كل الدول الطبقيّة التي قامت حتى الآن، إنما كانت دكتاتوريات أقلية مستغلة، تستثمر الاغلبية المستغلة بينما تشكل دكتاتورية البروليتاريا، دكتاتورية الأغلبية المستغلة وتسلطها على الأقلية المستغلة».

ونحن نرى أن قاعدة تغيير الإنسان اللاموضوعية، وقاعدة الدكتاتورية المعترف بها صورياً لطبقة وقاعدة وجود الحزب الوحيد الحاكم وبنى النظام بحد ذاته تتناقض بما لا يقبل التوفيق مع أبسط مفاهيم الديمقراطية ومقوماتها إذ لا مجال لوجودها.

خلاصا لما تقدم

خلاصة لما تقدم

مما لا شك فيه أن الأنظمة الحاضرة، التي تسود العالم، كانت وليدة تطور تاريخي طويل، ووليدة بحث شاق، لكن هذا التطور والتقدم لم تكن أسبابه الدراسات الفلسفية أو الرؤى السياسية فقط، إنما كان وليد توق الإنسان إلى الحرية والعدالة والمساواة، هذا التوق الذي دفع الإنسان في كافة زوايا المعمورة إلى التمرد أو الثورة للتفتيش عن الإعتاق، وهذه الثورات التي إنطلقت عبر التاريخ وفي أي مكان، كانت دائماً تطرح علي المفكرين سؤالاً ملحاحاً، إما سابقاً للثورة وفي فترة غليان المجتمع وإما لاحقاً لها؛ أو في فترة زمنية يتراءى فيها لشعب ثائر أنه حقق بثورته نتيجة ما؛ ثم يتبين له أنه سقط في مخالف قلة متحكمة من جديد... كان السؤال دائماً: ما هو الحل؟... ونحن إذ لا نشك مطلقاً بأن التطور الذي أوصل الأنظمة إلى ما هي عليه الآن كان محاولات لتخليص الشعوب من فترات سوداء سابقة.

(1) بيرو - الوسيط في القانون الدستوري - طبعة 1947 صفحة 83.

حيث يقول ما ترجمته: «كان النظام الديمقراطي النيابي - لفترة تقرب من قرن - النظام الحكومي السائد، لكننا تجد قبل حرب (1939) أن مكانته قد هبطت إلى حد كبير، فمن ناحية نجده موضع نقد من الناحيتين المذهبية والنظرية، ومن ناحية أخرى فإنه في الواقع قد زالت الفكرة في كثير من الدول لتحل محلها نظم سياسية معادية لها ومنذ ذلك فتح باب أزمة النظام الديمقراطي النيابي».

ومن إستقراء التاريخ نجد أن النظم الحالية كانت وليدة ثورات شعبية على عهود بؤس، إذ جاءت على أنقاض تنازع حول السلطة، سلطة الكنيسة أو سلطة الملك أو طبقة متحكمة، أو أنها كانت تنازعا بين طبقات حاكمة، كما كان الحال في أوروبا في العصور الوسطى؛ حتى دخل الشعب، صاحب المصلحة الأصيل طرفاً في النزاع وجهد أن يكون له دور في سياسة حاضره وتنظيم مستقبله.

وإذا كان النظام التمثيلي قد بلغ أوج إزدهاره وانتشاره في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، لكنه سرعان ما سبب للشعب نوعاً من خيبة الأمل⁽¹⁾... ولهذا وجدنا أن الثورات مازالت تتوالى والإنقلابات مازالت تستمر؛ ومازالت المحاولات تتوالى للبحث عن الأفضل وعن حل يستجيب للمطالب الديمقراطية، وإذا كانت قد تطورت الأنظمة النيابية نحو أنظمة تأخذ بما سموه بالديمقراطية شبه المباشرة «كالولايات المتحدة الأميركية مثلاً» فحسبنا بياناً ما كتبه (ميراي بتلر) مدير جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة عندما تحدث عن النظام السياسي هناك إذ قال: «إن الأقدار السعيدة إذا قدرت أن يكون لنا زعيم ذو ذكاء كبير وشجاعة أدبية وفكرية كبيرة فسوف يسير وراءه جمع هائل حين يعمل على كنس نظامنا السياسي وعلى الإلقاء به في صندوق القمامة».

هكذا إذن جانبت الأنظمة القائمة والمعروفة، الديمقراطية، مع تفهمها الكامل لمتطلباتها. وإذا كانت تعمل الأنظمة كما رأينا، سواء من خلال الطبقات أو الأحزاب المتعددة أو الحزب الواحد على المناداة بديمقراطية من إبتداعها هي ومن إختلافها هي وعلى مقاسها، ديمقراطية السلطات أو الأحزاب الحاكمة، فإنما تعمل بإسمها لسد الطريق على الديمقراطية الحقيقية وتشويهها، لكن هذا الأمر كائناً ما كان لن يطول لأنه ثبت من التطور التاريخي أننا دائماً نسير نحو الأفضل، ولن نستشهد فقط بإعتماد "RECALL" والإقتراحات الشعبية الذي بدأت تأخذ به بعض الدول، للقول بأن الشعوب سائرة لاحتالة نحو العودة إلى إسترداد سلطتها وبروز عهد جديد هو عهد الجماهير، إنما علينا ملاحظة الوعي الجماهيري في كل مكان رغم وجود السلطات القمعية والتمرد الذي يستتبع هذا الوعي، والثورات المشتعلة في كل آن وفي كل

بقعة وحتى المطالب الإصلاحية في الدول المتحكمة سلطاتها بالشعوب بدأت
تستشعر الخطر وبدأت بإعطاء التنازل تلو التنازل ، وهذا يؤكد أن عصر سلطة
الشعب آت لا محالة ، عهد الديمقراطية الحقيقية .

النظرية العالمية الثالثة
- حل مشكلة الديمقراطية -

النظرية العالمية الثالثة - حل مشكلة الديمقراطية -

لا حاجة بالعودة إلى البدء ولتكرار الكلام عن الأنظمة التمثيلية وقد رأينا تطورها. وتوصلنا إلى ما وصل إليه حتى المدافعون عنها من أنه لا نيابة عن الشعب. ونؤكد لنا بأن المجالس النيابية ليست إلا تزييفاً للديمقراطية⁽¹⁾.

كذلك لا نرى من فائدة بالعودة إلى مناقشة الأحزاب للقول أنها لا تعدو كونها أقنعة من أقنعة الأنظمة دعاة الديمقراطية... وإذا كنا قد تعرضنا للاستفتاءات الشعبية وماخذ حتى أنصارها عليها فذلك لكشف آخر الستائر التي تخفي أنظمة القلة الحاكمة وراءها.

وليس عرضنا السابق من قبيل النظرة التشاؤمية بقدر ما هو عرض لواقع نعيشه يتحكم ويستحكم في المجتمعات وفي الشعوب. لكن هذا العرض يؤدي بنا بلا شك لمواجهة هذا الواقع موضوعياً والتسليم بأحد أمرين لا ثالث لهما: الأمر الأول: أن يستولي التشاؤم فعلاً على الشعوب فترضى بالزيف القائم المسمى «بالديمقراطية»، ومن خلال أنظمة القلة الحاكمة. وأن تبقى

(1) معبر نقاد في «الكتاب الأخضر»

الديمقراطية الحقيقية مجرد حلم يراود مخيلة هذه الشعوب ويدغدغها ليس إلا. أن ترضى هذه الشعوب باستمرار وجود مجالس تطلق على نفسها اسم «مجالس نيابية» تشريع للمجتمعات قوانينها وتحد من خلال هذه القوانين حرية الأفراد والشعوب وأن تنطق بإسمها؛ أن يكون هؤلاء المجالسون في البرلمان أصحاب «الحصانة النيابية» لا يطالهم القانون. وأن يستمدوا هذه الحصانة من انتخابات جرت. كان فيها الناخب محدود الخيار سواء لجهة الأشخاص أو الموضوع. والشعب اللاحصانة له يعطي حصانة. أمر يثير التساؤل. لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه... وأن تكون هذه الشعوب خائفة مطأطأة الرأس أمام من يقولون عن أنفسهم نواب الشعب وبلحظة من اللحظات يسنون لأنفسهم قوانين من خلالها ومن خلال شروح وظروف يمددون مدة نيابتهم هم ويرفعون رواتبهم هم ويحددون لأنفسهم امتيازات وخدمات لا تتوافر حتى في سوق الخدمات بأي مجتمع.

الأمر الثاني: أن تحل مشكلة الديمقراطية بشكل جوهري يعيد للشعب حقوقه فعلاً ويعيد له سيادته. ويمسك الشعب بنفسه زمام ومقاليد أموره وأن يقرر بنفسه سيره وسياسته ويبنى على أساس قراره حاضره ومستقبله. قد تواجهنا الأسئلة، كثيرة، ولكنها تدور حول موضوع واحد. هو أن النظام التمثيلي لم يوجد إلا كحل لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة. وهذا هو المبرر الذي إعتمده أصحاب النظرية التمثيلية، وأنه من الصعب بل من المستحيل تسليم الشعب زمام أمره بالنظر لعدم إمكانية الشعب أن يتفرغ للعمل السياسي؛ ونحن هنا نلفت النظر لما هو صائر إليه فعلاً النظام التمثيلي مجيبين: أو ليس «RECALL» والإقتراحات الشعبية، أدلة كافية للتعبير عن إمكانية الشعب على سن قوانينه بنفسه وعلى فرض رقابته بل والتدخل في إحدى المناحي التي أعتبرت أنها خاضعة لإختصاص كأختصاص الهيئة القضائية.

وقد يقول آخرون أن الشعب بكليته لا يستطيع ممارسة العمل السياسي. لكنهم بهذا القول، يقيسون وينظرون للعمل من زاوية أساليب الأنظمة القائمة، وبالتالي مع أجهزتها المعقدة السائدة، وكأنما القضية قضية حلول قوة مكان قوة أخرى موازية لها كحلول حزب مكان حزب آخر مثلاً، وهذا هو مركز الخطأ، وهذه هي مرتكزات الأنظمة الحاكمة اليوم في تبرير إبدال الديمقراطية

الحقيقية بما نراه من صور مشوهة ومختلطة من صنعها هي تحاول إيهام الشعوب بأنها صور الديمقراطية الفعلية وهذه منها براء.

الحقيقة الواقعة. أن الذين استولوا على السلطة هم الذين يصعبون الأمور من جهة ويحولون دون الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية من جهة أخرى. وما اتفاق المفكرين على القول بأن الصراع الأزلي هو صراع بين حاكم ومحكوم. فهمته الماركسية بأند صراع طبقات، وأنه صراع بين العامل المنتج من جهة وبين رأس المال المستغل من جهة أخرى، ونحن لا نختلف معها من أن الصراع هو صراع بين طبقات، لكنه بين طبقات حاكمة وطبقات محكومة. إذ أن رأس المال أو الثروة إنما هو إحدى أدوات السلطة في إستمرايتها. وإما هو إحدى وسائلها أو وسائل أية مجموعة للوصول إلى السلطة بإعتبار أن الواقع قد أثبت أن عناصر القوة أبدا هي: السلطة والثروة والسلاح⁽¹⁾، وهذا يعني أن الماركسية نظرت للجزء لا للكل. كذلك يؤكد أن الصراع هو بين الشعب وبين السلطة القائمة. وما ذاك إلا لأن هذه السلطة أي القرار هي ملك للشعب أغتصب منه؛ وهذا ما يجعل الصراع أمراً منطقياً وطبيعياً لأنه صراع المالك الذي يريد إسترداد ملكيته من يد المغتصب ومن هذه النقطة بالذات ولدت شرعية سلطة الشعب.

إن النظام الرأسمالي الذي ينادي بالديمقراطية، وفي نفس الوقت تتحكم فيه البرجوازية. لا يمكن أن يؤدي إلى سعادة الإنسان أو لحرية ولا أدل على ذلك من الأزمات الخانقة التي تعاني منها هذه الأنظمة التي قامت عبر التاريخ على نهب ثروات الشعوب وعلى استعمارها واستثمارها، وبمجرد انحسار موجة الاستعمار ابتدأت الأنظمة الرأسمالية تقاسي في سبيل بقائها الأمرين... ثم إن أنظمة بنيت وقامت أساساً على إستعمار الشعوب لا يمكن أن تعمل لسعادة الإنسان التي تتنافى مع أبسط قواعد الاستعمار؛ إن هذه الأنظمة ما عرفت من الحرية إلا حرية رأس المال وحرية البطالة والفقرة؛ مما يجعل كافة النظريات التي بني عليها النظام الرأسمالي بحد ذاتها لا تخدم إلا مصلحة القلة وهذا يعني أن هدفها لم يكن إلا سعادة البعض لا الكل مهما تم إدخال عمليات تجميلية عليها.

(1) معمر القذافي «الكتاب الأخضر».

أما الأنظمة التي نادى بدكتاتورية طبقة، كائنة ما كانت، هذه الطبقة. فقد أقرت من حيث الجوهر أنها ليست بالأنظمة الديمقراطية لأنها خست بقيه الطبقات غير الحاكمة حقها وأبعدتها عن أي مشاركة أو إشراك بالقرار. وقد قلناه عن النظريات التي تسند النظم الرأسمالية فنوله بمواجهة النظرية التي نادى بدكتاتورية الطبقة. لأنه عملاً بجوهر النظريتين فالخصلة من كل منهما أن هناك مجموعة صغيرة في المجتمع تحكمه وتتحكم به.

هكذا... إذا كانت النظريتين القائمتين لم تصلا إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية، بل أدتا عملياً إلى إهدار إنسانية الإنسان الذي هو محور الوجود وعلة. وكانت قوانينها وتنظيماتها المؤسسية تتمحور بالنتيجة حول إستبعاد الكثرة المنتجة من قبل قلة متحكمه مهيمنة تشدد من قبضتها باسم الحرية وباسم الديمقراطية والقيم. فمن الطبيعي والإنسان تواق إلى الحرية رغم محاولات كبتة. وتواق إلى المساواة رغم تعميق الهوة بينه وبين مستعبدية ومستغليه ومكبليه... أن تتوالى الثورات عبر التاريخ. هذه الثورات التي كانت فعلاً ورداً طبيعياً أمام الظلم. رغم أنه تاريخياً لم تتوصل هذه الثورات إلى حل المشاكل التي كانت هي دوافعها وبشكل جذري بل كانت تتم مواجهتها بقسوة وتنتهي لواحد من مصيرين؛ إما إنتكاسة تعود بالشعب إلى وضع أسوأ. وإما وصول إنتهازية حزبية أو قلة مستغلة إلى كراسي السلطة. وإما تغيير بسيط ومحدود في نطاق إصلاحى لا يتجاوب مع التطلعات الكاملة للجماهير ولا يستجيب لطموحات الشعب وأمانه.

والملاحظ تاريخياً أن الشعوب كانت دائماً بعد الثورة وبعد تقديم الأصاحي تعود من جديد لما كانت عليه قبل الثورة، وسبب ذلك عائد لعدم وضوح أيديولوجيا فكرية تضع حلولاً فعالية للمشاكل التي يعاني منها الإنسان. حلولاً جذرية تضحي هدفها سلطة الشعب ومشعلا يضيء طريقه.

وإذا كان الثورة في ظل النظريتين القائمتين قد أدت وتؤدي لعدم وضوح الطريق، ولعدم تحديد الهدف بدقة. بل كانت الأهداف آمالاً مرتقبة حيرى غير واضحة نتيجة تذبذب الإيديولوجيا بين النظريتين أو على هامشيتهما مما كان يوصل دائماً لخصلة محتمة كما رأينا. هي هزيمة الشعب صاحب المصلحة في التغيير. رغم إنتصار ثورته التي يخني ثمارها بالنتيجة قلة منظمة. فمن الضروري

ولا شك أن يعاد التقييم؛ وهكذا يصبح وجود نظرية عالمية ثالثة تعمل على الإستجابة لطموح الإنسان الواقعي التواق إلى الحرية الساعي للسعادة، أمراً ملحاً وضرورياً. وذلك لمعالجة كافة المسائل التي طالما ناضلت الشعوب من أجلها، وتجب على كافة التساؤلات التي عرضت لها الشعوب في مسارها التاريخي.

وإذا كنا قد عرضنا للديمقراطية من خلال الأنظمة التمثيلية التي إعتنقها الغرب من جهة، ومن خلال مفاهيم الماركسية لها من جهة أخرى، فحري بنا أن نضع قيد التدقيق النظرية العالمية الثالثة⁽¹⁾ لنرى مدى إستجابتها ومطابقتها للمفاهيم الحقيقية للديمقراطية على ما عرفت وحسب مفاهيمها التي عرضنا لها في مواقع عدة متسائلين عما إذا كانت هذه النظرية الجماهيرية تستجيب لمتطلبات الإنسان الواقعي الذي عرضنا لشخصه كذلك، لا الإنسان المجرد الذي عاجلت مطالبه الديمقراطية الغربية وجعلت منه النظريات هناك تجريداً قانونياً لتسهيل إنطباق النظرية نفسها... ولا الإنسان كما فهمته الماركسية بالنتيجة مادة قابلة للتغيير كي يرتقي ويتلاءم مع النظرية الماركسية.

إذا كنا قد خلصنا في السياق إلى ضرورة وجود نظرية عالمية ثالثة، ونحن بصدد العرض، فإننا لم نعن النظرية من موقع الدارس المتجرد لا يمكننا الحكم لها قبل وضعها موضع التدقيق؛ ومن نفس الموقع كذلك لا يمكننا تجاهلها لأنها أضحت حقيقة ملموسة بعد أن خرجت من الحيز النظري إلى الفعل وولدت أول جماهيرية في التاريخ تطبيقاً للنظرية الجماهيرية، لذلك فإن تجاهلها أو عدم دراستها إنما يصب في خانة الذبذبة التي تكلمنا عنها، والبقاء في خضم التساؤلات دون الإلتفات الى التجارب الإنسانية الحديثة.

(1) معمر القذافي «الكتاب الأخضر».

حول النظرية العالمية الثالثة

طُرحت في «الكتاب الأخضر» نظرية جماهيرية سُميت - النظرية العالمية الثالثة - ودافعها كما نستنتج من مبادئها:

وجوب وجود نظرية ترد على كافة التساؤلات التي تدور حول المشاكل التي عرفتها المجتمعات البشرية ويعايشها الأفراد، بعد أن تبين أن النظريتين السابقتين «الماركسية والرأسمالية» لم تقدما حلاً نهائياً للمشكلات الإنسانية.. لأن الرأسمالية التي إرتكزت أساساً على نهب ثروات الشعوب لصالح شعوب أخرى، عدا ما فيها من إنعدام للعدالة والمساواة، وتضحية شعب كامل وحتى قارة أو جزءاً منها لصالح مجموعة من الأشخاص، وقد إنكفأت الرأسمالية بعد إنحسار موجة الإستعمار الإقتصادي لتصبح مذهب حكم من خلال أنظمة تتحكم فيها قلة مستغلة بكثرة مستضعفة، وقضي في ظل هذه النظرية على الحرية بمضامينها الطبيعية عندما جزأت الحرية إلى حريات، وبالتالي جرى النفاذ من خلال هذه التجزأة الى إهدار الحرية ككل، وأضحى رأس المال المستغل هو السيد وهو الحاكم وحرите هو أضحت مفهوم الحرية الحديث في ظل النظام الرأسمالي.

كما أن الماركسية، على ما نرى، لم تعد نظاماً إشتراكياً بقدر ما هي نظام رأسمالية الدولة، التي أضحت صاحبة رأس المال وأداة الحكم من خلال

الحزب الواحد الذي لا يعدو كونه قلة حزبية تحكم وتتحكم كذلك... هكذا فقد بقي الفرد في ظل النظريتين السابقتين مستعبداً يشده واقعه الاجتماعي والحياتي، وتقيدته قوانين متشابهة لا عد لها ولا حصر، ما وجدت إلا لحماية النظم القائمة... كذلك فإن نضالات الشعوب وثوراتها تاريخياً كانت تصب ولا تزال في مطحنة قلة إما حزبية أو جماعة منظمة تقطف ثمار ثورات الشعوب وتستغل تضحياتها لتقفز بالنتيجة إلى كراسي السلطة وتعيد الشعب إلى سابق عهده ما قبل الثورة، محكوماً⁽¹⁾.

ولقد خلصت التجارب الإنسانية؛ إلى أنه أمام الواقع القائم، لابد من نظرية جديدة تشكل حلاً نهائياً لكافة المشكلات التي يعاني منها الفرد والمجتمع... نظرية تؤمن حلاً نهائياً لمشكلة الديمقراطية ومشكلة الحرية وللمشكلة الاقتصادية وإقامة القواعد الثابتة للحياة الاجتماعية وتشكل طريق الخلاص للجماهير.

ولقد واجهت «النظرية العالمية الثالثة»⁽¹⁾ المشاكل الإنسانية التي تعرض للمجتمعات، رابطة بينها خلافاً للنظريات السابقة، معتبرة أن مشكلة الديمقراطية ومشكلة الحرية لا يمكن أن تعالج إلا من خلال المساواة؛ موضحة أن المساواة بعد ذاتها لا يمكن أن تكون حقيقية وواقعية في ظل تجزأة المساواة نفسها والنظر إليها على قاعدة المساواة أمام القانون فقط أو المساواة في حقوق الاقتراع، وأنها تبقى مجرد عملية نظرية إذا لم تبني أساساً على قاعدة المساواة الاجتماعية وأوضحت أنه خلافاً لكافة النظريات، لا يمكن أن تكون هناك مساواة بين صاحب العمل والأجير من الناحية السياسية مثلاً لأن حاجة هذا الأخير محكومة فعلاً لمزاجية رب العمل مهما كانت القوانين التي يمكن تصور ضمان حمايتها للأجير، فإذا حمته من الصرف التعسفي فلن تحميه من الصرف بعد ذاته، ولأن الأجير بحاجة للعمل سيصبح دون شك رقماً عديداً في يد صاحب العمل ورأس المال يستغله للضغط السياسي وبالتالي الوصول بواسطته لتشريع يضمن رخاء صاحب رأس المال هذا، ويتم ذلك دائماً على حساب

(1) معمر القذافي - محاضرة في اللجان الثورة العربية عام 1980.

معمر القذافي «الكتاب الأخضر».

العامل الذي يزداد بؤسه بؤساً. فأرست النظرية العالمية الثالثة أسس المساواة عندما وضعت حلاً جذرياً لنظام الأجرة معتبرة أن «الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد»⁽²⁾ ودعت لقيام مجتمع الشركاء، حيث يتحول العمال من أجراء إلى منتجين ويضحون هم أنفسهم شركاء في ملكية المؤسسات الإنتاجية لا في إدارتها فحسب. وحسب مبادئ النظرية العالمية الثالثة، لن يتواجد في النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد الذي تبشر به النظرية إنساناً يعمل لصالح إنسان آخر طبعياً كان أو معنوياً ولا حتى لدى الدولة؛ إنما أضحي شريكاً في الإنتاج وبهذا يستهلك إنتاجه بالكامل «الذي ينتج هو الذي يستهلك»⁽³⁾ وبهذا تكون النظرية العالمية الثالثة قد وضعت حداً لنظرية فائض القيمة التي طالما كانت مثاراً للجدل... ومن هذا المنطلق تحررت حاجة المنتج «العامل» بعد أن تخلص نهائياً من نظام الأجرة، وتحرر حاجته أضحي هو بالذات حراً لأنه «في الحاجة تكمن الحرية»⁽⁴⁾؛ وعالجت النظرية العالمية الثالثة على نفس القاعدة حتى أبسط الحرف فقضت على إستغلال الإنسان للإنسان كما عالجت الملكية العقارية عندما أوضحت أن الأرض ليست ملكاً لأحد ولكل إنسان حق الإستفادة منها زراعة أو رعيّاً ضمن حدود عمله مع أفراد أسرته دون أن يستخدم الغير.

هكذا بتحرر الحاجة وبالمساواة الإقتصادية وعدم التبعية يمكن الوصول إلى المساواة بشكل فعلي لا نظري. وبالتالي الوصول إلى ديمقراطية حقيقية بعد أن تضحى الحرية والمساواة مؤمنتين.

ويمكن إختصار صورة المجتمع الإشتراكي الجديد، حسب مفهوم النظرية العالمية الثالثة وكأنه ثلاثة قطاعات مقسمة على الشكل التالي:

- 1 - العاملون المنتجون لحسابهم الخاص بغرض إشباع حاجاتهم دون إستغلال الغير كالفلاحين والحرفيين بجميع أنواعهم.
- 2 - المنتجون الشركاء الذين يعملون في موقع إنتاجي يتقاسمون حصتهم من الإنتاج بغرض إشباع الحاجات.

(1) (2) معمر القذافي «الكتاب الأخضر».

3 - الذين يكلفون بخدمة عامة للمجتمع الذي يكفل لهم إشباع حاجاتهم وفقاً لما يقدمونه من خدمات.

ويبقى قطاعاً رابعاً هو العجزة الذين يشبع لهم المجتمع حاجاتهم إلى أن يزول عجزهم أو أن ينتهوا النهاية الطبيعية لكل مخلوق فوق الأرض.

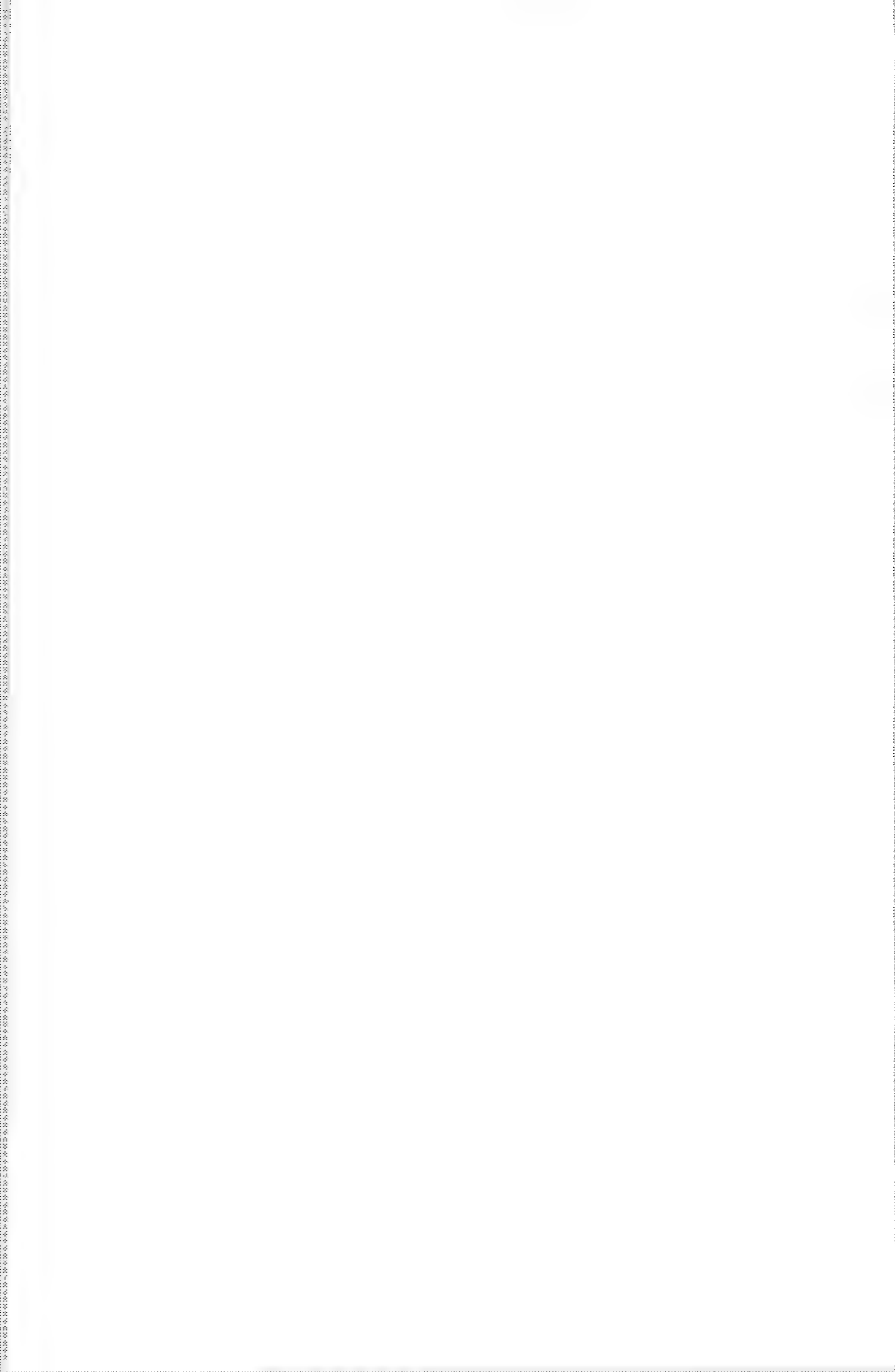
كما أن النظرية العالمية الثالثة، عاجلت مشكلة السلطة، متفقة مع ما نادى به المفكرون بأن المشكلة الكبرى في حياة الدول إنما هو نزاعها المتواصل مع شعبها كما قدمنا، وإن مرد النزاع إلى أن هناك قلة قد إغتصبت من الشعب حقه بحكم نفسه وأثبت نفسها عنه عنوة وإن هذا الصراع مستمر وسيستمر طالما لم يصل صاحب الحق الأصيل إلى حقه، وشدت النظرية على أن السلطة هي بالكامل للشعب، لا تمارسها قلة نيابة عنه سواء كان ذلك في صورة برلمان منتخب أو حزب يحكم، وإن للشعب أن يمارس سلطانه الكامل ودون وسيط معتبرة أن التمثيل تدجيل⁽²⁾ لأن الإرادة الشعبية لا تتمثل ولا تتجزأ ولا يمكن تفويضها، وأنه لا يمكن لأحد أن يريد نيابة عن الشعب لأن الإرادة لصيقة بالإنسان الطبيعي ولا يمكن لواحد أن يريد عن آخر بنفس الوقت وبنفس النسبة، كما قدمت النظرية العالمية الثالثة نقداً للحزبية معتبرة إياها وسيلة جديدة للتحكم، وإطاراً لعمل القلة في سبيل الإستيلاء على السلطة التي هي من حق الشعب كله، وأنه في ظل نظام حكم الشعب نفسه بنفسه تصبح الحزبية إجهاضاً للديمقراطية لأن فيها رجوعاً إلى تحكم أقلية حزبية بأكثرية محازبة، كما وأنها تشكل خطراً على سلطة الشعب بالذات؛ وأضحى من وجهة نظر النظرية، أن من يتحزب هو خائن في ظل نظام سلطة الشعب: «من تحزب خان»⁽¹⁾.

والنظرية العالمية الثالثة تطرقت كذلك إلى أن أداة الحكم عرفت تاريخياً وإستندت إلى ثلاثة عناصر، كانت دائماً وسيلة هذه الأداة في فرض نفسها على المجتمع والتحكم به، ولقد حددت النظرية هذه العناصر بما يلي: الثروة - السلاح - القرار (أو السلطة) وأوضحت أن من تمكن من العنصرين الأولين أصبح صاحب السلطة وسيد القرار، ولا يمكن لمن ليست لديه الثروة أو لمن لا

(1) لمزيد من الإطلاع على النظرية العالمية الثالثة - معمر القذافي «الكتاب الأخضر».

يملك السلاح، أن يشارك بأي قرار، وأنه قد يكون أحد العنصرين الثروة أو السلاح وحده في البدء كافياً للاستيلاء على السلطة، لأن السلاح مثلاً يمكن السيطرة على رأس المال وبالتالي ضم العنصرين الأساسيين للوصول إلى السلطة، وخلصت النظرية بالنتيجة إلى أنه ما لم تكن الثروة والسلاح بيد الشعب فلا يمكن للشعب أن يحافظ على سلطته فيما إذا كان هو سيد القرار لأنه يبقى تحت رحمة حامل وصاحب السلاح الذي قد يتقض من جديد فيصادر حرية الشعب ويتحكم به، من هنا خلصت بالنتيجة إلى وجوب إنهاء دور الجيوش التقليدية وحلول الشعب المسلح محلها لأن في ذلك ضماناً للحرية نفسها، وضماناً كذلك للمساواة التي ضمنتها النظرية.

لقد كان لا بد من عرض هذه الخطوط العريضة بشكل عام وبشكل سريع، لأن الدراسة الموضوعية تستوجب منا التجرد ووضع كل نظرية كما قدمنا في بداية كتابنا، تحت التدقيق، وحتى لا ندور في الفراغ ونخلق من التساؤلات والمشاكل القائمة تساؤلاً جديداً كان لا بد لنا من المعالجة الموضوعية وعرض بعض أفكار النظرية العالمية الثالثة⁽²⁾ خاصة ما يمت منها بصلة إلى موضوع الديمقراطية الذي هو مدار بحث هذا الكتاب.



النظرية العالمية الثالثة والديمقراطية

إعتمدت النظرية العالمية الثالثة المفهوم المعروف للديمقراطية بأنها: حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب. وكما قدمنا قدّمت نقداً للنظرية التمثيلية وكذلك للنظم البرلمانية كما إنتقدت الإستفتاء وإعتبرت أنه يستحيل قيام الديمقراطية بمفهومها الحقيقي إلا من خلال ممارسة الشعب بنفسه وبكليته لحقوقه السياسية المضمونة من خلال مساواة إجتماعية في مجتمع الشركاء حيث يتمتع كافة المواطنين فيه وبصورة فعلية بالحرية بعد أن تحررت حاجاتهم وتحرروا من التبعية الإقتصادية وحيث نالت المرأة حقوقها المساوية لحقوق الرجل بإعتبارها نصف المجتمع... بهذا تكون النظرية العالمية الثالثة قد إنتفتت نظريا مع النقد الموجه لكافة النظريات السابقة والمعروفة والتي ثبت فعليا وعلى مستوى الواقع، أنها لا تركز إلى ديمقراطية صحيحة، لكنها لم تتوقف عند الحلول التي قدمها النقاد لأن هؤلاء كانوا يقدمون حلولاً تجميلية وإصلاحية للنظريات المعروفة دون الخروج عليها فحاولوا في كل مرة ومن وجهة نظرهم تقييد الحاكم نظرياً على حساب مد حرية الشعوب والأفراد، لكن حلولهم لم تأت جذرية؛ وكانت كافة الحلول تدور لتصب بالنتيجة حول ضرورة إيجاد أداة حكم أتت متميزة عن المحكومين دائماً وغير شعبية وكانت تساعد على تبرير وجود الأداة وإستمرارها.

لقد قضت النظرية العالمية الثالثة على المفهوم الحالي للدولة بإعتبارها أداة سلطة متميزة لا يمكن أن تكون هي سلطة الشعب كائنة ما كانت الوسائل التي توصل الحاكم إلى سدة السلطة وكائنة ما كانت ضمانات المحكومين، لأن الدولة بمفهومها الحالي أياً كانت النظرية التي تسند قيامها لا يمكن أن يحقق وجودها ديمقراطية أو مساواة لأن مجرد هذا الوجود يوصل إلى حتمية واحدة مؤداها إيجاد طبقة حاكمة وطبقة أخرى محكومة؛ وبالتحديد قلة حاكمة ومعنى هذا أن أية ديمقراطية يجري الكلام عليها إنما ستكون ديمقراطية الحاكم وحده.

وإذا كانت النظرية العالمية الثالثة قد قضت على المفهوم الحالي للدولة فلا يمكن القول أنها التقت مع الماركسية لهذه الجهة، إذ أن الماركسية تقول بزوال الدولة في فترة من الفترات وبعد قيام النظام الشيوعي الأممي، وهو ما لم نقله النظرية العالمية الثالثة بل قالت بوجود زوال الدولة حالاً لا بإعتبارها نتاجاً برجوازيّاً ولكن بإعتبارها أداة سلطة متحركة إغتصبت حق الشعب وقضت على الديمقراطية نفسها وسيطرت على ثروة الشعب وتحكمت به من خلال السلاح الذي ملكته نيابة عن الجماهير ومنعت هذه العناصر، السلاح والثروة عن أصحابها الشرعيين؛ وإن زوال الدولة بشكلها الحالي وتملك الشعب السلطة والثروة والسلاح وصيرورة الشعب بالكامل صاحب القرار وصاحب السيادة فإنما ذلك هو الضمان الأكيد لعدم إمكانية ضرب الشعب والعودة به إلى الخلف، وهذه المفاهيم لا تتفق مع مفاهيم الماركسية التي تعني إستمرارية قيام النظام الذي نراه اليوم في الدول التي تعتنق الماركسية بحجة وجوب إستمرار قيام الدولة حتى لا تتعرض المكتسبات الإشتراكية لرد فعل برجوازي يقضي على هذه المكتسبات. من هنا فإن ما عرضته النظرية العالمية الثالثة هو مفهوم متقدم على الماركسية أو يمكن القول أنه ما بعد الشيوعية.

لم تقتصر النظرية العالمية الثالثة على المناداة بضرورة تطبيق الديمقراطية المباشرة وبشكل عام دون تحديد الأسلوب، وذلك لضمان عدم الإنقضااض على النظرية، خاصة وأن تطور المجتمعات البشرية يترك رواسب من الإقطاعية والبرجوازية أو بقايا مستغلين ومتحكمين يفتشون على المداخل والفرص لإعادة سيطرتهم على الشعب ومقدراته، من هنا جاءت النظرية بمنهجية لضمان إستمرار السلطة بيد الشعب خاصة وأنها كما كررنا مراراً حولت المجتمع وبشكل

جذري يترافق مع التطبيق السياسي من مجتمع أجراء ومستغلين إلى مجتمع شركاء متساوين؛ من هنا كان لابد لنا من المرور على الخطوط العريضة لمنهجها خاصة ونحن نعيش عصر الأنظمة التي تعتمد أسلوب المؤسسات في ممارسة السلطة وإتخاذ القرار وتنفيذه لنستطيع تكوين فكرة عن ما تدعو إليه النظرية بعد أن قلبت المفاهيم القائمة داعية إلى زوال الدولة بشكلها الحالي.

إعتمدت النظرية العالمية الثالثة من الناحية العملية المؤتمرات الشعبية؛ ويعني هذا إجتماع مجموع المواطنين وفي أماكن تواجدهم في مؤتمرات شعبية يختار كل منها لجنة لإدارة جلساته، وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأولى هذه مؤتمرات أساسية، إذ أنها القاعدة العريضة وفي هذه المؤتمرات يجري إتخاذ كافة القرارات أياً كانت خطورتها وعلى أي صعيد، سواء كان السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي، وقرارات هذه المؤتمرات الأساسية هي الإلزام... أما اللجنة أو الأمانة التي يجري إختيارها داخل المؤتمر فلا يتعدى عملها الأمور الإدارية البسيطة كإدارة الجلسات وتنظيم وتجديد البطاقات، وصياغة قرارات المؤتمر تحت إشراف المؤتمر نفسه وأثناء جلساته. ومن مجموع الأمانات التي إختارتها المؤتمرات الشعبية الأساسية تتكون المؤتمرات غير الأساسية والتي تتوزع حسب البلديات.

ثم إنه بحكم إنتماء المواطنين إلى قطاعات أو مهن أو فئات كالفلاحين والطلاب والحرفيين والموظفين، فعلى هؤلاء وضمن إطار قطاعاتهم أن يجتمعوا في مؤتمرات مهنية خاصة بهم، لها كذلك أمانات لإدارة جلساتها... والإيجابية حسب النظرية، هي أن المواطن أضحت له صفتان، صفته الأولى كمواطن مجرد في منطقته التي هو منها حيث له الحق أن يكون عضواً في المؤتمر الشعبي الأساسي أو بما يتفرع عنه من لجان، وصفته من حيث مهنته أو عمله حيث يتواجد في هذا القطاع أو ذاك كذلك، هذه الإزدواجية تسمح له بمناقشة وضع سياسي عام يخص كافة المواطنين من جهة، مجردين عن وظائفهم الحياتية وذلك في المؤتمرات الشعبية الأساسية؛ ومناقشة الوضع الوظيفي والمهني من حيث وظيفته أو مهنته من خلال المؤتمرات المهنية، وفي كلتا الحالتين يضحى تبادل الآراء وتقاربها من الأمور السهلة غير المعقدة، وانتقال التجارب بين منطقة وأخرى وبين قطاع وقطاع، إذ يستشعر المواطن في الحالة الأولى حاجات

غيره من المواطنين فيتفاعل معهم إيجابياً كما يستشعرون هم معه حاجته المهنية فيتجاوبون كذلك، وبهذا يكون أي قرار مبنياً على هذا الوضوح وعلى دراسة على الطبيعة من خلال التجربة وفي العمق.

عن مجموعة الأمانات المنبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية وعن اللجان الشعبية النوعية يتشكل مؤتمر الشعب العام، الذي ترتفع إليه كافة القرارات المنبثقة عن القاعدة العريضة وكافة ما تضعه المؤتمرات الشعبية الأساسية وكذلك المؤتمرات المهنية، وفي مؤتمر الشعب العام يجري وضع كافة القرارات والصور ضمن صورة نهائية وأطر قانونية وتتحول إلى خطة عمل وبرامج تنفيذية؛ ومؤتمر الشعب العام حسب النظرية العالمية الثالثة لا يتعدى كونه لجنة صياغة عليا يقوم بصياغة جميع القرارات صياغة نهائية دون تبديل أو تحريف أو تغيير أو إلغاء لأنه «لا يملك أحد في عصر الجماهير أن يغير قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة السلطة والثروة والسلاح».

أما الجهاز التنفيذي للقرارات المتخذة، فهو منوط بلجان شعبية تنبثق بدورها مباشرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي غير الأمانات التي وجدت لإدارة المؤتمر تسمى باللجان الشعبية وهي التي حلت محل الإدارة الحكومية المعروفة وشروط عضويتها هي الإلتزام الخلقي والمؤهل والخبرة في مجال التخصص، وميدان عمل اللجان الشعبية هي داخل «منطقة» المؤتمر الشعبي الأساسي الذي إنبثقت عنه، وهذه اللجان تشترك كذلك من خلال تسلسلها الإداري في مؤتمر الشعب العام حيث تطلع من خلاله على إرادة الشعب وعلى كيفية تحقيق هذه الإرادة.

لكن... من هو الرقيب على عمل اللجان الشعبية؟...

إن هذه اللجان الشعبية المنبثقة أساساً عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، خاضعة لهذه المؤتمرات مباشرة وخاضعة لرقابتها، ولا يعني إختيارها إنقطاع صلة بينها وبين المواطنين كإنقطاع الصلة بين الناخب والمنتخب لأن القضية قضية إختيار حر وواسع، إن إمكانية المحاسبة قائمة كل لحظة أمام المؤتمر الذي هو السيد فالرقابة هنا «رقابة المؤتمر من خلال أعضائه» تصب بمواجهة اللجان الشعبية وكذلك على القرارات بأن معاً وللمؤتمر إستدراك كافة الأخطاء حالاً وتصحيحها ومحاسبة المقصرين سواء كانوا لجاناً شعبية أو غير ذلك.

والجدير بالذكر؛ أن مؤتمر الشعب العام على ما قدمناه ليس هو برلماناً ولا سلطة، وعضويته هي بحكم الموقع الشعبي فقط فلا تعطي حاملها أية صفة تمييزية ولا مكسباً ولا حصانة، والعضوية سارية فقط خلال إنعقاد المؤتمر، وبطاقة عضويته تستخدم للدخول إلى قاعة المؤتمر فقط ولا قيمة لها خارج ذلك.

إذا كان بحثنا الأساسي، هو الديمقراطية والنظرية العالمية الثالثة، وإذا كان حسب مفهوم النظرية هذه جوهرها وجوب ممارسة الشعب بنفسه وبكليته سلطته وإتخاذ قراراته بنفسه، وعلى الشعب تقع مسئولية وضع كافة قوانينه على مستوى القاعدة ومناقشتها كذلك وكذلك إلغائها وتعديلها منوط بالمؤتمرات الشعبية الأساسية؛ فإن ذلك يعني أن ما ذهبت إليه النظرية مطابق تماماً للمفاهيم الديمقراطية الصحيحة من أنها حكم الشعب بالشعب وخلافاً لما جاءت به النظريات من أن الديمقراطية هي الرقابة الشعبية.

النظرية العالمية الثالثة والدساتير

إذا كان الهدف من وجود الدساتير، منع السلطة الحاكمة من الطغيان ورسم حدودها في تصرفاتها حتى لا تتسع هذه التصرفات على حساب حريات المواطنين؛ لأن السلطة على حد تعبير الأستاذ هارولد لاسكي: «إذا لم تخضع للرقابة، فهي عدو طبيعي للحرية دائماً»؛ وقد إرتبط إنشاء الدساتير ووضعها بتطور الحياة السياسية، إذ أنه كلما إنتزع المواطنون من السلطة القائمة حقاً تركز هذا الحق بنص، إلى أن كانت الثورات التحررية، فخلقت للسلطة الحاكمة حدوداً عليها ألا تتجاوزها.

فالدساتير إذن ضرورة من ضرورات الأنظمة التي إختلف فيها وتميز الحاكم عن المحكوم لتؤدي أي الدساتير دورها في رسم حدود فاصلة بينهما ولتبين للحاكم وظائفه وصلاحياته وللمحكوم حقوقه والتزاماته... من جهة ثانية، إذا أخذنا الديمقراطية مقياساً لوضع الدساتير، نجد أن هيئة مؤلفة من عدة أشخاص قد تدعي هيئة تأسيسية، تكلف بوضع دستور لبلد ما، فهل يعني أن هذا الدستور فعلاً هو ما يريده الشعب حتى ولو كانت الهيئة التي وضعته هي هيئة نيابية منتخبة لوضع دستور فقط، كذلك لو جرى إستفتاء حول دستور ما وكانت النتيجة أن أكثرية الناخبين المطلقة قد وافقت على الدستور، أيعتبر الدستور ممثلاً لإدارة الشعب كل الشعب؟

ومادام الحاكم هو الذي يضع الدستور، وهو الذي يستطيع تعديله كبقية القوانين، مهما قيل أن هناك أسباباً مشددة للتعديل ومهما وصف بأنه دستور جامد؛ ومادامت الغاية من الدستور كما قلنا هي وضع القيود على تصرفات السلطة؛ فمعنى ذلك أن السلطة الحاكمة، وهي القيمة على إنشاء الدساتير وتعديلها، لن تضع قيوداً فعلية على نفسها إنما القيود المحكي عنها تبقى قيوداً نظرية لا أكثر ولا أقل.

رغم ما ذكرنا، وبمفهوم المخالفة؛ ما هي حاجة المجتمع لدستور إذا كان الشعب هو صاحب السلطة ويمارسها بشكل مباشر، ألا تنتفي الحاجة للدستور بمجرد اندماج الحاكم بالمحكوم، لأن الحاكم المحكوم بأنّ معاً لا يمكن أن يضع قيوداً لنفسه بمواجهة نفسه لأنه لا يمكن أن يطغي أو يتعسف في استعمال حقوقه بمواجهة شخصه، ولأنه سيتصرف دائماً على أساس تحقيق أكبر قدر من السعادة لشخصه.

إن إنتفاء التمايز بين الحاكم والمحكوم والذي تنتفي معه حدود الفصل يحتم عدم وجود تحديدات تفصل بين الشخصين.

قد يتساءل البعض، ما هي شريعة المجتمع ولا دستور له؟ والنظرية العالمية الثالثة عرضت لما قدمنا وردت على هذا التساؤل بأنه في ظل سلطة الشعب سيكون العرف والدين هو الدستور لأنه لا مجال لتحديد في ظل سلطة الجماهير على حركة الجماهير نفسها.

إن الدستور البريطاني، ليس هو بالدستور المكتوب بشكل كامل، إنه دستور مبني على العرف قبل كل شيء، والأقسام المكتوبة منه لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من هذا الدستور، ورغم ذلك فإن النظام البرلماني البريطاني يعتبر بنظر المدافعين عن النظرية البرلمانية قمة ومثالاً... كذلك فإن القوانين الوضعية والدستور أحدها ولا شك، ولو كانت قد أعطيت للدستور مرتبة أعلى من بقية القوانين، ومرتبة القانون الدستوري أضفاها عليه إثنان، السلطان والمشرع، أو ليست مصادر القوانين الوضعية هي القانون الطبيعي والأعراف؟... وهل كانت الشرائع السماوية والمعتقدات الدينية إلا عاملاً أساسياً مؤثراً وفاعلاً في هذه القوانين؟.

النظرية العالمية الثالثة، تقول بأن شريعة المجتمع هي العرف والدين⁽¹⁾، وإنها بإعتادها العرف والدين تكون قد أعادت الأمور إلى نصابها الطبيعي... لأنه مهما تنوعت القوانين الوضعية ومهما جرى تعديلها ومهما وضعت لها الاجتهادات، فهي تستلهم دائماً القانون الطبيعي والأعراف والعادات والشرائع السماوية؛ هذه المصادر التي تعتبر تراثاً إنسانياً خالداً، لأنها القانون الوحيد الذي لا يميز بين إنسان وإنسان.

(1) معمر القذافي «الكتاب الأخضر».



النظرية العالمية الثالثة والأحزاب

تعرضنا في بحث سابق للديمقراطية والأحزاب، وعرضا للأحزاب الجماهيرية والأحزاب الأيديولوجية، وبيننا أن مفكري الديمقراطية التقليديين، لم تكن تتمتع الأحزاب لديهم بسمعة طيبة رغم ربطهم الديمقراطية بوجوب وجود الأحزاب، ووصلنا إلى نتيجة مؤداها؛ أن الأحزاب بما فيها المعارضة تشكل ركناً من أركان الأنظمة المتسلطة نفسها، ورأينا كذلك أن كافة الأنظمة المعروفة لا تعدو أن تكون أنظمة القلة التي تسيطر وتتحكم بالغالبية في المجتمع. كذلك رأينا أنه وفي ظل الأنظمة التي تسود العالم اليوم، يجد الإنسان نفسه وحيداً في مواجهة تحديات السلطة، ويجاد أن صوته لا يسمع ولا قيمة له، ويستشعر بأنه أضحي مهملاً ومعرضاً من جميع الجهات في خضم لجج الدكتاتوريات القائمة مع ما توجده من مؤسسات، ومع قناعاته بأن إنضواءه في صفوف حزب ما لن يؤثر على كينونته السياسية أو على واقعه الاجتماعي والحياتي، إنما بهذا الانضواء ستحدد الجهة التي تستغله بشكل مباشر، إذ أن الأحزاب كما رأينا هي قوى فعلية تتحكم فيها كذلك قلة، هي القيادة، كائنة ما كان لقبها، بكثرة هم المحازبين... لكن الإنسان في ظلال الأنظمة القائمة وحسب حياته النفسية في هذه المجتمعات يستشعر بالراحة والطمأنينة، عند ربط مصيره وواقعه بمصير وواقع آخرين، إذ أنه بحاجة لهذه الطمأنينة التي

يعمل الحزب على تنميتها كشعور بين المحازيين... ومن هنا تصبح الأحزاب في ظل الأنظمة القائمة ضرورة قصوى للمواطنين بنظرهم، لأن فيها جواباً على حالة الإنسان النفسية ورهى عن ربط مصير الإنسان نفسه بمصير الآخرين كرد في مواجهة واقع التسلط القائم بالمجتمع.

إن نظرة موضوعية على ممارسات الأحزاب وعلى شعاراتها، تظهر لنا بوضوح، أنها كلها تعتنق وتنادي بمبادئ أقل ما يقال فيها أنها مثالية، لأنها تطالب في صلب مبادئها بضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وبمزيد من الحريات للمواطنين، هذه حال الأحزاب حتى المتأقلمة والمتعارضة منها ولو في بلد واحد، وإذا تتبعنا هذه المطالب وقسناها على الممارسة الفعلية، نجد أن الحزب الذي يرفع صوته وهو خارج الحكم مطالباً بالإصلاح وبالحرية، هو نفسه الذي تصرخ الأحزاب الأخرى بوجهه تطالبه بنفس الشعارات عندما يستلم زمام السلطة.

تنفي النظرية العالمية الثالثة وجود الأحزاب في ظل سلطة الشعب، واعتبرت أن الحزبية (إجهاض للديمقراطية)، لأنه وكما فصلنا سابقاً، إذا كانت الغاية من وجود الأحزاب في ظل الأنظمة القمعية، هي أسلوب تطور للوصول نحو الأفضل، وأداة مطالبة لتحقيق حدود أوسع من الحرية والعدالة والمساواة، وإذا كانت تمثل في ذهن المحازيين أدوات للتغيير، حسب ما يذهب إليه المحازيون وعملاً بالشعارات التي تطرحها الأحزاب... وإذا كانت الأحزاب في ظل الأنظمة القائمة اليوم قد تكون ضرورة ولو نفسية ووسيلة ضغط في مواجهة السلطات القمعية المتحكمة أو لتحقيق بعض الإصلاحات؛ لكننا يجب ألا ننساق نحن إلى النهاية مع الشعارات الحزبية فتناسي من جهة ثانية أن الأحزاب تربط أية عملية تغييرية، حتى ولو كانت تغييراً إصلاحياً، بوصولها للسلطة وأنها عند وصولها ستنقل معها تركيبتها الحزبية المبنية أساساً على تحكم قلة بكثرة؛ كذلك فإن هدف «الوصول» الذي نحكي عنه دفعها بشكل إرادي أو لا إرادي إلى إيجاد إنقسام في الأمة وإثارة الإضطرابات أو إستغلالها بحيث تضع في خضم ذلك الحدود الدنيا حتى للأمن في ظل السلطات القمعية، وتهدر دماء المواطنين دونما نتيجة، لأن ما سينتج عن الصدمات والإضطرابات بالنهاية لا يتعدى تغيير شكلي في أداة التسلط والقمع فقط موضوعه الأشخاص، ودون

أن يتعدى ذلك إلى الجوهر أي إلى القضاء على القمع والتسلط نفسه.
من منحى آخر، وعلى سبيل التساؤل نقول: إذا تأمنت العدالة الاجتماعية للمواطنين جميعاً، وإذا أصبحت الحريات أموراً مسلماً بها، وإذا كانت العدالة بشموليتها وبكل معانيها مطبقة بشكل واقعي محسوس ومؤمنة كذلك، وفي مطلق الحالات إذا إمتلك الشعب بالكامل السلطة، وإذا أصبح لكل مواطن الحق في المناقشة المجدية ولكل دوره في صياغة القرارات والقوانين وتنفيذها ومراقبة التنفيذ، إذا تم كل هذا، فهل تبقى هناك حاجة لوجود الأحزاب؟

توضح النظرية العالمية الثالثة: أنه إذا ما تحققت العدالة، سياسية وإجتماعية معاً وفي نفس الوقت، وإذا أصبح الشعب فعلاً هو السيد، فإن معنى نشوء الأحزاب في حالة كهذه ما هو إلا لغاية ضرب وحدة الشعب من جهة وفي ذلك خيانة للشعب، أو محاولة للتسلط من جهة ثانية وانتزاع سيادة الشعب منه لوضعها بين يدي قلة حزبية أو قلة منظمة، مهما كانت دعوة الحزب الذي ينشأ في مناخ كالمناخ الذي ذكرت، ولأن من يفكر بالانضواء تحت لواء حزب هنا، والفرصة لديه كاملة وكافية ومؤمنة للتعبير والمناقشة ولعرض ما يحول في خاطره ضمن المؤتمرات الشعبية الأساسية بحيث يمكنه الوصول من خلال المناقشة والعرض إلى الإقناع والإقتناع وبالنتيجة الإشتراك في إتخاذ أي قرار؛ إن كل من ينضوي تحت لواء حزب إذن في هذه الحالة ليس همه بناء وطنه، إنما همه خراب هذا الوطن، وليس همه إيجاد الديمقراطية وترسيخها في طريقها الصحيح بقدر ما هو الإطاحة بالديمقراطية لمصلحة الدكتاتورية وبهذا يرتكب بحق الشعب والوطن خيانة عظمى.

هكذا فإن النظرية العالمية الثالثة عندما حددت بأن كل من تحزب خان، لم تكن تعني الحزبي في ظل الأنظمة الدكتاتورية القائمة، إنما كانت تعني المواطن الإنسان في بلد تحكمه فعلاً الديمقراطية المباشرة وحيث الشعب هو سيد نفسه وسيد مصيره وباني مستقبله... إذ أن من ينتمي لحزب في ظل الأنظمة الديمقراطية المزيفة، قد يكون في حالة قناعة بوجود تغيير ما هو قائم ويرى في الحزب قناة وأداة للتغيير نحو الأفضل، ولو كان هذا الأفضل الذي يراه قد أصبح نسياً بعد ظهور النظرية العالمية الثالثة.

النظرية العالمية الثالثة

- بين الحريات العامة والحرية الصحفية -

لقد كان من الطبيعي ألا نعرض للحريات المعروفة في ظل الأنظمة القائمة في العالم اليوم والتي تعددها الدساتير ومنها حرية الفكر والقول والعمل ، وذلك لأن الدساتير التي تعدد هذه الحريات ، لم تعتمد من خلال تعدادها لتأكيد ما بقدر ما عملت على رسم حدود لها ، فتحت ستار الحفاظ على الحريات العامة جرى تحديد للحريات الخاصة...

وفي الوقت الذي أكدت فيه كثير من الدساتير الحقوق المطلقة للهيئات والأفراد في أن يؤمنوا بما يحلو لهم ، إشتربت هذه الدساتير وجوب أن يكون السلوك وأن تكون الممارسة لا يقصد منها تغيير النظام أو القانون أو وقف إستمرار العادات الإجتماعية الجارية... إذن الحريات في ظلال الأنظمة القائمة ، هي حريات ذات إتجاه واحد ، تضع النظام في برج عاجي لا مجال مطلقاً لتغييره ، أما فقدته فلا يتم إلا ضمن أصول ضيقة محدودة ومحدد أشخاصها ، وكذلك محددة أهدافها ومراميها حتى لا تخرج عن إطار النظام نفسه.

إن جوهر الحريات المنصوص عنها في الدساتير ، ليست إلا حرية السلطة وحرية القوة ، ولعل أفضل مثال على ذلك هو حرية التعاقد ، حيث تتلاقى إرادة العامل المحتاج للعمل وإرادة رأس المال التي تريد أن تتقي من سوق العمل اليد العاملة الرخيصة ، هذه الحرية ، التي تجد نفسها بين خيارين

إستمرار الحياة والحصول على اللقمة من جهة وبين القابض على شرايين الحياة والمتحكم باللقمة من جهة أخرى؛ إنها نظرياً خياران ولكن فعلاً هما خيار واحد لا مجال حتى لمناقشته... كذلك حرية التعاقد بين المالك الذي يقي شقق بنائه فارغة حتى يحصل على الأيجار الذي يريد من جهة والإنسان المضطر لسكن ضمن شروط صحية معقولة من جهة أخرى. هذه هي بعض الحريات الفردية التي يضمنها القانون، والتي هي أقرب إلى حرية السلب والخصوصية منها إلى الحرية الحقيقية والتي هي إنسانية قبل كل شيء. وإذا لم تكن حرية التعاقد هي موضوعنا فإننا عرضنا لها على سبيل المثال لإعطاء فكرة عن الحريات المضمونة دستورياً وبقوانين، كيف تكون في ظلال الأنظمة القائمة وكيف تمارس.

إذا كانت الحريات المعطاة في ظلال الدساتير القائمة تجعل للقانون حصانة لا مجال لرفعها، وقداسة يجب عدم الإعتداء عليها تحت طائلة هذه القوانين بالذات، فإنه لا بد لنا من التذكير بأن هذه القوانين نفسها ما هي إلا أداة ووسيلة من أدوات ووسائل الأنظمة التي توخت بها حماية نفسها وجعلت منها حاجزاً بينها وبين المحكومين وسداً منيعاً في وجوههم وقيداً على تصرفاتهم وحرياتهم، إنها القوانين التي وضعتها هذه السلطات نفسها، وإن كانت قد أصدرتها بإسم المحكومين الذين لا حول لهم فعلاً ولا طول، وسواء أخرجتها السلطة بفعل إستفتاء شعبي أو صدرت عن ممثلين في البرلمان... ومع قداسة القانون وعدم إمكانية التعرض له من القاعدة الشعبية نرى أن السلطة، وعلى العكس، بإستطاعتها وبالحال، والأمر لها فيه إرادة لا راد لها، تستطيع أن تغير القانون تماماً أو أن تعدل من بعض أمور فيه ليستجيب لمطالباتها هي. هكذا ومهما إستطردنا نبقى نتخبط دائماً في دائرة واحدة وضمن إطار ومفهوم واحد، هو ألا حرية إلا للحاكم ولصاحب السلطان، وحرية الحاكم كائنة ما كانت النظريات والقيود التي تحد منها، تبقى مفاتيح القيود بيده هو وتصبح حرية صاحب السلطان فعلاً دون حدود وتبقى حريات المحكومين لا تتعدى قضبان القفص القانوني الذي صنعه لهم الحكام.

هذه هي حال الحريات الفردية، تبقى ضمن الخطوط التي حاولنا رسم صورة لها في ظلال الأنظمة القائمة في العالم اليوم... ولا شك أن حرية التعبير

هي أيضا من بين هذه الحريات التي نظمها الدساتير وحددتها، والتي تعتبر الأنظمة أنها إحدى أخطر الحريات الفردية، مما حدا بالأنظمة لإكثار القيود التي تحد منها فتعقل اللسان وتراقب المطبوع، وهذه الحرية هي مجال بحثنا هنا. لنبحث في حرية التعبير، يجب أن نبدأ بالتمييز بين الكلمة المكتوبة والكلمة اللفظية، ولا أريد أن نعود هنا لمناقشة الحدود التي ترسمها الدساتير لحرية التعبير فيكوني أن نذكر بأن القوانين في ظلال الأنظمة القائمة تفرض التراخيص للإجتماعات وتعاقب من يخرج في كلماته عن الحدود القانونية المرسومة، وكذلك تعتمد إلى رقابة ما تكتبه الصحف وتحيلها إلى المحاكمة وتحكم بتعطيلها إذا تمادت في النقد... وإذا كان العنوان الذي نذهب إليه هو الصحافة والحريات الصحفية فمن الطبيعي أن نحاول حصر بحثنا في هذا الإطار، بعد أن عرضنا بشكل موجز للحريات الفردية، وما عرضنا له وسنعرض إنما هو من باب المقارنة والمداخل لفهم ما تعنيه النظرية العالمية الثالثة وما هي نظرتها للحريات الصحفية.

لقد أصبحت حدود حرية الصحافة في ظل مختلف الأنظمة القائمة في العالم اليوم مطاوعة بشكل يتسع لكثير من التأويلات، ولعل من أطلق عليها في ظلال الأنظمة البرجوازية لقب السلطة الرابعة، أعطاهما بعداً جديداً، لأنها في ظلال الأنظمة القائمة، قد جرى تنظيم ملكيتها بشكل يجعل امتلاك صحيفة من الأمور الصعبة التي لا تيسر إلا لأصحاب رأس المال، وهؤلاء شئنا أم أبينا، هم من الطبقة المستفيدة من استمرارية النظام، وأضحت الصحف ملكاً لأشخاص اعتباريين لهم داخل النظام باع طولي وأما أن تكون ملكاً للأحزاب المتعارضة المتناقضة، والتي رأينا أنها هي الأخرى عند تحليل ماهية الأحزاب أنها تشكل ركناً من أركان النظام كذلك حتى ولو كانت في صفوف المعارضة، هكذا والصحف مملوكة بالشكل الذي قدمناه تدور إذن ضمن سياسة هذه المؤسسات أو هؤلاء الأشخاص وتسير ضمن الخطوط التي رسموها لها ولأنفسهم، وهي إذ تمادى في بعض الحالات بنقد ومواجهة نظام قائم أو تطالب بإصلاحات إجتماعية فما ذاك إلا لا يتراز النظام أو لتحقيق مكاسب هدفت إليها من خلال ذلك، وهذا يعني كذلك أن الصحيفة أداة طيعة بيد

مالكها، فالصحافة المملوكة هي كأية سلعة خاصة خاضعة للمساومة وتعبر عن مالكها ولا يمكن إلا أن تكون كذلك سواء لجهة التعامل أو لجهة التعبير.. إذا حاولنا أن نسلم جدلاً بأن دور الصحافة، باعتبارها أساساً صحافة وطنية بحتة تنصب إهتماماتها على نقد الأخطاء نقداً بناءً وتحليل السياسة تحليلاً موضوعياً وإعطاء الخبر أبعاده الحقيقية، وأن تعبر عن الرأي العام ولا تتأثر إلا بمصلحة الشعب، فإن ذلك يعني وجوب قصر ملكيتها على أشخاص إعتباريين أو طبيعيين أو على مؤسسات أو شركات تتحلّى بهذه المواصفات وتعمل لهذه الأهداف التي حددناها لهذه الصحافة، ومن خلال نقدنا للمؤسسات وللأحزاب وللأشخاص الإعتباريين في ظل الأنظمة المعروفة نجد أن الصحافة في ظل هذه الأنظمة يستحيل عليها أن تكون إلا معبرة عن المالك فحسب وأن المالك في ظل النظام يجعل من الصحيفة مدخلاً لتحقيق مكاسب فيحوها الى بوق إعلامي لا يأخذ بعين الإعتبار إلا مصالحه هو بالذات والقوى التي تؤمن له هذه المصالح وتصبح الصحيفة سلعة في سوق الإعلام التجاري لا أكثر ولا أقل..

وهكذا لدرء هذه الأخطار والأخطاء ترى النظرية العالمية الثالثة أن الصحيفة يجب أن تكون ملكيتها للشعب، ولا تعني النظرية بذلك تأميم الصحف بالمعنى الذي حدث في كثير من البلدان لأن التأميم لم يفعل سوى أن قلب موظفي الصحيفة الى موظفين عاميين ودخلت الصحيفة نفسها ملكية النظام القائم بإسم الشعب وأضحت مبخرة على مذبح النظام ليس إلا، كما حدث في كثير من الدول التي تحكمها الأحزاب المنفردة، وهنا تصبح الصحيفة جزءاً من التنظيم الحزبي فتفقد دورها..

والنظرية العالمية الثالثة عندما قدمت حلاً لمشكلة حرية الصحافة إنما وضعته ضمن رؤيتها الكاملة لعصر الجماهير حيث يمارس الشعب السلطة، وعندما قالت بوجود تملك الشعب للصحافة وإعتبارها ملكية خالصة له، لا يصدرها موظفون فيها، إداريون أو رسميون، إنما تشرف على إصدارها لجنة شعبية مصعدة تضم عناصر من كافة فئات المجتمع وبهذا تعبر عن هذه الفئات بشكل فعلي لا متصور وتنطق بالتالي بإسمها... ولا يعني هذا قصر الصحافة على هذا الأسلوب، إنما تركت النظرية لكافة المؤتمرات المهنية والاتحادات حق

إصدار الصحف، لكنها نظمها بشكل يضمن سلامة التعبير وإختصاصاته، وأعطت لذلك أمثلة كثيرة فالمؤتمر المهني للأطباء مثلا إذا ما أصدر صحيفة وجب أن تكون صحيفة طبية خالصة ولا يعني أن تتكلم فقط عن الطب لكن لها أن تتعرض في نفس الوقت لدور الأطباء في المجتمع وآرائهم ومسئولياتهم. هنا يتبادر للذهن سؤال، على أن هذا التنظيم للصحف أليس هو كذلك من باب التقنين الذي يحد حرية الصحافة وحرية الإمتلاك والرأي؟ خاصة وأن للصحافة اليوم دوراً نقدياً لسياسة الدولة تقوم به الصحافة لمصلحة إصلاح المجتمع وأن الصحافة رقيب على أعمال السلطة؟.. وأن النظرية العالمية الثالثة بالتنظيم الذي وضعته قد أفقدت الصحافة دورها العام الذي عليها الإضطلاع به بل قضت عليه؟..

لا يمكن قياس دور الصحافة في ظل الأنظمة القائمة في العالم اليوم على دورها في ظل سلطة الشعب، هذا ما تعبر عنه النظرية العالمية الثالثة، أن الصحافة تكون رقيباً على أعمال السلطة لمصلحة الشعب. (وهذه نظرية مثالية لا واقعية لأنه كما قدمنا لا تمثل الصحيفة إلا رأي مالكيها أو مالكيها وهذا يعني رقابة شخصية لا عامة) نقول رقيباً لمصلحة الشعب في حال كون الحاكم هو غير الشعب ومتميزاً عنه كما إذا كان الحاكم حزباً أو شخصاً طبيعياً أو طبقة أو مجموعة رأسمالية أو نظاماً تمثيلاً إلى آخر ما هنالك من نماذج للأنظمة القائمة، حيث يكون الشعب منفصلاً عن الحاكم وعن الحكم تماماً ومحكوماً من النظام السائد، فقد تلعب الصحافة دوراً نقدياً إذا تيسر ذلك...

لكن السلطة إذا كانت بيد الشعب، فمن ستمثل الصحافة؟ وماذا ستنقذ؟ ولمصلحة من نقدها؟ وعمن ستدافع؟

هل ستدعي الصحافة تمثيل الشعب هنا؟ والشعب هو صاحب السلطة، وهل ستنقذ الحاكم لمصلحة الشعب والحاكم هو الشعب هنا... وإذا أقدمت على إنتقاد الشعب فمن المؤكد أنها في هذه الحالة لا تقصد البناء لكن تعمل على التهديم وفي ذلك مصلحة لأعداء الشعب، هكذا ستصبح معولاً بيد أعداء الشعب وجب مقاومتها ومواجهتها على هذا الأساس إن الصحافة لا يمكن أن تدعي أنها أداة رقابة ديمقراطية، لأن الشعب في ظل نظام الجماهير وسلطتها ليس رقيباً بل هو سيد السلطة وهو الحاكم الفعلي، والديمقراطية

ليست التعبير الشعبي ولكنها الحكم الشعبي ، (كما حددت ذلك النظرية العالمية الثالثة).

وقد يتبادر الى الذهن هنا أن النظرية العالمية الثالثة قد تجاوزت مثلاً حرية التعبير ولم تعرض له وهنا لابد لنا من التذكير بالمؤتمرات الشعبية وبأن كل مواطن هو أصلاً عضواً في مؤتمر شعبي أساسي حيث يطرح آراءه في كل شيء ابتداء من أخطر قرارات السياسة الخارجية الى أبسط القوانين واللوائح ، وللغرض في المؤتمر الحق في التعبير عن رأيه بالشكل الذي يرتضيه وله حق المناقشة والإستماع وله الحق بنقد اللجان الشعبية مباشرة بل وبإتهامها بالقصور ومحاسبتها من خلال المؤتمر لأن المؤتمرات الشعبية الأساسية هي صاحبة السلطة وأمامها يجري الحساب ، من هنا ولأن حرية التعبير مؤمنة لهم نرى ضرورة للتعرض لها من هذا الباب ولهذا السبب..

ويعود السؤال لي طرح نفسه مجدداً ، عن ماهية دورة الصحافة حسب النظرية العالمية الثالثة وفي ظل نظام سلطة الشعب؟...

إن النظرية العالمية الثالثة توضح رسالة الصحافة بأنها المنبر والمشعل لتوضيح النظرية وإنارة الطريق فعلية تسليط الأضواء على السلوك الواجب إتباعه بأن تكون أداة لتعليم المواطن كيفية ممارسة حقوقه وسلطته السياسية وعليها أن تحرض حتى لا يقف موقفاً سلبياً لامسئولاً أمام ما يعرض للمجتمع بل عليه المشاركة في كل شيء ، وعلى الصحافة قبل كل شيء أن تكون مدرسة إخلالية خاصة وأنها لن تفقد دورها في التحليل سواء الإقتصادي أو السياسي لكافة قرارات المؤتمرات الشعبية ، ولن تفقد دورها في نشر الخبر...

خاتمة

مما لا شك فيه، أن المجتمعات البشرية وعلى إمتداد التاريخ تعيش حالات صراع مستمر، أخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة، وبالتحديد انفجارات متعددة، كانت تخفي كلها صراعاً داخل كل مجتمع من مجتمعاته، وبين عناصر هذا المجتمع بالذات..

ففي المجتمعات القبلية البعيدة، كان هناك صراع داخل القبيلة على زعامة القبيلة، ومن جهة أخرى كان هناك صراع بين القبيلة وغيرها من القبائل على المراعي وعلى المياه، وهي الثروات المعروفة للقبائل آنذاك... وتطور الصراع بتطور المجتمعات ونشأت المدن فكان الصراع على حكم المدينة ثم على طريقة الحكم، وهكذا نشأت نظريات وتصور للمدن الفاضلة عبر التاريخ..

في العصر الوسيط إتخذ الصراع شكلاً مختلفاً فكان بين طبقة محكومة وطبقات حاكمة تنافست هذه الأخيرة فيما بينها على السلطة، كما إتخذ صراع الدول بعضها مع البعض الآخر صراع تسابق على ثروات الأمم الضعيفة المتأخرة بشكل يذكرنا بالقبيلة، دون أن يغطي هذا الصراع الخارجي الصراعات الداخلية حول السلطة سواء بين أحزاب أو تجمعات منظمة تسعى للإستيلاء على السلطة... وإذا كانت الصراعات المستمرة والتقدم العلمي والإنساني قد أديا في الظروف الحاضرة إلى توضيح الصراع بعد أن وضحت المفاهيم، من أنه

في الداخل هو صراع بين حاكم ومحكوم أدرك فيه هذا الأخير حقوقه وأدرك فيه الأول خطورة موقفه إذ لم يعد باستطاعته التحكم، ولم تعد إرادته المطلقة ولا إدعائه بحق إلهي سبباً من أسباب استمرار سلطته، فطور أساليبه بعد أن قدم بعض التراجعات من حيث الشكل لكنه بقي يحارب وبكل ضاروة ليحافظ على المضمون، وجوهر هذا المضمون هو إستبداده بالسلطة، هكذا أخذ يمارس سلطته ويتحكم لا بإسم حقوق مكتسبة أو حقوق إلهية، إنما هذه المرة بإسم الشعب بعد أن أدرك الحاكم كما أدرك الشعب نفسه، أنه هو بالذات «الشعب» صاحب السلطة وصاحب السيادة، وهكذا سلم الحاكم بحق الشعب، دون أن يعطي للشعب حقوقه..

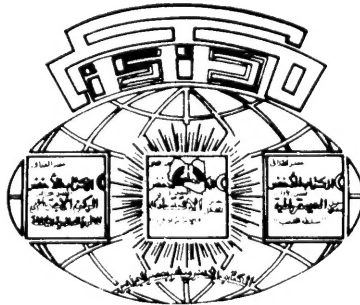
وإذا كان تطور العلم وتطور المجتمعات وإتضاح المنطق، قد أدى للتسليم بأن الشعب هو صاحب السلطة، فما لا شك فيه أن تطور أداة الحكم يسير بخط بياني مع تطور المشكلة السياسية والاجتماعية ولكن بشكل بطيء جداً أو عبر قفزات تاريخية متباعدة الزمن، فمن عصر الملكية المطلقة الى عصر الملكية المقيدة إلى عصر الجمهوريات، نلاحظ هذا الخط البياني يمتد وينحرف بإتجاه إعادة السلطة لأصحابها الشرعيين (الجهاهير)، وإذا كانت الأنظمة التمثيلية القائمة اليوم تنازع بقائها عبر الأزمات المتفاقمة التي تمر بها وتقدم التراجعات تلو التراجعات إبتداء من نيابة كاملة وتمثيل للشعب إلى إستفتاء للشعب حول بعض الأمور ثم الى إعطائه دوراً أكثر واقعية كحق إقتراح القوانين "RECALL" كما رأينا فيما سبق فما ذاك إلا نتيجة الضغوط الشعبية التي إبتدت بها الجماهير بعد أن أخذت تعي حقيقتها وحقوقها وتطالب بها، حتى وإن لم تكن الشعوب قد بلغت بعد حد الثورة لانتزاع هذه الحقوق، ومرد ذلك أنها لم تتوضح لديها الصورة بشكل جلي ولم تع امكاناتها الكامنة فيها ولم تتعاطف مع فكر يقودها عبر مسيرتها نحو الهدف... ولا يعني ذلك أن الثورات المتأججة في كل مكان من العالم اليوم، وهي ترفع شعار الحرية والديمقراطية والعدالة مكتوب عليها الفشل، لكننا نرى أنها لا تعني كونها خطوة على الطريق، لأنها لازالت تفتش عن بديل كما هو قائم ومجرد هذا التفتيش هو الوقود الدائب للثورات ومجرد وعي الهدف والغاية هو دافع من دوافع هذا الإستمرار في مسيرة

التغيير وصولاً إلى النظرية التي تضمن للشعب حقوقه وتجعله سيد مصيره دون نيابة أو زيف..

وإذا كان القرن الثامن عشر، حيث إنطلق روسو وغيره يحملون مشاعل الثورة الفكرية في مواجهة الأنظمة التي كانت قائمة في عصرهم ويطالبون بالتغيير... بأن النظرية العالمية الثالثة قد جاءت في هذا القرن خاتمة المطاف، وجاءت ثورة فعلية على الدكتاتوريات المستترة بأردية شفافه بالية، لكنها لم تأت فقط ثورة تدعو الجماهير للاستفاقة وللانتفاض لكي تحرر نفسها بنفسها وتتزع حقوقها بأيديها، وتتخلص من أدوات حكم أحكمت حول معاصم الجماهير أغلالها، بل جاءت لتضع الأمور في نصابها الطبيعي محققة حلم الشعوب الذي طالما راودها ولا يزال، والذي طالما قدمت هذه الشعوب على مذبحه ملايين الضحايا في قوافل المسيرة المستمرة للتفتيش عن السعادة. إن تجربة الجماهيرية العربية الليبية الحية خير دليل يدحض ما نادى به مفكرو النظريات التمثيلية وهي الآن مرشد للجماهير لتقتني التجربة وتمارسها... إن النظرية العالمية الثالثة لم تكن فكرة وتنظيراً فقط، بل أنها إلى جانب ذلك ممارسة عملية حية وعلى أرض الواقع يشتد عودها مع الأيام، وجد الشعب من خلالها فعلاً نفسه وأضحى سيد مصيره، سيد حاضره وباني مستقبله وقبض الشعب على زمام عناصر القوة التي كانت أبداً سبب إستعباده فأضحت السلطة والثروة والسلاح بين يديه ضماناً لاستمرار مسيرته وإذا كان من كلمة حول الديمقراطية وهي مدار البحث، فلا شك أننا من خلال ما قدمناه قد سلطنا بعض الضوء على جوانب ما يجري عملياً كتطبيق لها، وكفانا أن نوضح أن الشعب في ظل النظرية العالمية الثالثة قد توصل إليها وطبقها فعلاً في مجتمع موجود...

إن تطور التاريخ ولا شك سيؤدي بنا من عصر الجمهوريات إلى عصر الجماهيريات والجماهير مدعوة بعد أن أدركت النظرية للقيام بالقفزة الثورية فوق حاجز الزمن فتقبض منذ اليوم بيدها مصيرها...

مكتبة يوسف السباعي



منشورات

المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

ص.ب 80984 - طرابلس

هاتف : 40705 - 45565 - 45594

تلكس : 20032 GREEN BOOK

المقر الرئيسي : طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الفروع : بنغازي، بلجيكا، السويد، أمريكا، الهند، غانا، فنزويلا